

# أمن الاستثمار

رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية  
لحماية الدولة، ومشاريع الاستثمار، والمستثمرين من الجريمة  
والإرهاب في عصر العولمة



إعداد  
أ.د. محسن أحمد الخضيري  
القاهرة  
٢٠٠٩

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع



---

## أمن الاستثمار

رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية

---



# أمن الإستثمار

رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية  
لحماية الدولة، ومشاريع الاستثمار والمستثمرين من الجريمة  
والإرهاب في عصر العولمة

إعداد

أ.د. محسن أحمد الخضيرى

القاهرة

٢٠٠٩

## بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر أعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

الخضيري ، محسن أحمد .

أمن الاستثمار : رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة

ومشاريع الاستثمار .

محسن أحمد الخضيري .

القاهرة : مكتبة إيتراك ، ٢٠٠٩ .

ص : سم

تتمك : ٣ ١٥٢ ٣٨٣ ٩٧٧

١ - الاستثمار - تأمين .

أ - العنوان .

٣٦٨,٨٥٣

-----

اسم الكتاب : أمن الاستثمار : رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة

الأمنية لحماية الدولة ومشاريع الاستثمار .

اسم المؤلف : محسن أحمد الخضيري .

رقم الطبعة : الأولى .

السنة : ٢٠٠٩

رقم الإيداع : ٢٣٩٠٠ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي : 3 - 152 - 383 - 977 I.S.B.N.

اسم الناشر : إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع .

العنوان : ١٢ ش حسين كامل سليم - أمانة مصر الجديدة .

المحافظة : القاهرة .

التليفون : ٢٤١٧٢٧٤٩

اسم المطبعة : الدار الهندسية .

العنوان : ٤ ش فتحي سلامة بجوار مسجد السلام - الوراق .

## المقدمة:

يعد توفير الأمن الإقتصادي أعلى درجات الأمن لأي دولة أو مشروع، أو رجل اعمال، وهو ما يتعين الوصول اليه، بصفة عامه، وبعد تحقيق أمن الاستثمار أهم أنواع الأمن الإقتصادي بصفة خاصة، وأكثرها ارتقاء بصفة اخص، وهو أمن متعدد الجوانب، عميق الجذور، ممتد الابعاد، ذو اطار واسع، وتصور شامل لكافة القضايا والعناصر الامنية، وفي الوقت ذاته نشاط متكامل مع كل العوامل الامنية وغير الامنية الحاكمة والمتحكمة في عمليات:

- الادخار والتكوين الرأسمالي .
- الاستثمار والتراكم الرأسمالي .
- صناعة الفرص الإقتصادية وإيجاد، وتنمية القيمة المضافة .
- تأسيس واقامة المشروعات والشركات .
- ايجاد الوظائف وفرص العمل .
- زيادة الإنتاج وتنويع المنتجات وزيادة الاشبيعات .
- تحسين مستوى المعيشة وتنمية جودة الحياة .

إن هذا كله يكاد يتوقف على أمن الاستثمار الذي يوفر مجالات الجذب الاستثماري للاستثمارات العالمية، ويؤمن ويوطن الاستثمارات المحلية .

ومن ثم فإن ارتباط أمن الاستثمار ليس فقط بأمن الحاضر، ولكن أيضاً بالأمن الواجب تحقيقه والمتعين الوصول اليه أيضاً في المستقبل، وهو أمن يعمل في نطاق منظومة شاملة، ذات طبيعة تفاعلية استهدافية فائقة التأثير، وكثيفة الاثر، وهي في شمولها لا تترك عنصر من العناصر إلا وتضمه اليها، وهي في تأثيرها لا تترك جانب من الجوانب إلا واثرت عليه، سواء بشكل

مباشر أو بشكل غير مباشر، ويشمل الأمن الإقتصادي بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة، معالجة كافة مكامن الخطر، والتعامل مع كل عناصر التهديد، والتي أفرزتها قوى الصراع المحلى والدولى، سواء بإجمالياتها العامة، أو بعناصرها ومكوناتها الجزئية الخاصة، وما يتطلبه ذلك من: رصد، وتتبع، وتحليل، ودراسة كافة المتغيرات والمستجدات الحياتية، سواء الامنية أو الاستثمارية، وتحديد المصادر التى تنتج مخاطر وتهديدات معتادة ومألوفة، وسبق التعامل معها، وتحديد ما تقرزه أوضاع ومستجدات الصراعات الدولية والمحلية من اخطار جديدة غير معروفة، ولم يسبق التعامل معها من قبل، وسواء بشكل صريح علنى أو بشكل كامن خفى، أو سواء كان هذا الخطر الداهم أو الكامن على مستوى كل من:

- الدولة المضيفة للاستثمارات فى قطاعاتها الإقتصادية المختلفة .
- المشروع الاستثمارى القائم أو المزمع انشاؤه، والجارى توسعته وإضافة خطوط إنتاج جديدة اليه .
- المستثمر الفرد أو المستثمر الجماعى أو مجموع المستثمرين .

لقد فرض أمن الاستثمار ذاته كموضوع على مؤائد البحث، ومنتديات الحوار، وقاعات الندوات والمؤتمرات الدولية المتخصصة والعامة على حد سواء، واصبح قاسم مشترك فى مفاوضات الدول، والحكومات، والمشروعات، بل ورجال الأعمال والمستثمرين ولما كانت العولمة الاجتياحية بتيارها المتصاعد والمتسارع تجعل من رؤوس الأموال آداة فعلها الرئيسية، فإن مخاطر هذه العولمة فى صراعاها الحضارى والاقتصادى، تجعل مراكز المال وأسواقه تتنافس على جذب مزيد من الأموال الدولية، وتعمل فى الوقت ذاته



على الاحتفاظ برؤوس الأموال المحلية<sup>(١)</sup> وعدم السماح لإي منها بالخروج من الوطن، سواء نتيجة اغراء جاذب، أو نتيجة لخطر دافع أو فساد محيق

إن رأس المال قوة وقوة رأس المال لا تستمد من ذاته، ولكنها تستمد من ما يمكن أن يفعله، ويقوم به، ويستثمر فيه ومن ثم فإن أمن الاستثمار يرتبط بتوفير أمن الفرص الاستثمارية وهو ما يرتبط بدوره برؤوس الأموال والمخاطر التي تتعرض لها، سواء في شكلها النقدي الحاضر، أو في شكلها العيني المستثمر فيه، أي في شكلها كودائع نقدية مصرفية، أو في شكلها كاسهم وسندات مستثمرة في مشروعات، ومدى تماسكها وتمسكها بعدم الرحيل عن الدولة أو استعدادها للانتقال لدولة أخرى، أو هروبها من الدولة إلى أي مكان آخر درءا لخطر وتقاديا لخسارة، ومن ثم فقدتها وضياعها وخسارتها لما تمثله من:

١- تفكك وإنهيار استثمارات قائمة بالفعل ذات عائذ، وذات مردود اقتصادي واجتماعي كبير، خاصة عندما تتعرض لحادث اراهابي، أو تقع في اطار حرب احتكارية غير عادلة، قائمة على الاذاحة والاحلال محل، ومن ثم تتعرض الاستثمارات إلى مخاطر:

• التخريب المتعمد من جانب المنافسين

(١) إذا حدث أي خلل في منظومة الأمن في أي دولة من الدول، فاتها تصبح طاردة للاستثمارات، حيث تنتشر الجريمة الفردية والمنظمة، وحيث يلمو الارهاب، ويخاف رجال الاعمال، ويؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج هذه الدولة، إلى حيث يكون هناك أمن، ويزداد الهروب عندما تكون هناك تنبيلات وتحذيرات مستمرة في التشريعات والقوانين والنظام القضائي، حيث تصبح الحقوق مهددة، والالتزامات غير واضحة، والمستقبل ضبابي بالغ التعقيد والازعاج راجع في ذلك ولمزيد من التفصيل:

-GORDONK, WILLIAMSON, MICHAEL CODER, SMART GUIDE TO MAKING WISE INVESTS, BARES & NOBLE COM  
- JOHN R. NOTSINGER, INVESTMENT MODENESS: HOW BSYCHOLOGY AND WHAT TO DO ABOUT IT, BARNES & NOBLE COM. ٢٠٠١ YOUR INVESTING

• الابتزاز من جانب عصابات الجريمة المنظمة .

• الهلاك والسرقة والاختلاس من جانب شلل الفساد داخل المشروعات .

وبالتالى فإن الاستثمارات القائمة بالفعل تنهاوى وتنهار، وهى استثمارات متعددة الوجوه، وهى قائمة بشكل مشروعات انتاجية متنوعة، قد تتعرض للانهايار وتتوقف عن العمل جزئيا أو كليا، أو تستغنى عن جانب كبير من العاملين فيها وتضيف لرصيد البطالة والبطالة مزيد من العاطلين، مما يؤدى إلى تدنى الدخول وانخفاض حجم الانفاق، وتراجع الدخل، وحدث الانكماش والى قلاقل واضطرابات عمالية تؤدى إلى هروب مستثمرين آخرين<sup>(١)</sup>

٢- توقف توسع المشروعات القائمة، وعدم اقامة استثمارات جديدة، سواء بصفة جزئية أو بشكل اجمالى تماما، وهى استثمارات تأخذ شكل مشروعات وشركات جديدة تماما، أو توسعات فى شكل خطوط إنتاج اضافية يتعين اقامتها لعلاقات الارتباط التكاملية والاستثمارية بما هو قائم، أو لا شباع احتياجات السوق، وما تعنيه هذه المشروعات من اضافة مادية حقيقية كان يمكن ان تضاف إلى الإقتصاد القومى، وما تعنيه من تراجع قدرة هذا الإقتصاد على استيعاب مزيد من الايدى العاملة العاطلة عن العمل، وما يعنيه من عدم القدرة على تحقيق واستقطاب جانب ملموس من الاستثمارات الدولية .

(١) من المتعارف عليه ان الركون ΣΤΑΓΝΑΤΙΟΝ يحدث نتيجة استمرار حالة من الانكماش ΠΕΧΕΣΣΙΟΝ الذى يحدث ويتم من خلال تباطؤ اقتصادى متصاعد ΣΛΟΩ ΔΟΩΝ، وتآكل فى القدرة الانتاجية، وفنى الطاقة الاستيعابية، والقدرة الشرائية للافراد، وزحف ΧΡΕΦΕΠΙΝΓ الابحاط الإقتصادى، وعدم تجدد الرغبة فى الاستثمار وعادة ما يحدث دمار للإقتصاد بكامله، اذا لم تنتبه اليه الحكومات، قد يؤدى إلى قلاقل واضطرابات واسعة النطاق نتيجة للخسائر التى تلحق بكل من الافراد والمشروعات.

٢- ضياع وفقد وهدر فرص اقتصادية سانحة، أو فرص استثمارية ابتكارية يمكن تخليقها، ويكون من المفيد انتهازها وترويجها والاستفادة منها والتقدم بها، والتفوق فيها عن الآخرين، وتحقيق معدلات من النمو والتنمية نتيجة السبق بها .

إن الاستثمار يبحث عن الأمن والامان، وإذا اطمئن المستثمر إلى مكان معين، ذهبوا اليه منجذبين، وقاموا باستثمار اموالهم فيه، فإذا ازداد هذا الشعور بالأمن والاطمئنان، وقاموا بنقل جميع استثماراتهم اليه، والمكوث فيه<sup>(١)</sup> والاقامة فيه وقد وقع هذا الدول الساعية إلى التقدم إلى تطوير منظومة الأمن لديها، وإلى توفير الاحتياجات المختلفة للأمن سواء:

- من موارد مادية وتجهيزات ومعدات والآت وامكانيات على الرصد والتتبع، والتحليل والوقوف أولا بأول، وقياس الاتجاهات، والتنبؤ بالسلوك الاجرامى العدوانى .

- نظم عمل وظروف وبيئة مناخية صحية للعمل، وحوافز جيدة على التعلويز والابداع الامنى الفعال<sup>(٢)</sup>، والذي يحقق الأمن بدون تواجد رجل أمن ظاهر، وبحيث يتم تستر رجل الأمن تحت غطاء الافراد العاديين .

ومن هنا يعد توفير الأمن كعاحد عناصر الجذب وأفضل مجالات الاستقطاب الاستثمارية، يعد من الامور الرئيسية لتوطن الاستثمارات الدولية ولما كانت مخاطر الاستثمار التى يتعرض لها المستثمرين ومجالات الفساد تؤثر على فاعلية عمليات الجذب والاستقطاب، لما تشيعه من التوتر والقلق ومن ثم

(١) يخضع هذا الامر للتوافق الحيوى الفعّال الفعّال، والطبيعة الافراد، عندما يتقدم كل منهم فى السن، ويميل إلى الاستقرار، وعندما يحقق كل احلامه، ويرغب فى المكوث فى المكان المريح الامن، والمكان المألوف اليه

(٢) يعد الإبداع الامنى الفعّال احد أهم عناصر المنظومة لمن الاستثمار، حيث يتحول الأمن الفعّال إلى حقيقة يجسدها الواقع الامنى على الارض فلا يوجد أى حوادث أو اخطار امنية، وفى الوقت ذاته القضاء أولا بأول على بؤر الجريمة المنظمة، وعدم السماح بارتكاب أى مخالفات

فإن الجريمة تمثل تهديدا مباشرا وغير مباشرا على الأمن الإقتصادي والأمن الاستثماري، ويشمل الأمن الإقتصادي العديد من الجوانب والابعاد الممتدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والتي لا تقف فقط عند حدود دولة أو شركة بذاتها، وإنما هي أبعد من ذلك، فالأمن الوقائي عالم متكامل وحقيقة من حقائق الوجود، ومقومة من مقومات الحياة واساس تواجد حى للشركات والمشروعات، فضلا عن كونه حاجة من حاجات الانسان الاساسية، والأمن الجنائي الوقائي ظاهرة مركبة متعددة وممتدة، وذات فاعلية تتعدى الكثير من الحدود والافاق، لتشمل معها الجوانب الإقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والحضارية، والثقافية، وتزداد توغلا لتتعدى أيضا مكتسبات الماضي بتراكماته، وأوضاع الحاضر وظروفه ومكتسباته، إلى افاق المستقبل بتوجهاته ورموزه<sup>(١)</sup> ووعوده التي لا تنتهى .

لقد ثبت بالفعل ان للمال قوة، وقوة المال لا تستمد من ذاته، ولكنها تستمد مما يمكن استخدامه وتوظيفه فيه، ومن ما يمكن ان يقوم به، ومن ما يمكن ان يمثلته، والمال هو عصب الإقتصاد، واساس الاستثمار، وهو فى الوقت ذاته الدم الذى يجرى فى شرايين الإقتصاد بمشروعاته وشركاته وبنوكه ومصارفه، وتبلغ تدفقات رؤوس الأموال الدولية عبر الحدود CROSS BORDERS بين الدول، وعبر مراكز المال الدولية INTERNATIONAL CAPITAL CENTERS وبيوت التمويل المتخصصة FINANCIAL HOUSES ما يزيد عن ٢ تريليون ( الف مليون ) دولار يوميا تتدفق بصورة عالية السخونة،

(١) بعد الإقتصاد الرمزى من أهم فروع الإقتصاد الأمنى، حيث يؤثر الرمز على هكل القيم والمبادئ، والسلوك، القويم للأفراد والمجتمع، وتستخدم المجتمعات الشرقية الرموز الوطنية والدينية وأهمها الاخلاص والولاء والالتزام ( التصوف والتدين ) من أجل تفعيل الامكانيات والموارد البشرية خاصة فى الصين واليابان وماليزيا. بينما المجتمعات الغربية تستخدم رموز أخرى من بينها النبوغ والحقيرة ولستلاك القدرات الخارقة ( سوبر مان )، وكلما كان الرمز متطابقا مع طبيعة جمهور المجتمع، كلما كان محققا ومنجزا لا هدفه، ومن ثم تصبح مهمة جهاز الأمن حماية الرمز من الانهيار، وقلبيته من التدهور .

وهي تزداد بشكل متصاعد، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥ وهو ما يظهر أهمية أمن الاستثمار.

فالمال المتدفق، لا يتدفق لوحده، وإنما يتدفق معه القوة POWER ويتدفق معه النفوذ INFLEUENCE، ويتدفق معه الخير في شكل مشروعات، ويأتي معه أيضاً الشر في شكل الجريمة الفردية والمنظمة ومن هنا كانت مهمة أمن الاستثمار ضمان الخير، وإبعاد وضع الشر.

ولما كانت رؤوس الأموال لا تقف أو تجمد حركتها، بل هي دائمة التدفق، وتتوغل في اتجاهاتها وحركتها الجغرافية، وتجذب معها مالا كثيرا، سواء كقيمة مضافة VALUE ADDED، أو كتكوين رأسمالي CAPITAL FORMATION، وكتراكم رأسمالي CAPITAL ACCUMLATION، فإن هذا الرأسمالي دائم الحركة، وتقوم البنوك بضخه، كما أنها تقوم باستعادته واسترداده، وإعادة ضخه من جديد، فالبنوك تعمل بمثابة القلب من الجسد، وتحرك فيه رؤوس الاموال، سواء كقوى شرائية، أو كمائد ودخول لموامل الانتاج، أو كنتاج وقيمة مضافة، أو كمخدرات واستثمارات وعندما تتعثر تدفقات رؤوس الأموال فإن النظام كله وعندما تزداد درجة التعثر في مشروعات معينة فإنها تؤدي إلى ان تنهار هذه المشروعات والى قلاقل ومتاعب في الإقتصاد القومي ذاته<sup>(١)</sup> وعندما يتحدث الإقتصاد فإن الجميع يصفون اليه جيدا، فالإقتصاد لا يمكن تجاهله، ولا يمكن لماعل أن لا يرضخ لمطالبه،

(١) تعد الديون المتعثرة وتعثر شركات ومشروعات الاستثمار من الخطر لسبب الحرب الاقتصادية، حيث كثيرا ما تقوم الدول المعادية عن طريق اجهزة مخابراتها لا تستخدم هذا الاسلوب، وتقوم بإنشاء شركات غير مجدية اقتصاديا، وتقوم هذه الشركات بقتراض مبالغ ضخمة من البنوك الوطنية، وتحويل هذه الأموال وغيرها إلى الخارج، ثم اعلان إفلاسها، ويهاجم معها النظام المصرفي، فضلا عن اشاعة عدم الثقة في رجال الأعمال الوطنيين المحليين، وبالتالي التقليل المصدق، ويقوم جهاز المخابرات المعادية باستخدام الضباب المالية والهندسة للتضاد عليهم وهو ما يجب ان ينتبه اليه جهاز الأمن الوقائي، والحيلولة دون وقوعه راجع في ذلك المزيد من التفصيل:

وهو يشمل العديد من جوانب الخطر، وله الأولوية على العديد من الأنواع الأخرى من المخاطر، وإن كان هذا لا يلغيها، بل يضيف أهمية عند تناولها .

ولما كان أمن الاستثمار يتعامل مع عناصر الخطر، ومع مكامن التهديد، يحد من خطورتها ومخاطرها، خاصة ما تقرضه الحروب الإقتصادية التى تشنها كافة القوى سواء كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم، وباعتبار أن الحرب الإقتصادية هى حرب ومعارك الصراع الأزلئ بين البشرية، صراع المكاسب والمغانم على الأسواق، وعلى مصادر المواد الأولية، وصراع العقول والفكر والذكاء، والذكاء المضاد، وهو صراع محتدم على الوطيس صراع وسماز يتزايد ويتطور لئأخذ مع كل حرب إقتصادية، بل مع كل معركة من معاركها أوضاع وأبعادا جديدة غير مسبقة، ومع كل حرب تكتشف الجديد من الوسائل والأدوات والطرق والمناهج والأساليب والنظريات وإن هذه الحرب أدواتها البنوك ومجال نشاطها المشروعات وميدان معاركها الدول والحكومات، ووقوفها رؤوس الأموال وهى فى تصاعدها أما أن تعطل القيمة المضافة، أو تمنع التكوين الرأسمالى، أو تبطل التراكم الرأسمالى، ومن ثم تقود جهود التنمية DEVELOPMENT، وتتهار إقتصاديات الدول COLLAPS، وتصبح هشه رخوه SOFT لا تستطيع أن تؤمن حياة مناسبة لشعبها ولاتوفر لهم استقرار، بل تعيش هذه الشعوب لحظات التوتر والقلق السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وتتحول إلى دول متخلفة، ودائم الثورات، ودائمة الاضطرابات، ومستباحة لعصابات الجريمة بوكرا للارهاب، وبؤرة لكافة أنواع الفساد .

وإذا كانت حرب الإقتصاد بطبيعتها تطول كل شئ، وتمتد إلى أبعاد كل شئ ولا تبقى فى دمارها وخرابها على شئ فإن حرب الاستثمار تزيد عن ذلك وتأخذ فى محاورها العديد من الطرق والوسائل التى تشمل ما يلى:

- ١- أمن الاستثمار بجانبها الرئيسيين: أمن المستثمر ذاته وأمن المشروع أو النشاط الذى سيستثمر امواله فيه .
- ٢- أمن مناخ الاستثمار ومدى توافر عناصر الجذب الاستثمارى فى الدولة المضيفة للاستثمار .
- ٣- أمن البنوك ومؤسسات التمويل باعتبارها وعاءا ووسيطا للتدفقات الرأسمالية والتمويلية .
- ٤- أمن البورصات وشركات الوساطة وشركات التقييم والتضيق الائتمانى وترتيب الاوراق المالية .
- ٥- أمن شركات المعلومات والبيانات، وعمليات النشر المعلوماتى عن مجالات الاستثمار .
- ٦- أمن العلاقة ما بين جهاز الشرطة والأمن مع المستثمرين .
- ٧- أمن حماية ووقاية خطط الاستثمار فى مجالاتها وإبعادها المختلفة .
- ٨- نظم الوقاية من الجاسوسية الإقتصادية ومن الارهاب المحلى والدولى .
- ٩- تحليل النظم الامنيه وإدارة عمليات الأمن بكفاءة ونجاح .
- ١٠- التعامل مع عناصر الخطر ومكامن التهديد التى قد يتعرض لها الاستثمار .
- ١١- حماية المجتمع من اضرار الاحتكار ومن المنافسة غير المشروعة .
- ١٢- حماية المجتمع من الشركات الوهمية .
- ١٣- حماية نظم التقاضى والتحكيم والتوفيق لفض المنازعات .
- ١٤- حماية النظام العام انسلاخ الهوية وعناصر الجذب الشخصية فيه .

١٥- أمن واعدية المستقبل واستمرار حالة التنازل به وعدم تسرب أي خوف من المستقبل .

لقد تصارعت على علم أمن الاستثمار الكثير من العلوم الادارية والاقتصادية فضلا عن العلوم الامنية التي وجدت في أمن الاستثمار مجالا خصبا للعمل والابداع، كانت أهم هذه العلوم ما يلي:-

- علم إدارة الأزمات
- علم الجاسوسية الاقتصادية
- علم الإدارة الأمنية
- علم الاقتصاد الأمني
- علم الاستثمار
- علم الاستثمار
- علم الإدارة الموقعية
- علم الوقاية والحماية الأمنية
- علم النظم الأمنية
- علم إدارة المنظومات
- علم إدارة الكوارث
- علم الطوارئ

وغيرها من العلوم التي تعد حديثة العهد في عالمنا العربي، وما أوجنا إلى معرفة هذه العوامل، ومعرفة كيف اثرت على علم أمن الاستثمار، ان هذا العلم علم متكامل، وهو علم متغير، ويضاف اليه الجديد باستمرار، سواء في النظريات الأمنية لأمن الاستثمار، أو في مناهج أمن الاستثمار، أو في الأدوات والوسائل التي تحقق أمن الاستثمار الخ .

إن الاعين الأمنية الخبيرة، مدربة على اليقظة الدائمة، فإذا ما نامت أو غفلت، ظهرت الجريمة وظهر الخطر ومن ثم فإنها أعين لا تنام، دائمة اليقظة، تسابق الزمن، وتسابق العقول الإجرامية، لتمنع إجرامها وهو ما سيتم العرض له بإيجاز على النحو الذي تظهره الفصول التالية:



## **الفصل الأول**

### **فلسفة أمن الاستثمار**



للأمن فلسفة نابعة من الذات، من ضمير واحساس الانسان باهمية  
وضرورة الامن، كضرورة الحياة، سواء لحاضره أو مستقبله، وأن حياة  
الانسان فى واقعها عمليات حثيثة من أجل تحقيق الأمن، الأمن فى كل شيء،  
ومن أي شيء، وحتى للأمن ذاته فالأمن هدف اسمى للانسان، يسعى إلى  
تحقيقه، وإلى ايجاده، أنه الأمن ضد الخوف من أي خطر، سواء كان خطراً  
عارضاً، طارئاً، ظرفياً، وقتياً ينتهى بانتهاء أسبابه، أو بمعالجة مسبباته أو  
كان خطر دائماً مستمراً ملازماً للحياة والأمن عكس الخطر فالأمن يعطى  
الإحساس بالطمأنينة والراحة، بينما الخطر يعكس الاحساس بالخوف واللع  
والقلق والتوتر وهى ظواهر تزداد كلما ازدادت قدرة الانسان وكلما اصبح  
لديه شىء ذو قيمة يخشى من فقده، أو ضياعه، أو سرقة، أو تعرضه لأي  
خطر يؤثر على قيمته

ويفترض الأمن معالجة الخطر، فى جانبه العلاجى، كما يستحث  
الانسان للوقاية من هذا الخطر، فى جانبه الوقائى وما بين الوقاية والعلاج  
تنهض رسالة الامن، وتتشكل مهمته فى ايقاف مصادر التهديد، ودرء الشرور  
التي تتصاعد منه، اما فى جانبه التفاعلى الابتكارى فإن العمل الامنى يشمل  
ابتكار الادوات والطرق والوسائل الامنية التى تحقق الامن، وبالتالي فإن الأمن  
يشمل ثلاث جوانب رئيسية هى:

الجانب الأول: الأمن كعلاج للخطر .

الجانب الثانى: الأمن كوقاية من الخطر .

الجانب الثالث: الأمن كمبتكر إرتقائى للوسائل والادوات والطرق والخطط  
الكفيلة بايقاف وإجهاض مصادر الخطر والقضاء عليه .

والأمن بذلك رسالة وغاية ونتيجة، كما انه فى الوقت ذاته اداة ووسيلة للوصول إلى الامان والسعادة والراحة والاستقرار فلا اشقى من انسان يترصده . خطر داهم، ويمائش قلقه وتوتره، ولا اسعد من انسان يعيش فى امان وبحبوحه وسعه فى الرزق، وفى راحة واستقرار تام .

إن الأمن بذلك منظومة تفاعلية استهدافية اتجاهية، منظومة لها مدخلاتها، ولها عمليات تشغيلها، كما ان لها مخرجاتها وهى تتفاعل فيها ومعها وبها العديد من المناهج والطرق والاساليب، وفى الوقت ذاته فهى دائمة التطور والارتقاء، خاصة مع تطور اساليب الجريمة وتنوع اشكالها وتعدد مصادرها، وتشكيلها جميعا مصادر للخطر الذى يهدد أمن المواطن، وأمن المشروعات، وأمن الوطن، وبالتالي فإن الأمن يصبح مجموعة دوائر متلاحقة كل منها يتداخل مع الاخرى وفى الاخرى، وهى دوائر وعوامل فارضة اثرها ومنتجة تأثيرها فى الداخل والخارج .

ويرتبط الأمن كاتجاه تصاعدى نحو التشابك والتعقيد والتداخل، يرتبط باوضاع وحقائق، منها ما هو قائم الآن، أى مرتبط بعناصر الموقف الامنى الراهن، وبالقدره على تحديد أنواع الخطر، ومصادر التهديد، سواء الظاهرة فى العلن، أو الكامن فى الخفاء. ومنها ما هو مرتبط باحتمالات الجريمة والخطر فى المستقبل وبالتالي فإن الأمن متغير ومتجدد ومتطور وهو فى ذلك ينتقل من حالة إلى حالة، ومن موقف امنى معين إلى موقف امنى آخر، ثم إلى موقف امنى لاحق، وإلى موقف امنى تالى، وهى مواقف بالضرورة متغيرة ومتحورة وان كانت تتشابه فى المظهر إلا انها مختلفة فى الجوهر ويستند الأمن فى حركته وتقلاته على عدة محاور ارتكازية، تمثل كل منها قاعدة للانطلاق منها، واهمها ما يلى:

- المحور الأول: محور الضرورة والاهمية والتلازم الأمنى .
- المحور الثانى: محور التوافق والارتباط والاتساق مع الخطر .
- المحور الثالث: محور الارتقاء والتطوير والتحسين أمام مصادر التهديد.
- المحور الرابع: محور التفوق فى السيطرة على الاحداث والتحكم والهيمنة والتوجيه .
- المحور الخامس: محور اليقظة الدائمة وقاعدية التقدم وتنمية الامان .

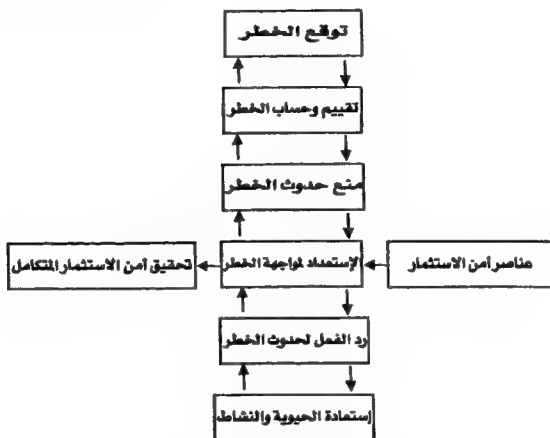
وتعد هذه المحاور الخمسة الرئيسية، هى محاور بديهية، ويحققها ويؤدى اليها أمن الاستثمار، فالتقدم لا يحدث بذاته، ولا يحدث ذاته، بل انه نتاج عمل مخطط ومنظم، وموجه، ومتابع، ومن ثم فإنه يتم بتعبئة الموارد، وتوجيهها للاستثمار فى اطار برنامج مخطط ومنظم، وموجه، ومتابع فى كافة مراحل التنفيذ .

ومن ثم فإن أمن الاستثمار يستند إلى فلسفة، فلسفة حاكمة للفكر وضابطة للسلوك وهى توفر الدافع وتحقق الرغبة فى الاستثمار، سواء الاستثمار المباشر المنشئ لمشروعات جديدة، أو للتوسع فى مشروعات قائمة، أو للاحلال محل مالك لمشروع حالى، أو للاستثمار غير المباشر عبر قنوات مختلفة ومتنوعة ومجالات متعددة وانشطة متباينة ومن هنا ترتبط فلسفة أمن الاستثمار بكل من هذه الابعاد، كما انها ترتبط بالمضمون الفلسفى لكل منها، وتصنع فى الوقت ذاته وتصنع أفاقا حاله وبامال طموحه، وبالتالي فهى تضم العديد من العناصر التى تشمل ما يلى:

- أمن الاستثمار المحلى والدولى .
- أمن الاسواق البازغة الناشئة .
- أمن المستثمرين ورجال الأعمال .
- أمن العاملين والمتعاملين فى البورصات .

- أمن النمو الإقتصادي وأمن تحقيق التقدم الإقتصادي .
- الأمن الداخلي والخارجي للاستثمارات الوطنية والعالمية .
- أمن الدفعة القوية وأمن النمو المتسارع، وأمن الطفرة والقفزة والوثبة والهبولة الاستثمارية
- أمن توفير الفرص الإقتصادية السانحة، وأمن الاستثمار والتوظيف والتشغيل في هذه الفرص .
- أمن تحقيق المائد وزيادة المردود وتعظيم الدخل، وتوليد القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي والتراكم الرأسمالي .
- أمن التعاون الاستثماري والتحالفات الاستراتيجية الاستثمارية .
- أمن الصفقات التجريبية وأمن العقود التجارية الممتدة .
- أمن المناخ الاستثماري .

إن هذه الجوانب وغيرها، ما هي إلا مجرد ايماد ممتدة لجوانب عديدة لأمن الاستثمار، وإن كانت تظل كامنه المضمون، خفيه المحتوى، مثلها في ذلك مثل روح الانسان تحرك اعضائه وتدفعها إلى الامام، فلا يرى منها إلا الحركة، بينما قوة التحريك تظل قابعة في داخل النفس محركة للاعضاء، ومحقة لتوازنات الحركة وفعلها وتفاعلها، وهو ما يدفعنا إلى محاولة الكشف عن هذه القوة، وسير اغوارها، والاحاطة بدقائقها من دراسة لعدة عناصر اساسية يظهرها لنا الشكل التالي:



فلا تزال هناك عمليات توقع للخطر، وتقييم وحساب دقيق لهذا الخطر، وتصميم لحظة منع حدوث للخطر، والاستعداد لمواجهة هذا الخطر اذا ما حدث، واستعداد أيضاً لرد فعل حدوث الخطر، ثم العمل على استعادة الحيوية والنشاط واستئناف العمل من جديد

إن واجبات أمن الاستثمار أصبحت متكاملة ومتعددة ومتنوعة لكنها في واقع الامر عمليات متكاملة ومندمجة وشاملة، وتشترك معها العديد من الاجهزة في تعاون وتنسيق، حتى يتحقق أمن الاستثمار، وبدرجة جودة مرتفعة، وهو ما سيتم العرض له بايجاز خلال المباحث التالية:

## المبحث الأول

### مفهوم أمن الاستثمار

للإلمام بحقائق أمن الاستثمار لا بد من تعريفه، ولا يظهر الشيء إلا بقيضه، ونقيض أمن الاستثمار هو الخطر الذي يتعرض له الاستثمار وكذلك الخطر الناشئ عنه، والخطر القائم معه وعليه وفيه فالخطر يتواجد في كل حالة، وفي كل وقت، ومع كل عمل، وداخل كل نشاط ولا يدفع الخطر إلا للأمن لقد أصبح تعريف الخطر معادلا لدى الحاجة إلى تحديد مفهوم للأمن.

وإذا كان هذا يرتبط بالخطر بصفة عامة، فإنه يزداد أهمية والحاجة بالنسبة لأمن الاستثمار بصفة خاصة فالخطر الذي يتعرض له أمن الاستثمار متعدد الجوانب، وممتد الأبعاد، له من المظاهر العلنية الكثير، ولكن الجزء الكامن المستتر في تفاعله له أهمية أكثر فالخطر الذي يواجه الاستثمار هو حدث أو موقف يهدد بشكل حقيقى فعلى ويحدث دمارا فعليا وحقيقيا لكل من: المشروع الاستثمارى ورجل الأعمال المستثمر، والدولة المضيفة للاستثمار.

إن واقع الخطر وعناصر التهديد قد تضاعفت خلال السنوات القليلة الماضية لقد دخلت عناصر خطر جديدة، أفرزتها قوى الصراع الدولى على جذب الاستثمارات وادخلتها قوى تقرض هيمنتها وسيطرتها و سطوتها على مراكز المال والأعمال، ومن ثم فإن تعريف الخطر الذى يتعرض له أمن الاستثمار، يرتبط بالنتائج Consequences أكثر منه بالاسباب Causes أو بالمصادر Sources وعلى هذا فإن العمليات الخطرة التى يتعرض لها أمن



الاستثمار، سواء في داخل الوطن<sup>(١)</sup> أو خارجه تحسب بالنتائج وما تحقق عنها من اخطار أو تكاليف أو خسائر .

لقد نشطت كتابات كثيرة في العرض لبعض جوانب الامن، لكنها جميعا وقفت أمام أمن الاستثمار، وترددت أمام صعوبة الموضوع، ثم توارت عنه أمام عقباته، وابتعدت بعيدا عنه، بل وصل الامر إلى انها وقعت في موقف متعارض معه، وبشكل دعا البعض ان ينادى بقبول الخطر، باعتباره مرادفا للريح، ومعادلا له، وفقا لنمعدلة الشهيرة:

### الريح = الخطر

فكلما زاد الخطر زاد الريح، وان وجود الخطر دليل على وجود الريح، والريح حافز للاستثمار وان كل مستثمر يسعى إلى تعظيم الريح، ومن ثم لديه استعداد لتعظيم الخطر، ولديه قبول اكبر للدخول في مجالات خطره، كلما زاد اهتمامه بقبول ربح اوفر واكثر .

وكم كان ذلك غريبا وعجيبا ومثيرا للدهشة وللسخرية معا فليس هذا الخطر الذي يبحث عنه المستثمر فهل يعقل ان يفقد رجل اعمال حياته، ويتهدد استقرار معاملاته، وتدمر حياة أسرته، ويفقد ويتوقف مشروعه وان يقبل الدخول في اطار حلقات اجرامية رهيبه وان يتخبط في اطار عصابات اجرامية منظمة، اوقفت الجريمة<sup>(٢)</sup>.

(١) يعد مفهوم داخل الوطن مرتبط بالمكان الاستثماري، سواء كان ذلك في جزيرة، أو في ساحل أو شاطئ ضمن المياه الإقليمية، أو كان قرية صغيرة، أو مدينة من المدن أو أي مساحة من المصالحات التي تقع داخل حدود الوطن، أو منطقة من مناطقه التي تضمها هذه المساحة .

(٢) تعد أكثر المناطق أجراما وتجارا بالمخدرات في أمريكا اللاتينية الال دول العالم جذبا للاستثمارات الدولية، بل انها طاردة للمستثمرين المحليين واستثماراتهم وبالتالي فانها أكثر الدول فقرا، وأكثرها عدم استقرار سياسي، وأكثرها خطرا، لما الدول الامنة فانها أكثر دول العالم جذبا للاستثمارات والمستثمرين

كما نظر البعض إلى أن الاستثمار في حد ذاته خطر، وأن وجود رؤوس أموال أجنبية بكميات كبيرة قد يفقد الدول استقلالها السياسي كما قد يؤدي إلى سيطرة رأس المال على الحكم، ومحاربة الدولة، واخضاعها للتفوذ الأجنبي وبالتالي بل وجدت في أحد عمليات الاستثمار أنها مصدر خطر وهو أمر غريب عجيب يثير الدهشة، كما يطرح أيضاً مزيد من التساؤلات ))) تساؤلات حول العلاقة ما بين خطر الاستثمار والعائد المتولد منه، وما بين صناعة المستقبل والفعل الخاص به، وما بين اللافعل واللاعمل وما بين الأمن وما بين هذا وذاك وضرورة التحول إلى قمة الفعل والاستثمار لصنع مستقبل أفضل من هنا يحتاج التعريف بأمن الاستثمار إلى العرض للجوانب الآتية:

### أولاً - تعريف أمن الاستثمار:

يحتاج الوقوف على جوانب أي شيء إلى تعريفه ويمكننا تعريف أمن الاستثمار على النحو التالي:

"هو ذلك النوع من الأمن الذي يهتم بتوفير الأمان والطمأنينة والاستقرار الاستثماري للدولة، وللمشروعات الاستثمارية، ورجال الأعمال المستثمرين، وتحقيق فاعلية وأمان الاستثمار حاضراً ومستقبلاً" وهو بذلك يشمل العديد من الجوانب أهمها الجوانب الآتية:

- الجانب الأول: السياسات الأمنية لتحقيق أمن الاستثمار وأمانة .
  - الجانب الثاني: الممارسات الأمنية لتحقيق أمن الاستثمار وأمانة .
  - الجانب الثالث: الإجراءات الأمنية لتحقيق أمن الاستثمار وأمانة .
- وبالتالي فإن مفهوم الأمن وفقاً لهذه الجوانب الثلاثة أخذ في التطور، وأخذ في الارتقاء، وأخذ في النمو والاتساع، وهو في ذلك يتطور ويرتقى مرتبطاً بتطور أشكال الخطر، وتطور وتغير وتبدل عناصر التهديد، وتغير وتطور الجريمة، سواء كانت فردية عرضية أو جماعية منظمة ومن هنا تأتي

مهمة أمن الاستثمار فى ايجاد النظام الكاف ADCUACY لتأكيد الأمن لكل من المستثمر الفرد وللمشروع الاستثمارى، وللدولة المضيفة للاستثمارات وفى الوقت ذاته تأكيد جودة وصلاحيّة المناخ الاستثمارى فى الدولة المضيفة للاستثمارات ولتحقيق الأهداف القومية العليا للدولة وللنظام فى ضمان مناخ امنى عالى لكل منهما، وهو ما يتطلب توافر مجموعة رئيسية من العناصر الاساسية هى:

- العنصر الأول: رؤية مستقبلية لحقيقة الأمن واستراتيجيته العليا .
- العنصر الثانى: مجموعة من المهام الامنية المتواصلة والمستمرة .
- العنصر الثالث: نظام امنى على درجة عالية من المرونة .
- العنصر الرابع: هيكل وبنيان مؤسساتى امنى فعال .
- العنصر الخامس: كوادى بشرية مؤهلة ومدرية على اعلى مستوى .

ومن خلال هذه العناصر الخمسة يزداد وضوح مفهوم أمن الاستثمار، سواء فيما يتصل بالسياسات، أو الممارسات، أو الاجراءات، وما يتصل بهم من وسائل وادوات لمقابلة عناصر الخطر والتهديد التى تواجه المستثمرين المحليين والاجانب.

لقد تعب العالم فى السنوات القليلة الماضية من الازمات والكوارث الامنية<sup>(١)</sup> وازداد جهد اجهزة الأمن فى جميع دول العالم قد فرضت الجريمة المنظمة نفسها، وفرضت متغيرات ومستجدات النشاط الأمنى ذاتها، ومع مستجدات التغيير برزت مخاطر جديدة، ونجمت عنها تيارات متصاعدة من القلق والتوتر وعدم الإستقرار، وقد تطلب هذا كله اعادة تعريف أمن الاستثمار، واعادة التعرف على طبيعة وجوانب وابعاد هذا النوع من العمل

(١) كانت أهم مظاهر هذه الازمات حجم الاقلامت بالقة الضخمة للحد من الشركات، سواء فى الدول الكبرى أو الدول الصغرى، لقد اهتزت اسواق المال بهتف، ولزادت سطوة عصابات الجريمة المنظمة، وازداد حجم الخسائر التى لحقت بكثير من الدول والحكومات بها لذلك .

وغير المباشر على أمننا الاستثماري، وهو ما يتطلب وعياً وإدراكاً متزايداً لمفهوم أمن الاستثمار، والذي نعرض له بإيجاز على النحو التالي:

## ثانياً - مفهوم أمن الاستثمار:

يمكن تعريف الأمن، بأنه عكس الخطر، فعندما يتحقق الأمن لا يكون هناك خطر<sup>(١)</sup>، وهو شعور نفسى بالراحة والطمأنينة، تعززه عوامل مادية محسوبة وملموسة ومحسوسة، وتدعمه عوامل معنوية ضمنية أساسية عالية الفاعلية، وهو في الوقت ذاته يمثل لدى الإنسان حاجة طبيعية وهي حاجة تزداد أهميتها لدى الإنسان الفرد، ولدى المشروع المستثمر، ولدى الدولة المضيفة للاستثمار، خاصة عندما يكون لديها فائض SURPLUS تخشى من فقده، أو من استيلاء الغير على جزء منه، أو وقوعها ضحية مؤامرة للاستحواذ عليه ومن خلال هذا الخوف يزداد الدافع للحصول على الأمن وبالتالي فإن الأمن يعبر عن ثلاث زوايا رئيسية هي:

## الزاجية الأولى:

الأمن باعتباره حالة STATE OF AFFAIR وموقف حاضر وقائم، EXISTING SETUATION يحتاج إلى تقييم وقياس ومعرفة وإدراك شامل ومتكامل بكافة أوضاعه تشخيصاً وتحديداً، حتى تكتمل الصورة الأمنية، وبالتالي يمكن رصد أي متغيرات، أو أي مستجدات تطرأ على الوضع الأمني العام لمشروعات الاستثمار والمستثمرين والمناخ الاستثماري.

(١) قد يرى البعض أن معاشية الخطر والاعتقاد عليه يفقد الإحساس به، ومن ثم يتحقق نوع من الأمن، وهو أمر بعيد عن واقع الأمن وعن حقيقته، خاصة وأن معاشية الخطر لا تنفي، ولا تفي، بل أنها توجد نوع من الاعتقاد عليه، ونوع من التقليد أمام الإحساس به، وهو أمر تعيشه مناطق التوتر والنزاعات المسلحة، وكذلك المناطق الديكتاتورية المولدة للارهاب

### الزاوية الثانية:

الأمن باعتباره عملية DROCESS ومراحل STAGES يتم الوصول اليها بشكل بنيانى وبنائى وهيكلى STRUCTURAL، ومن ثم يحتاج الامر إلى معرفة طبيعة العملية، وما يتم فيها من أنشطة وتشغيل للقدرات والامكانيات والموارد، وما يتم انتاجه من مخرجات فى كل مرحله، وبشكل وطبيعة تراكمية، فالأمن يزداد تراكماً، ويتم الوصول اليه تدريجياً، وبما يتفق ويتوافق مع متطلبات العمل الامنى، واحتياجات الاستثمار<sup>(١)</sup> سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى المشروع، أو على مستوى رجل الأعمال .

### الزاوية الثالثة:

الأمن باعتباره اتجاه ATTITUDE ومحرك نحو اتجاه DEIRECTIVE DIRECTION، أي بما يتصل بالمناهج الامنيه التى تستخدم فى صياغة ورسم السياسات الامنيه، وفى اعداد وتدريب رجال الامن، وفى تنظيم العلاقات ما بين الأمن وبين الاستثمار وحدود تأثير كل منهما على الآخر وهو أمر يتصل بالقدرات الادارية القادرة على إدارة العمل والنشاط الامنى، سواء من حيث اصدار الاوامر على المستوى التنفيذى، أو من حيث التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على مستوى الوحدات الامنية المختلفة، وما يتطلبه ذلك من تسويق للأنشطة الامنية التى تقوم بها حتى لا يحدث ازدواج أو تعارض أو تضارب أو تناقض .

(١) على سبيل المثال يتم إنشاء مناطق صناعية واستثمارية دون ان تكون هناك وحدات واقسام للشرطة وللإطفاء وللإسعاف وللطوارئ، أو لا تكون هناك مستشفيات أو مراكز للتعامل مع اسبابات العمل والحروق وحوادث الطرق

ومن خلال هذه الزاوية الثلاثة يتضح لنا مفهوم أمن الاستثمار، وهو مفهوم ارتقائي، حيث يتطور بشكل دائم ومستمر، سواء نتيجة تطور عناصر الخطر، وتطور عناصر الاجرام، وتطور مصادر التهديد، واتساع نطاق الجريمة التي يتعرض لها الاستثمار، سواء على المستوى المحلي، أو على المستوى الدولي .

### ثالثاً - عناصر مفهوم أمن الاستثمار:

مفهوم أمن الاستثمار مجموعة عناصر فاعلة فيه، ومتفاعلة معه، وبدونها لا يستطيع ان يعمل أمن الاستثمار جيداً، ومن ثم فإن النظر إلى الامن، يرتبط بالحالة الامنية، والقدرة على تشخيص وتقدير عناصر الموقف الامنى، ومعرفة أي العوامل التي تؤثر على الحالة الامنية، سواء من حيث علاقتها بالاطار الامنى العام FRAMEWORK، أو بالمحتوى والمضمون الامنى CONTENT، وبما يؤدي إليه ويحققه في الوضع والحالة الامنية POSESSION وتزداد وسائل TOOLS تحقيقها، وترتقى ادوات الوصول اليها، ومن هنا تتطور منظومة الامن، ويخضع لمقاييس ارتقائية تتناول كل من الآتى:

١- النظام الامنى ومدى تكامل عناصره، ومدى حدائته وتطوره وكفاءته في تحقيق أمن المستثمر، وحماية مشروعاته الاستثمارية التي اقامها في الدولة، وكفاله عدم تعرضه لأي عمليات اختطاف أو نصب أو ابتزاز أو دفع اتاوات أو رشاوى وغيرها .

٢- الادوات والوسائل والاساليب الامنية، والمناهج والطرق المستخدمة لتحقيق أمن الاستثمار، ومدى كفاءة استخدامها وفاعليتها في تحقيق أمن الاستثمار، سواء من حيث التجهيزات المادية، أو من حيث معرفة الافراد بها، أو الاعداد البشرية للافراد وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الامنية على هذه التجهيزات .

٣- رجال الأمن وقدراتهم ومهاراتهم وسمعتهم التي اكتسبوها، ومدى تمتعهم بحب وتقدير من تعامل معهم، سواء من رجال الأعمال واصحاب المشروعات أو العاملين لديهم، ومدى حمايتهم للمستثمرين ومشروعاتهم من المخاطر التي قد تحدث من وقت إلى آخر<sup>(١)</sup> وعدم خضوعها أو وقوعهم في مصائد شبكات الفساد، أو خضوعهم للغواية والاغراء الذي تمارسه العصابات المنظمة وأجهزة الجاسوسية، وبعض أنظمة الاجرامية<sup>(٢)</sup>

لقد تزايدت في السنوات الاخيرة تأثير العوامل الاقتصادية على الامن، كما تزايدت اهمية أمن الاستثمار وتأثيره على الإقتصاد فالموارد الاقتصادية النادرة، واتجاهات عوله الإقتصاد، والدمج الطوعي والقصرى للإقتصاد المحلى فى الإقتصاد العالمى، جميعها تتطلب ان يكون هناك نظام جيد لأمن الاستثمار، نظام قادر على تلبية احتياجات الدولة، ومقابلة التحديات chال التى تواجه عمليات تدفق الاستثمارات الدولية إلى الداخل الوطنى، وتواجه استقرار الاستثمارات وتوطينها فى الداخل الوطنى، وتواجه تطور وتوسع الاستثمارات فى الداخل الوطنى، كما تواجه تحقيق وتوليد المائد والدخل الوطنى، كما تواجه تحقيق وتوليد المائد والدخل والمردود، سواء كان هذا متمثلا فى:

- (١) عادة ما نكتسب الثقة ونتحقق من قدرة رجال الأمن على منع الجريمة واكتشاف مخططاتها مبكرا قبل حدوثها، ومن قدرتهم على التخفى والتستر بشكل جيد لا يفتقر منظمات الجريمة، وتشكيلات الارهابية، وإيقاف مخططاتها، وحماية المجتمع من شرورها، خاصة باستخدام مناهج التكدير الذاتى، أو التكدير من الداخل وهو ما اتبته إيطاليا مع منظمة بدر ماينهورف الارهابية، وما اتبته اليابان مع منظمة الجيش الاحمر الارهابية
- (٢) تعد عمليات الغواية والاغراء من أخطر التهديدات التى تتمر رجل الشرطة وتضع قيود على كفاءة رجل الامن، وتستخدم لجهزة الجاسوسية ثلاث مجالات للقواء والاغراء هى: المال، النساء، السلطة، وتقوم باسطراد ضعاف النفوس والضمائر الغريبة من خلالها وتجهدهم للاضرب بأمن استثمار دولهم

- ربح اصحاب رؤوس الأموال .
- اجر العاملين .
- مكافأة الإدارة .
- ربح اصحاب الارض .
- اتاوة اصحاب حقوق المعرفة والتكنولوجيا .
- اتعاب الاستشاريين .
- عمولات الوسطاء .

وإذا اخذنا ذلك كله في الاعتبار وفي الحسبان فالتنا مطالبون بالتركيز على إقامة نظام جيد لأمن الاستثمار، نظام قائم على المعرفة، وعلى المعلومات، وعلى البيانات، نظام عالى الفاعلية فى رصد وتتبع وتحليل ودراسة عناصر الخطر والتهديد، تلك التى تواجه الاستثمار، وإيجاد السبل والوسائل والادوات التى تكفل درءا هذا الخطر، والتى تكفل الوقاية من حدوث هذا الخطر والتى تكفل أيضاً المبادرة بمعالجة اوجه القصور، التى تحدث ثغرات امنيته، ينفذ منها هذا الخطر .

ومن خلال هذا المفهوم المتطور لأمن الاستثمار، تتحدد خمسة مبادئ أساسية حاكمة هي:

**المبدأ الأول:** ان سياسات أمن الاستثمار وخدمات الأمن الاستثمارى يجب ان تكون مؤهلة للاعتماد عليها فى مواجهة التهديد الذى تقابله فى عالمنا المعاصر، محليا، واقليميا، وعالميا .

**المبدأ الثانى:** أن أمن الاستثمار عمل متكامل وشامل يستهدف زيادة الفاعلية وزيادة القدرة على تخصيص الموارد النادرة على اوجه الاستثمارات التى



تعظم من عائدها وتزيد مردودها وفي الوقت ذاته تحافظ على وجودها واستمرارها ونموها وتراكمها .

المبدأ الثالث: أن أمن الاستثمار يتعين أن يكون مرنا قابلا للتطويع والتوافق مع المتغيرات والمستجدات الامنية سواء على صعيد الخطر والتهديد المحلي أو على اصعدة الخطر والتهديد الاقليمي والعالمي .

المبدأ الرابع: تحقيق التفوق والسيطرة على الاحداث وامساك زمام المبادرة واستخدام المنهج الوقائي لا جهاز المخططات الاجرامية ضد المصالح الوطنية، وعدم السماح ابدا بتحققها .

المبدأ الخامس: توفير واقامة وتأسيس أجهزة ونظم أمنية يمكن التعديل والاعتماد عليها في تحقيق أمن الاستثمار بمنظومته الشاملة والمتكاملة، وفي اطار جيد من حسابات التكلفة العائد وبالشكل الذي يكن للاقتصاد تحمله دون أي اضرار أو استنزاف للموارد.

وأيا كان، فإن أمن الاستثمار يقع ما بين الفعل، ورد الفعل، وما بين عمليات المعاشة والمصاحبة الامنية لواقع الخطر، وعمليات الحماية والوقاية الامنية، والتي تتعامل مع عمليات الاعداد المبكر لجهاز الأمن، والوقاية الامنية، وإدارة الطوارئ والمواقف الحرجة، وعمليات توقع الخطر، وتقييم مصادر التهديد، وما يتطلبه ذلك من عمليات منع لحدوث الخطر، ومن عمليات استعداد لمواجهة حدوثه، وبشكل يقلل من الخسائر إلى اقل درجة ممكنه، ويحافظ على الكيان الاداري، ويعمل على انتظام تشغيله والحفاظ عليه، أو استعادة حيويته ونشاطه بسرعة فائقة .

## المبحث الثاني

### العلاقة بين الأمن والاستثمار

عالم الاستثمار والاعمال عالم مخفوف بالخطر، وملئ بالمخاطر، ولكن لكل منها حساباته، ووسائل التعامل معها، ووسائل السيطرة عليها فلا يوجد انفلات داهم فى أى منها ولا يوجد تجاهل أو عدم اعتناء فى أى مجال من مجالاتها فالاستثمار حتى يتحقق يحتاج إلى توافر الأمن، ومن هنا فإن مقدار الاستجابة الأمنية يكاد يتوقف على عدة عناصر أساسية هي:

- ١- تقييم وحساب الخطر Risk Assessment
  - ٢- إدارة استمرار العمل Business Continuity Management.
  - ٣- تخطيط الطوارئ. Emergency Planning.
  - ٤- الاحتفاظ بادراك ووعى الجماهير وترتيب اعلامهم بالمستجدات والمتغيرات الامنية التى يتعرض لها أمن الاستثمار . Maintaining Public Awareness And Arrangements to Warn,informand Advise the Public.
  - ٥- تحقيق التعاون والمشاركة فى المعلومات CO-operation And information Sharing.
- حيث لا يوجد مستثمر مغامر أو مقامر أو مستثمر طبيعى لا يآبه لوجود خطر، فالاستثمار الأمن من الخطر، هو الذى يشكل محور الاهتمام، بل وكل الاهتمام، والاستثمار الفعال هو الذى يذهب إلى حيث يوجد الأمان، وحيث يتم السيطرة على الخطر، حتى فى اغنى الدول وأكبرها، حيث يهرب الاستثمار عندما تتعرض هذه الدولة أو تلك إلى خطر جسيم، ويفادرها إلى حيث يوجد الامان وحيث يتحقق الأمن للمستثمر وعائلته ولمشروعه الاستثمارى.

وعلى هذا فإن هناك علاقات قوية متنامية<sup>(١)</sup> ما بين الأمن كمنظومة للوقاية والحماية، وما بين الاستثمار كأحد عناصر التنمية الشاملة المستدامة، وهى علاقات لا تحكمها فقط فواعل الربح والمردود والمائد، بل تضبطها وتتفاعل معها أيضاً وبها وفيها عوامل الاستقرار: السياسى، والاقتصادى، والتشريعى، والاجتماعى، والثقافى، والتجارب والترحيب المجتمعى، والقدرة على التدخل والحل السريع لإي مشكلات أو عقبات يتعرض لها المستثمر أو مشروعه الاستثمارى ثم يأتى الدعم الخفى من خلال سياسات الدولة المضيفة للمشروع الاستثمارى فى تأكيد وتوفير موكدات النجاح ومقوماته وفواعله، خاصة المتصلة بالآتى: -

- الارض بالمساحات المناسبة والمزودة بكافة المرافق ومشروعات البنية الاساسية القادرة على خدمة الاستثمار الحالى وتوسعاته فى المستقبل أيضاً .
- الايدى العاملة المؤهلة جيداً، والمدرية جيداً، والقادرة على العمل، والراغبة فيه، والتي لديها ثقافة الالتزام، والاخلاص للمشروع والعمل على انجاحه .
- التمويل من مصادره المختلفة، والتي يمكن ان يلجأ اليها المشروع الاستثمارى عند احتياجه لمصادر خارجية أو غير ذاتية للتمويل، وما يتصل بذلك بمدى وجود سوق تمويل نشطه يسهل الدخول اليها وطرح اسهم أو سندات فيها، ومدى وجود جهاز ونظام مصرفى متطور قادر على اتاحة التمويل قصير الاجل والسريع للمشروع .

(١) العلاقة ما بين الأمن والاستثمار علاقة طردية تفسر فى ذات الاتجاه، وإن اختلف حجم ودرجة التأثير بين كل منهما والاخر، سواء لا اعتبارات سببية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية، فكلما زاد الأمن ازداد الاستثمار، والعكس صحيح، ويحتاج دائماً الامر إلى تخطيط الأمن وتنظيمه، وتوجيهه ومتابعته ليس فقط لمعالجة الكوارث الناشئة عن الاغترافات الامنية، ولكن أيضاً لاستمادة حيوية المشروعات وقدرتها على النمو والحركة راجع فى ذلك المزيد من التفصيل:

• التكنولوجيا واساليب العمل الادارية المتطورة، باعتبار ان الإدارة هي القلب النابض للمشروع الاستثمارى من حيث قدرتها على:

• اكتشاف الفرص الإقتصادية والتسويقية السانحة والمتاحة لعقد الصفقات والقادرة على انتهازها والفوز بها .

• تعزيز عمليات النمو والتوسع باستمرار، ودعم ومساندة جهود المشروع سواء من خلال التكوين الرأسمالى المناسب CAPITAL FORMATION أو من خلال عمليات التراكم الرأسمالى CAPITAL ACCUMLACION، التى تحققها بتراكم الاحتياطيات والارياح المستثمرة فى المشروع .

• القيام بوضع الخطط، والهاكل التنظيمية، واصدار التوجيهات الحافزة، وتنسيق الجهود، ومتابعة التنفيذ عن قرب، وحل المشاكل، وتحقيق القيادة المركزية لعمليات صنع الفرص الاستثمارية، خاصة تلك الفرص الضخمة، سواء المتمثلة فى انشاء مشروعات ضخمة جديدة تماما، تضاف إلى المشروعات القائمة، أو تتعامل مع المشروعات القائمة، أو تضيف قدرة وتعزز فاعلية، وتحسن مواقف، وتهىء مجال، وتتيح امكانية للاقتصاد القومى .

لأن الاستثمار متعدد المجالات، ومتنوع الأنشطة، يكاد يشمل جميع مجالات الإقتصاد، خاصة عندما يشعر المستثمر بالامان ويلمس ويدرك الامن، لكنه يصبح مقيدا ومحدودا للغاية اذا ما تعرض أمن الاستثمار لمخاطر غير محسوبة، أو اذا انقلبت الوضع الامنى، وأصبح المستثمر ومشروعاته تعاني من هذه الأخطار، أو دفع المستثمر تحت ضغط التهديدات الامنية التى تمارسها عليه القوى الاجرامية ومن ثم ارتبط الاستثمار بالوضع الامنى .

وهى عوامل حاكمة ومتحركة فى جذب المستثمرين، وفى تحسين بيئة ومناخ الاستثمار، وهى أيضا عوامل تسهم إيجابيا فى عمليات استقرار

وتوطين وترسيخ الاستثمارات داخل الإقتصاد الوطنى، وفى الوقت ذاته تساهم فى حسن اختيار أنشطة المشروعات الاستثمارية، وفى حسن ممارسة الأعمال والأنشطة المتكاملة مع الأنشطة الاستثمارية، وبما يضمن ما يلى:

١- إستمرارية الاستثمار INVESTMENT GOING CONCERN، وعدم إنهاؤه قبل موعده، أو خروجه بعد انتهاء فترة الاسترداد مباشرة، وعدم استمراره بعد هذه الفترة، واعتياد المستثمرين على البقاء فى الدولة المضيفة للاستثمارات، وعدم الاستجابة أو الخضوع لأي ضغوط تمارس عليهم، أو مخاوف من تعرضهم لتهديدات ومخاطر نتيجة لذلك .

٢- نمو الاستثمار INVESTMENT GROWTH من خلال عمليات التكوين الرأسمالى المتزايد بإضافة وحدات انتاجية جديدة، واحداث عمليات التراكم الرأسمالى بإضافة رأسمال جديد سواء تماما، أو من خلال زيادة الاحتياطات الرأسمالية وإعادة استثمار الارباح المحققة عن النشاط، أو القيام بعمليات استثمارية على النحو الذى يزيد من:-

• القاعدة الاستثمارية الحالية والقائمة .

• اضافة مشروعات جديدة متكاملة مع المشروعات القائمة حاليا .

• اضافة مشروعات جديدة تماما تعمل على تنويع مجالات الاستثمار، وزيادة عرض المنتجات الجديدة فى الاسواق .

٢- فاعلية وتفاعلية الاستثمار INVESTMENT EFFECTIVENESS AND INTERACTIVATION ويتم ذلك من خلال زيادة قدرة الاستثمار والمستثمر على اكتشاف وصناعة وانتهاز الفرص الإقتصادية والاستفادة منها، خاصة اذا ما كانت الإمكانيات متوافرة والموارد الكامنه موجودة، وهناك رغبة وحاجة إلى تحقيق ذلك .

وقد ارتبط هذا بالأمن الإقتصادى للدول، من أجل تأكيد نهجتها وتقدمها، وذلك من خلال تحسين ادائها الإقتصادى، وتحسين النائج

الإقتصادي، سواء كما أو كيفاً، أي ضمان حسن اداء منظومتها الإقتصادية، وضمن عناصر القوة والتوسع والنمو المضطرد فيها، مع تحسن مستويات المعيشة، وجودة الحياة، ومن هنا فقط أصبح علم الأمن الإقتصادي العام والمتخصص، ومكافحة ومنع الجريمة الإقتصادية، أحد الركائز الرئيسية في علوم الشرطة العصرية، وعلوم المخابرات الإقتصادية، وعلوم الاستثمار الحديثة، ليس فقط لتوفير تدخل سريع عند حدوث حادث أمني ما لا ي مستثمر أو لائى من استثماراته داخل الوطن، أو أحداث معالجة أسرع لحوادث الخطر أي كان نوعها، ولكن - وهو الأهم - لتوفير حماية ووقاية تؤدي إلى منع وقوع الجرائم والحوادث الاجرامية التي تصيب مشروعات الاستثمار اصلاً والمستثمرين ايضاً، وقد ازدادت اهمية علوم الأمن الإقتصادي في السنوات الاخيرة، وتفرع من خلالها علوم امنية جديدة أصبحت لها منظومتها، ومن بينها علم أمن الاستثمار، وعلم حماية المجتمع الاستثماري، وعلم أمن الحماية من الارهاب الدولي، خاصة بعد ان عملت عصابات الاجرام المنظم ومنظمات الارهاب الدولي على أن يصبح رجال الأعمال المستثمرين<sup>(١)</sup> أهداف منتقاه للارهاب خاصة بعد ان أصبح رجال الأعمال ثروة تحرص الدول الذكية على جذبها وحيازتها وتوفير المناخ الصحى السليم الذى يناسبهم وأصبحت التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة مرهونة بتواجدهم، كما أصبح لبعض منهم دوراً سياسياً بارزاً في توجيه العمل السياسى، أو الاختيارين السياسيين<sup>(٢)</sup>، ومن ثم أصبحت عمليات أمن الاستثمار .

(١) حيث يصعب توفير الحماية الكاملة لرجال الأعمال لسرعة تنقلهم ولماجتهم إلى الحرية الكاملة وللتصرف بدون قيود، ومن هنا كانت مهمة الأمن تحقق لهم الحماية والوقاية دون ان يشعر رجل الأعمال انه تحت الرقابة أو تحت السيطرة الأمنية، ومنع أى جريمة أو مخطط إجرامى يحاله من أجلهم، خاصة وأن القوى الاعلامى والضخمة المصاحبه له، تجعل من الضرورى تحقيق الأمن لهم بشكل كامل، ومهما كانت التكاليف، ومهما كانت لدى رجال الأعمال، أو اقرب الناس إليه (زوجيه، أبناء، اقارب، عاملين لديه مقربين ) فى فضائح مالية أو جنسية، وإبتزازهم، وتجنيدهم من أجل تنفيذ مشروعات رجال الأعمال .

(٢) لعل اكبر الأمثلة على ذلك هو السيد/ رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان، والذي يد من رجال الأعمال القاهمين الذين تسبوا لهم ما كبر إلى نهضة الإقتصاد الإقتصاد اللبنانى، وفي جذب

ويرتبط الأمن بالاستثمار من خلال منظومة تفاعلية استهدافية، قائمة على الحركة المخططة، وعلى التواجد المؤثر في مواقع الاحداث، وعلى التغطية الامنية لكل شيء وعدم ترك مجال لحدوث أي ثغره امنية، يمكن ان تنفذ منها الجريمة الفردية أو المنظمة، ومن هنا تحرص المنظمة الامنية على:

- حماية عناصر الجذب الاستثماري في الدولة، سواء على العام، أو في بعض جوانبها ومحاورها ومناطقها الخاصة .
- وقاية النظام الاستثماري من حدوث خلل، أو حدوث فجوة امنية طارئة للاستثمارات وللمستثمرين .
- توفير مقومات أمن البنوك وأمن اسواق التمويل والمال " البورصات " وحرية الدخول بالاموال والخروج بها، وبالتالي توفير الاحساس بالامان والثقة، واعطاء الفرصة للمستثمرين للدخول إلى مجالات استثمارية متوسطة وطويلة الاجل، بدلا من الاكتفاء بالاستثمار في المجالات قصيرة الاجل
- تعظيم العائد الامني بزيادة وتأكيد الشعور بالطمأنينة والأمن وربط ذلك بالارباح التي يمكن تحقيقها من خلال عمليات الاستثمار التي تمت وتتم وسوف تتم في الدولة المضيفة للاستثمار .
- معالجة أي عمليات خداع ILLUSION أو عمليات وهمية خداعية لضرب مناخ الاستثمار "تأسيس الشركات الوهمية الخادعة" وكذلك عمليات النصب والاحتيال والخداع التي تقوم بها عصابات اجرامية للاستيلاء على اموال الجماهير، ويستخدم في ذلك العديد من الحيل، وقد تلجأ إلى استخدام

---

الاستثمارات فيه، بل ان اعاده وتسير وسط بيروت لارتبط باسمه، وباسم شركة سولدير التي اسسها، وكانت له اسهامته المالية والاقتصادية لا أن الذين لا يرغبون في تقدم لبنان وازهاره كان لهم رأي آخر فاغتالوه وقتلوه مما ادى إلى هروب الاستثمارات مرة اخرى من لبنان ... وتحدث لبنان واحد من لخلص رجالها واحد عناصر عودة الامان والاستقرار إلى لبنان، واحد عناصر الجذب الاستثماري اليه

بعض المسؤولين أو اصحاب الرأي والفكر والعقيدة، من أجل إضفاء المصداقية وزيادة حجم الثقة في ما يقومون به من أعمال .

ومن ثم فإن المنظومة الامنية لحماية الاستثمار تشمل كل من: المستثمر الفرد وعائلته، والمشروع الاستثماري، والمناخ المحيط بعمليات الاستثمار في الدولة ككل وفي اطار منظومة امنية شاملة ومتكاملة تتسع لتحيط بكل من فواعل الاستثمار، وما تستخدمه من ادوات، وطرق، ووسائل، ومناهج، واساليب استثمارية، وبالتالي لا تترك سبيلا للصدفة أو العشوائية، والتي ينفذ منها الحظر، أو لا تدع هناك فرصة يمكن ان يدخل منها أو يمر مصدر من مصادر التهديد .

إن توفير أمن الاستثمار أصبح أمر أساسي وضروري ولازم من أجل تحقيق التقدم لكافة صوره وأشكاله، وهو أمر لا يمكن صياغته في نطاق المنظور الشامل لعناصر الخطر ومصادر التهديد التي يتم تحديدها في نطاقين رئيسين هما:

#### النطاق الأول:

نطاق الوضع القائم حالياً والمدرّوس والمحدّد جيداً، والذي تم تشخيصه من جانب الخبراء والمتخصصين في أمن الاستثمار .

#### النطاق الثاني:

نطاق ما هو متوقع من متغيرات ومستجدات امنية، خاصة ما هو متوقع إن تشكله عصابات الجريمة المنظمة من عمليات اجرامية تهدد كل من المستثمر الفرد، والمشروع الاستثماري، والدولة المضيفة للاستثمار .

وفي اطار هذين النطاقين يتم رسم السياسات الامنية، وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعامل مع الاخطار ومصادر التهديد، ومن ثم التعامل



مع مصادر الخطر وعناصر التهديد، سواء بالاحتواء، أو الحد من خطورتهم، أو إنهاء هذا الخطر ومنع قيامهم بأي نشاط إجرامي ضد أمن الاستثمار، ومن ثم تحقيق أمن وأمان كل من المستثمر، والمشروع الاستثماري، والدولة المضيفة للاستثمار وبشكل شامل ومتكامل وفعال، وبما يحققه من عناصر الجذب الاستثماري المتنوعة والمختلفة .

ومن هنا فإن أمن الاستثمار يعد عنصر بالغ الأهمية، سواء بالنسبة للاستثمارات المباشرة محلية كانت أو أجنبية، أو للاستثمارات غير المباشرة عابرة كانت أو مقيمة. وسواء ترتب على قرار الاستثمار شراء أسهم لشركات قائمة بالفعل، أو ارتبط بإنشاء مشروعات جديدة تماما فالمخاطر التي قد تتعرض لها هذه

الاستثمارات كبيرة ومتعددة وممتدة وتحتاج إلى حماية ووقاية، فمفهوم الحماية والوقاية الأمنية من أي خطر قائم أو مخاطر تلوح في الأفق، والتي يتعرض لها الاستثمار له من الأهمية الكبرى، التي تتعدى أهمية إنشاء الاستثمار ذاته<sup>(١)</sup>، وهو ما يظهر لنا ضرورة وأهمية أمن الاستثمار، ولماذا تعمل الدول على توقيفه، وهو ما سيتم الإجابة عليه بشيء من الإيجاز في المبحث التالي .

---

(١) من الخطر جدا إنشاء استثمارات تتعرض لخطر كبير من المخاطر، أو تكون محور نشاط عناصر التهديد والأرهاب للدولة والمحلية، أو تكون مستهدفة من جانب عصابات ومنظمات التخريب والتجسس العالمية، وبالتالي يتعين توفير الحماية للمشروعات الاستثمارية والوقاية لها حتى قبل وإنشاء مراحل الإنشاء، وبعد اكتمال إنشائها وتشغيلها

## المبحث الثالث لماذا أمن الاستثمار

عندما تطرح الاسئلة، فإنه لا معنى لها إلا عندما يكون الفرض منها الحصول على الاجابات، فكثيراً ما يكون السؤال دافعا للبحث عن إجابة، إجابة شافية وواقية والا كان السؤال دافعا لطرح مزيد من الاسئلة خاصة تحت ضغط الفضول، والشفف، وحب المعرفة، والرغبة في اختراق حواجز المجهول وهو ما تقرضه وتشير اليه عملية أمن الاستثمار سواء باعتبارها عملية process، متعددة المراحل، وكل مرحلة من مراحلها تتم فيها الكثير من الأعمال التنفيذية التي تمد وتمهد للعمليات الاخرى، هي سلسلة متعاقبة ومتشابكة الحلقات، أو باعتبارها نشاط activity عميق المحتوى والمضمون، وممتد التأثير، سواء في الانشطة الاخرى الممارسة داخل الكيان الادارى، أو في الكيانات الادارية الاخرى، فهو يؤثر فيها، كما يتأثر بها، وهو ما يطلق عليه: علاقات الداخل بالداخل الامنى، وعلاقات الداخل بالخارج الامنى، أو بكونها وظيفة function اساسية ورئيسية ولايمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها فهي ضمن الوظائف الهامة التي يتعين توافرها في الكيان الادارى المراد حماية أمن الاستثمار فيه، أو من خلال مجموعة المهام mission التي يمارسها ويقوم بها أمن الاستثمار وفي واقع الامر فإن هناك علاقة ثلاثية تبادلية التأثير ما بين الخطر، والاستثمار، والأمن وهو ما يوضحها لنا الشكل التالى:

شكل: العلاقة ما بين الأمن والاستثمار والخطر



فقاعدة الاستثمار في أي دولة من الدول لا يمكن أن تستقر أو تستمر دون أي يكون هناك أمن يعالج الخطر، ويدراً شره، ويعالج بالمنع أو بالحد من حدوثه، ويضمن استمرار هذا الاستثمار، فقد ارتبط الاستثمار في ذهن العديد من الإقتصاديين بالخطر، سواء بصفه عامه، أو بالخطر المحسوب بصفة خاصة، فكلما زاد الخطر ارتفع العائد، ومن ثم يكون المستثمر الباحث عن عائد معين، عليه إن يتحمل خطر معادل له تماماً، وبالتالي لا يوجد استثمار ذا عائد بدون مخاطره مساويا له، والا كان هناك شيئاً ما غامضاً ويحتاج إلى البحث والدراسة .

وإذا كانت تلك المقولة صحيحة، فإنه في واقع الامر هناك فرق كبير ما بين الاستثمار العاقل الرشيد، وما بين اشكال التصرفات الحمقاء سواء المالية أو التمويلية والتي تقتقد إلى الرشادة العقلانية، وتتسم بالمقاومة والعشوائية الارتجالية، وقد تصل إلى حد حماقة الكبرى<sup>(١)</sup> بالدخول إلى مجالات خطره للغاية مثل:

- الاستثمار في دول غير مستقرة سياسياً أو دول غير مستقرة أمنياً، تجتاحها الحروب الأهلية الطامنه، وتجتاحها الاضطرابات العرفية، والعنصرية .
- الاستثمار في دول غير مستقرة تشريعياً، حيث تتعدل فيها القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل الإقتصادي والاستثماري، وبصفة سريعة مستمرة لا تمكن المستثمر من معرفة ما عليه من واجبات والتزامات، وما له من حقوق

(١) في هذه الحالة تكون هناك " جريمة " فطلى سبيل المثال قام احد العاملين في بنك برينجز بالبحث والتلاعب باموال البنك، والدخول في مفامرات ومقامرات رهيبه، في عكس اتجاه السوق، بدمه دافع احمق انه يمكن بمعاملته الضخمة ان يحول اتجاه السوق إلى ما يرغب، وبالتالي يكون قد كسر القاعدة التي تنص على عدم جواز السير عكس الاتجاه، وتحقق عن ذلك خسائر رهيبه ادت إلى افلاس البنك، وتقوم مجسوة هولندية بشراؤه بسعر تنكاري جنيه استرليني، وحكم على مارك ليسون بالسجن نتيجة لما للقرنقه يده من بالمقامرة والمقامره باموال الغير، لموال المودعين، واموال البنك المؤتمن عليها .

- الاستثمارات في دول غير مستقرة تجتاحها الجرائم وتسيطر عليها العصابات الإجرامية ذات السطوة والنفوذ، والتي تفرض الاتاوات وتبتز المستثمرين وتدمر مشروعاتهم إذا لم يستجيبوا لما يملأ عليهم.
- الاستثمار في دولة لا يوجد فيها عدالة قضائية، أو تعاني من بطء نظم العدالة القضائية، ولا يتم الفصل في المنازعات إلا بعد فترة طويلة، ولا يتم تنفيذ الأحكام.
- الاستثمار في دول ديكتاتورية قمعية لا يوجد فيها حرية، وكل شيء فيها مضبل ومقيد، والأوضاع فيها كبركان على وشك الانفجار، ولديها جماعات وتنظيمات معارضة تلجأ إلى العنف المسلح بدلا من الكلمة وإدارة الحوار.

إن هذه الاشكال وغيرها تدل على عدم وجود أمن الاستثمار، وإن الاستثمار في هذه الدول غير آمن وإن خطر ضياع وفقد الأموال المستثمرة خطر كبير، وإن دمار هذا الاستثمار وضياع وفقد ما بذل فيه من وقت وجهد ومال أمر متوقع الحدوث، ومن ثم يكون السؤال القائم هنا لماذا أمن الاستثمار؟؟؟

إن الإجابة التفصيلية لهذا السؤال، قد تكون مسهبه، كما انها قد تكون من الكبر والاتساع مما يصعب الالمام بكافة جوانبها: الإقتصادية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية ومن ثم تحتاج إلى علاج ومعالجة تقع ما بين الاختصار وما بين الإسهاب حتى يمكن الوقوف عليها والاحاطة بجوانبها.

فالعائد الإقتصادي لأمن الاستثمار عائد غير مباشر، لا يمكن رصده بسهولة ويسر، حيث لا يترتب على الاتفاق الامنى، كما هو فى غيره من المشروعات الإقتصادية دخل مباشر، أو إنتاج يتم بيعه أو تقديمه بثمن لمن يحتاج

اليه<sup>(١)</sup> وبالتالي فإن العائد الإقتصادي ضمنى content، خفى hidden، وغير مباشر indirect، وهذا العائد بطبيعته متزايد، لا نه انعكاس على الآخرين، وانبثاقا من نجاح المشروعات الأخرى، ومن ثم فإنه يحتاج إلى وعى إدراكى جيد من جانب المسؤولين فى الدولة، فعائد أمن الاستثمار، وما يتحقق عن أمن الاستثمار من مردود مادي، ودخل غير مباشر أمر ملموس ومحسوس فى كافة المجالات الإقتصادية . من حيث الإنتاج القومى، والدخل القومى، والاحلال محل الواردات، وزيادة الصادرات، وتحسين مستوى الادخار، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة القدرة على الاتفاق على المشروعات العامة الخ. بل ان من الواجب الايضاح انه لا قيمة لكل هذه العوائد الإقتصادية اذا لم يكن هناك أمن استثمار يحميها ويشعر الأفراد بها فعدم وجود الأمن يفقد أي عائد قيمته أو مضمونه أو الاحساس به .

كما ان الاستقرار السياسى، واستقرار نظام الحكم، وحرية المواطن، وحقوق ممارسة الحياة السياسية بحرية ترتبط ارتباطا قويا بأمن الاستثمار، خاصة فى النظم الديمقراطية، التى تمى وتدرك اهمية الأمن بكافة مجالاته، واهمية ان يشعر المستثمر بانه آمن على نفسه، وماله، واستثماراته وان هذا الأمن ينعكس وعاكسا لنفسه فى كافة المجالات، خاصة حق وحرية التعبير، وحرية الانتخاب، وحرية تكوين الاحزاب، وحرية اصدار الصحف، وحرية بناء وتشغيل القنوات الفضائية وهى جميعها بصورة أو باخرى تعبر عن أمن الاستثمار فى جانبه السياسى

ويعد الارتقاء الاجتماعى وزيادة التحضر الاجتماعى وسرعة التنقلية الاجتماعية، والحراك الاجتماعى امر هام يتوقف على أمن الاستثمار، وهو امر

(١) على الرغم من انتشار شركات تقديم الخدمات الأمنية، ويقام بعض الدول بتأخير خدمات الأمن وتقديم هذه الخدمات للهوك وللشركات وبعض رجال الأعمال بمقابل مادي متفق عليه، إلا ان أمن الاستثمار يظل مسئولية جهاز الأمن الخاص بالدولة، وان عليه ان يقوم بتوفيره بصرف النظر عن وجود مقابل مادي يدفعه المستثمر ام لا ... حيث تكون الضرائب التى يدفعها المستثمر ممولة لهذا النشاط

مرتبط أيضًا بـعناصر الجذب الاستثماري، خاصة وإن الارتقاء الحضاري يساعد على:

- توفير الأيدي العاملة من المجتمع المحلي للمشروعات الاستثمارية .
- استضافة المستثمر الأجنبي ورعايته اجتماعيا هو وأسرته .
- استيعاب العادات القريية والسلوكيات الاجتماعية القريية بسهولة ويسر، وعدم حدوث تنافر أو رفض عنيف لما قد يقوم به المستثمر الأجنبي هو وأفراد عائلته .

وفي الوقت ذاته فإن زيادة الثقافة والمعرفة والادراك ترتبط أيضًا بأمن الاستثمار، حيث إن انتشار الثقافة وازدياد عدد مصادر المعرفة ينمي القدرة على جذب الاستثمارات، وفي الوقت ذاته يوجد الجسور والمعابر التي تتدفق عليها هذه الاستثمارات، كما إن جودة الحياة الانسانية والانفاق عليها والارتقاء بمجالاتها الانسانية الصحية والتعليمية يؤدي إلى تحسن عوامل الجذب الاستثماري، وهو امر يكاد يتوقف ويعود بشكل كبير إلى أمن الاستثمار.

لقد أصبح مستقبل الشعوب مرهون بجودة الحياة التي ينعم بها افرادها، وهو امر يتوقف على قدرتها على جذب الاستثمارات الدولية، وتوطئتها في شكل مشروعات دائمة ومستمرة وقادرة على التوسع باضطراد، وهو امر يتوقف على مناخ استثماري جاذب، وعلى قدرتها على توفير مقومات أمن الاستثمار وعناصره، خاصة مع تطور الجريمة الاقتصادية، واتخاذها ابعادا جديدة، واستخدامها لطرق احتيالية واجرامية جديدة، حتى أصبح من الضروري ان تتطور اساليب مكافحتها، ومن هنا جاءت الحاجة لأمن الاستثمار، والذي اولدته حاجة، وافترضته رغبة، واوجدته رؤى وطموحات للوصول إلى أهداف وغايات الفاعل، فعلى سبيل المثال إن حدوث حادث امني عارض يتعرض له احد كبار المستثمرين العالميين عند زيارته لدولة صغيرة أو

هامشية، يحول ويلفت الانتباه اليه، ويجعلها طاردة للاستثمار، خاصة مع تناول أجهزة الاعلام والصحافة لهذا الحادث، وقيام المتخصصين لتحليل أسبابه، وإظهار أوجه القصور الأمني التي سمحت بحدوثه، والمغالاة في تصوير هذا التصور، وإرجاعه إلى الدولة النامية ذات الإمكانيات الأمنية الضعيفة<sup>(١)</sup> فالتعرف على تأثير الإرهاب على الأعمال ورجال الأعمال، ومجالات التخريب التي يتعرض لها الاستثمار، وأسباب تعرض رجال الأعمال ومؤسساتهم للعمليات الإرهابية، وحجم الخطر وتقديرات المخاطر، وتحديد مدى المخاطرة والمجازفة عند الاستثمار والعمل في بلد ما، والآثار المادية والنفسية للحدث الإرهابي، وكيف يختار الإرهابيون أهدافهم، وأمن رجال الأعمال الشخصي، وتحديد الاحتياجات الأمنية في البلد التي يعمل فيه، وكيف يحمي رجال الأعمال أنفسهم في مكان الإقامة الذي يقيمون فيه، وكيف نحمل المصانع والمكاتب والفروع التي أنشأتها الشركات الوطنية في الخارج، وكيف نحمل رجال الأعمال أثناء التنقل والسفر برا وبحرا وجوا، وكيف نحمل أفراد أسر رجال الأعمال، وخطط النجاة من أي حادث إرهابي، والتأمين ضد الاختطاف والوقوع في مصائد الابتزاز أن الجريمة المنظمة قد امتدت إلى مجالات عديدة، وأصبح من بينها الجريمة الموجهة للمشروعات الاستثمارية، والتي أصبح معها تحتاج إلى:

- الحد من حدوثها ومنع تصاعدها وإيقافها .
- منع الجريمة من حدوثها وعدم السماح بأي اختراق أمني .
- كما أنه من جانب آخر فإن حماية المجتمع من الوقوع ضحية مكائد بعض رجال الأعمال، والذين يخططون لإقامة وصنع أوضاع احتكارية ضارة

(١) لعل في هذا يكمن السبب في أن الاتفاق الأمني يحتل الأولوية الأولى في موازنات الدول الصغيرة

بالسوق والمستهلك، أو استخدام اسليب الفش التجارى<sup>(١)</sup>، والمتاجرة بسلع منتهية الصلاحية أو فاسدة وبالتالي فإن أمن الاستثمار أمن تفاعلى ومتوازن ومتبادل، ولا ينتظر إلى جانب واحد فهو يحمى رجال الأعمال من الخطر، ويحمى المجتمع أيضاً من بعض رجال الأعمال الفاسدين، ومن ثم أمن الاستثمار أمن متعدد المجالات، أو يشكل له جانبيه الرئيسيين الذين يشكلان وجهين لعملة واحدة وهما:

**الوجه الأول:** جانب أمن رجال الأعمال المستثمرين ومشروعاتهم الاستثمارية ونشاطهم الاستثمارى الذى تعطى له كل مجالات الاهتمام، وتوفر له كل مجالات الحماية والوقاية، طالما كان رجل الأعمال يعمل فى اطار القانون، ولا يقدم على أي مخالفات، أو يقوم بأى سلوكيات ضارة فى المجتمع

**الوجه الثانى:** جانب أمن المجتمع وحمايته من عمليات الخداع والفش والاستيلاء على اموال البنوك وافراد المجتمع من جانب بعض رجال الأعمال الذين استطاعوا فى غفلة ان يتسللوا إلى مجتمع رجال الاعمال، وان يرتكبوا جرائمهم البشعة، وان يسيئوا إلى هذا المجتمع<sup>(٢)</sup>.

كما أن أمن الاستثمار من ناحية اخرى يرتبط بتوفير الحماية ضد عمليات التخريب SABOTAGE وسرقة اسرار الصناعة، وخطط الإنتاج والتسويق، وبالتالي ممارسة كافة اشكال الحماية والوقاية ليس فقط للحفاظ

(١) تعد الممارسات الضارة لبعض رجال الأعمال من كثر مجالات الخطر ومكأمن التهديد لأي اقتصاد يتواجدون فيه، مثل حصولهم على قروض من البنوك وتهريبها إلى الخارج، وحرمان الاقتصاد الوطنى من ناتج توظيفها فى الداخل، وهز الثقة فى الجهاز المصرفى الوطنى، ووضع علامات استفهام كبيرة على مستقبل الاستثمار فى البلاد

(٢) رجل الأعمال الحقيقى حريص تمام الحرص على سمعته، وعلى عناصر الثقة الكاملة فيه، ولا يصح بأى حال من الاحوال وتحت أى ضغط يمارس عليه بان يتم تلويث سمعته، بل ان سمعته هى جزء من كيانها، وإن أمنه الذاتى هو احد مقومات استمراره كرجل اعمال



على المستثمر والمشروع بوضعه الحالي، ولكن لضمان تطوره واتساعه في المستقبل<sup>(١)</sup> وضمان حقوقه، وضمان ان يسترد ما انفق على الدراسات والابحاث المختلفة، فضلا عن الحفاظ على أمن المشروع ضد أي عمليات تجسس تقوم بها الاجهزة .

ومن هنا فإن الأمن منظومة متكاملة تحتاج دائما إلى التطوير والتكيف مع مستجدات ومتغيرات الخطر، وفي الوقت ذاته تطوير الفكر والثقافة الامنية لتصبح اكثر توافقا مع متطلبات مجتمع الاستثمار investment community بكافة عناصره وافراده، وهو أمر يجعل لأمن الاستثمار اهميته الخاصة التي قد تتجاوز أهمية غيره من عمليات الامن، فضلا عن كونه الاكثر تفاعلا مع الاحداث، والاكثر التصاقا بالحوادث الامنية ايا كان محورها، وايا كان موضوعها، فالاستثمار عالي الحساسية تجاه أي متغيرات أو مستجدات بصفة عامة، وإي خطر يهدده حاضرا ومستقبلا بصفة خاصة، وسواء كان هذا الخطر على مستوى:

- رجل الأعمال المستثمر .
- المشروع المستقر فيه .
- الدولة راعية ومضيفة الاستثمار .

ويؤثر الأمن في مناخ الاستثمار، وفي الوقت ذاته تتسع منظومة الأمن لتشمل الحماية من الجريمة<sup>(٢)</sup> وعوامل الحد من مصادر القلق ومكامن التوتر،

---

(١) كثيرا ما تكون عمليات التخريب جزء من اعمال التجسس الاقتصادي، وهي عمليات تتم دائما تحت غطاء حتى تتم بنجاح، وكلما كان الغطاء مصمم جيدا، كلما نجحت عمليات التخريب، خاصة التخريب الاقتصادي ذو الطابع الماكر راجع في ذلك المزيد من التفاصيل:

Hank H. Honegraaff , The Covering , W. Publishing Group, ٢٠٠٢.  
-Adam L.Penenberg, Marc Borry, Spooked: Espionage In Corate America.

(٢) بعد منع الجرائم قبل وقوعها XPIME TIPEÇENTION لكثير اهمية من معالجة الجرائم بعد وقوعها، خاصة في مجال الاستثمار والاعمال والاقتصاد، ليس فقط لتجنب تحمل التكاليف الباهظة

وهو ما يتطلب اتباع منهجا رشيدا يقوم على زيادة الثقة فى الإقتصاد الوطنى، وعلى تطوير قدراته سواء من حيث: حجم ومقدار الدخل، وحجم الانفاق، وحجم الاستهلاك، وحجم الادخار، وحجم الاستثمار، ومعدلات نمو كل منها، واتجاهه، ومن حيث قدرته على انماء الناتج القومى، وتوليد العائد والمردود، وزيادة تشابكية القيمة المضافة، وزيادة الاعتمادية المتبادلة بين المشروعات بعضها البعض، وتحسين ورفع مستويات الاجور والدخول، وزيادة معدلات دوران النقود فى المجتمع، وفى الإقتصاد، وضمان سيولته وفاعليته، وزيادة الدخل القومى، وحسن توزيعه، وبما ينعكس بدوره على جودة الحياه، وعلى تطور هذه الجودة، وتأثير ذلك على الدخل الفردى والاسرى وقدره الافراد على الابتكار والابداع، وتحسين الإنتاج ورفع الانتاجية، ومن هنا تقوم منظومة الأمن بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة بدور رئيسى فى تحسين البيئة والمناخ الاستثمارى للدولة بل وزيادة قدرتها الاستيعابية بشكل كبير، وهى عملية متصلة ومتواصلة، تتم بشكل منظم، وداخل اطار من التحالف التفاعلى القائم ما بين ثلاثة اطراف رئيسية هى:

**الطرف الأول:** وحدات واجهزة الأمن سواء الشرطة أو المخابرات أو الاجهزة الامنيه ذات الطبيعة الخاصة، أو فرق المهام الامنيه التى تشكل لحالة معينة بذاتها، ويتم حلها بعد انتهاء التعامل مع هذه الحالة، أى على مستوى الهيكل التنظيمى الرسمى، والجهاز المنوط به تحقيق الامن، ومواجهة الاخطار، والتعامل مع مصادر التهديد التى تهدد أمن

الناتجة عن حدوث الخطر الامنى، ولكن أيضا لتلك التأثير السلبى لحدوث الجريمة على للإقتصاد الدولة وحماية المستثمر من الوقوع ضحية المصابات المنظمة، أو ضحية اغراء ارتكاب اى نوع من أنواع الجرائم، أو الاغراء والاستكراج إلى الجريمة المنظمة، خاصة وان القوانين فى الدول المختلفة عادة ما تعاقب بالعقوبات البديلة التى تتضمن عقوبات الحبس ولمدد طويلة، بينما فى الدول المنظمة تعاقب بالعقوبات المالية وبالتفويض المادى بدلا من الحبس الذى يظل يد صاحب العمل عمله وعن إدارة امواله وعن متابعه مشروعاته

الاستثمار، وما يتصل ذلك من حيث حجم هذا الجهاز، والموارد المتاحة له، والامكانيات المدبرة، ومدى كفايتها لمواجهة الخطر الامنى، سواء بالرصد والتتبع والتحليل والدراسة والتقييم من جانب أو بالتدخل السريع للحد من شروره وانهاء هذا الخطر، أو عمليات المعالجة الامنية بعد حدوث هذا الخطر.

الطرف الثانى: العاملين فى أجهزة الدولة المختلفة بصفة عامة والمتصلة بالاستثمار بصفة خاصة، وما يمكن ان يضاف اليهم من خبراء ومتخصصين وعلماء وباحثين، يشملهم الهيكل التنظيمى للدولة فى اجهزتها الحكومية، سواء المتصلة بالاستثمار بصفة مباشرة، أو تلك التى تتصل به بشكل غير مباشر، وسواء بصفة مباشرة، وسواء كانت علاقتها الرئيسية برجل الأعمال المستثمر من جانب معين، أو بالمشروع الاستثمارى من جانب ثانى، أو بالمناخ الاستثمارى للدولة من جانب ثالث، وذلك بحكم وظائفهم التى يقومون بها أو التى يشغلونها فى الهيكل التنظيمى للدولة، ومع اختلاف مواقعهم فى هذا الهيكل التنظيمى.

الطرف الثالث: افراد المجتمع بإختلاف اعمالهم وانشطتهم والمهام المسندة اليهم، والذين يمكن ان يساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر فى تحقيق أمن الاستثمار، حيث لكل فرد من الافراد دور يمارسه وعمل يقوم به، سواء عمليات حماية وتأكيد أمن المستثمر الفرد وعائلته، أو فى مجال حماية المشروع المستثمر فيه، أو فى مجال تحسين مناخ الاستثمار فى الدولة المضيفة للاستثمار.

إن هناك أهدافا بالغة الاهمية لأمن الاستثمار، أهداف يتعين تحقيقها حتى يزداد وينمو الاستثمار، ويزداد عدد المشروعات الجديدة وتتوسع المشروعات القائمة ويزداد عدد خطوط الإنتاج فيها وحتى يزداد التكوين الرأسمالى، وحتى تتراكم الاحتياطات الرأسمالية، وتزداد قوة الإقتصاد، ويصبح قادرا على

التصدير وبشكل متزايد، وتترسخ دعائمه فى الإقتصاد العالمى وتحسن شروط التبادل الدولى، وتحسن أوضاع ميزان المدفوعات، مما يجعله جاذبا لمزيد من الاستثمارات الدولية، وموطنا لمزيد من الاستثمارات المحلية<sup>(١)</sup> ومن ثم تتوسع مجالات التوظيف، ويزداد فرص العمل، ويزداد الدخل والاجور والعوائد، ويتحسن مستوى المعيشة ومن هنا تظهر اهمية أمن الاستثمار، وتظهر أهدافه إن هذا يدفع إلى تأكيد اهمية تحقيق هذه الأهداف والتي نوجزها فيما يلى:

### الهدف الأول:

تأمين الحرية الاستثمارية لرجل الأعمال باشكالها وجوانبها المختلفة سواء كانت:

- الحرية المالية من حيث الدخول والخروج بالاموال ودون قيد أو شرط يحولدون ممارسة هذه الحرية . طالما هي امواله ويملكها ولا يوجد قرار قضائى أو ادارى بالتحفظ عليها، أو تجميدها، أو مصادرتها .
- الحرية فى اختيار الوقت للملائم للاستثمار أو لإنهاء هذا الاستثمار، أو للقيام باجراء أي تعديلات يراها مناسبة على استثماراته القائمة بالفعل، أو اجراء أي استثمارات جديدة .
- الحرية فى العلاقات التبادلية التجارية مع الاطراف التجارية المختلفة التى يرى انها تصلح كشريك تجارى ناجح يمكن ان يعتمد عليه حاضرا ومستقبلا فى تصريف الإنتاج الذى يقدمه إلى السوق المحلى والدولى .
- الحرية الروحية فى ممارسة الشعائر الدينية للعقيدة الدينية التى يؤمن بها، ودون ان يمارس عليه إكراه أو ضغط لا اعتناق اديان اخرى، أو جره إلى نزاعات عقائدية مدمرة له ولمشروعاته .

(١) هناك قاعدة شهيرة تقول ان الاستثمار جالب لمزيد من الاستثمار ... سواء بتأثير التقليد والمحاكاة، أو بتأثير سياسة التطعيم، أو بتأثير حافظ الريح، أو بتأثير الضغط الواقع للاستثمار

- الحرية فى العلاقات التبادلية التجارية مع الاطراف التجارية المختلفة التى يرى انها تصلح كشريك تجارى ناجح يمكن ان يعتمد عليه حاضرا ومستقبلا فى تصريف الإنتاج الذى يقدمه إلى السوق المحلى والدولى .
  - الحرية الروحية فى ممارسة الشعائر الدينية للعقيدة الدينية التى يؤمن بها ، ودون ان يمارس عليه إكراه أو ضغط لا عتاق اديان اخرى ، أو جره إلى نزاعات عقائدية مدمرة له ولمشروعاته .
  - الحرية الجسدية أي أن لا يتم سجنه أو اعتقاله ، أو احتجازه دون سند قانونى أو دون حكم قضائى ، ودون ان يكون هناك سبب أو جريمة ارتكبت ، أو لمجرد الاشتباه أو المزاج الشخصى ، واستعراض القوة والنفوذ .
  - الحرية فى تطوير العبقريّة الاستثمارية لدى رجل الاعمال ، وتنفيذ احلامه الاستثمارية وانشاء الاشكال الاستثمارية المتنوعة ، وبما يحقق احلامه وطموحاته ورؤيته الممتدة والمتطورة فالابداع الخيالى هو الحافز والدافع القوى الذى من خلاله تتحقق وتنفذ المشروعات وتتطور الشركات وتتحول من كيانات صغيرة محدودة القدرة ، إلى كيانات عملاقة ذات تأثير قوى .
- ومن ثم فإن تأمين الحرية ، أي الحرية فى فعل وتملك أي شىء طالما فى اطار القانون والمسموح به يعد احد أهم الأهداف التى يعمل أمن الاستثمار على تحقيقها لرجل الأعمال المستثمر ، فالحرية الاستثمارية هى الروح الداخلية التى تؤمن له التفوق والنبوغ .

### الهدف الثانى:

تحقيق الوفرة الامنيه من منتجات امنية ذات نوعية ممتازة لتحقيق اشباع من حاجة معينة للعديد من افراد المجتمع ، وبإيجابية تصل إلى أعلى درجاتها فى توفير الأمن للمشروعات للمشروعات الاستثمارية بشقيه:

على مستوى النشاط الاستثمارى الذى يتم ممارسته، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار وما يتصل بمناخ الاستثمار فيها، أو على مستوى المشروع الاستثمارى ذاته خاصة ما يتصل بتأمين عمليات:

- الاحلال والتجديد واجراء عمليات الصيانه الدورية بالمحافظة على استمرارية المشروع الاستثمارى .
- التوسع والامتداد وزيادة عدد خطوط الإنتاج بما يؤمن اقتصاديات .

حيث يعمل أمن الاستثمار على تأمين عناصر الجاذبية الاستثمارية لجذب الاستثمارات العالمية، وزيادة فاعلية هذه الاستثمارات فى تحقيق تدفقات نقدية مباشرة وغير مباشرة، وتوظيفها فى مشروعات استثمارية متنوعة، وتحقيق عائد وريح مناسب .

#### الهدف الرابع:

تحقيق التوطن الناجح والفعال لكل الاستثمارات التى يمكن جذبها إلى الداخل، وذلك من خلال تشجيع المستثمرين الجادين على التوطن فى الدولة، وعلى توطين جميع استثماراتهم فيها، وعلى احلال وتحويل مشروعاتهم الخارجية إلى مشروعات داخلية: حيث يتحقق عن هذا التوطن زيادة فى القدرة الاستثمارية على ايجاد فرص استثمارية متنوعة، تمثل عناصر جذب جديدة لمستثمرين حاليين أو جدد، فضلا عن ما يتيح ذلك من قدرة اكبر على استيعاب التغيرات والمستجدات الامنية، والتعامل مع الازمات والاحداث الامنية الخطره بنجاح لدرء الاخطار الامنية، وابعاد شرها عن المشروعات الاستثمارية .

#### الهدف الخامس:

تقديم الرعاية والحماية والوقاية الامنية، التحوطية والاحترازية لكل من المستثمر الفرد، والمشروع الاستثمارى، ومؤسسات الدولة الاستثمارية: وهو ما

يتصل بمنع حدوث الضرر والخطر، وبما يؤدي إلى توفير تكاليف الإصلاح، فضلا عن عدم تحمل الخسائر الباهظة التي تحدث نتيجة حدوث الخطر، أو نتيجة تتابعات حدوث الخطر، خاصة وأن توابع الاحداث الخطره ومنتالياتها قد تدفع المستثمرين إلى الهروب إلى الخارج، وغلق مشروعاتهم الاستثمارية، وتحولهم إلى دعاية سواء ضد الاستثمار في الدولة، بل قد يصبح هؤلاء المستثمرين الذين تعرضوا للخطر احد المحددات التي يصعب تجاوزها أمام عمليات جذب الاستثمار إلى الدولة المضيفة للاستثمارات .

وبالتالي يصبح منه ضمن أهداف أمن الاستثمار عدم السماح بحدوث أي اختراق امنى يهدد استثمارات المستثمرين، كذلك عدم تحولهم إلى مروجى اشاعات أو ابواق سوداء ضد الاستثمار في الدولة، وذلك من خلال ثلاث عمليات اساسية هي:-

العملية الأولى: المنع: أي منع حدوث الجريمة .

العملية الثانية: الحد: أي التقليل من فرص حدوث الجريمة ووضع حد لتضاعف معدلاتها.

العملية الثالثة: المعالجة السريعة: أي التدخل السريع الحاسم لمنع استفعال خطر الجريمة وعدم امتدادها .

#### الهدف السادس:

تحقيق الجاهزية الفورية والتدخل السريع الفعال والناجح لتحقيق أمن الاستثمار، خاصة وان أمن الاستثمار يتعامل مع عناصر الوقت، وكذلك مع فن التوقيت، ومن ثم فإن التدخل السريع لمعالجة أي خطر يحدث يتطلب قدرا مناسباً من الجاهزية الفورية التي تتيح التدخل الفوري السريع لمعالجة أي خطر

يحدث، وقبل ان تتداعى وتمتد اثاره السيئة لتؤثر على مناخ الاستثمار، وتحتاج الجاهرية إلى الادراك الامنى الواسع اهمية توفر ما يلى:

- الموارد والامكانيات المادية والمعدات المتقدمة التى يحتاج اليها أمن الاستثمار.
- الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها التدريب الراقى الذى يجعلها على اعلى درجات التجهيز والاستعداد للتعامل مع الخطر الامنى
- القيادة الخبيرة ذات القدرة والفاعلية على قيادة فرق المهام الامنية لتحقيق وتأمين أمن الاستثمار .

#### الهدف السابع:

انشاء اجهزة امنية متطورة للارتقاء الدائم والمستمر بأمن الاستثمار حيث يحتاج أمن الاستثمار إلى ايجاد اجهزة ومؤسسات ذات انظمة وهياكل ادارية عالية المرونة، وفى الوقت ذاته تتخصص كل منها فى مجال من مجالات أمن الاستثمار، ويتحقق التكامل بين كل منها، وتتعاون جميعا لتحقيق اهدافها، خاصة مع تطور الجريمة، فضلا عن تدريب واعداد كوادر بشرية مؤهلة وراغبة فى هذا النوع من العمل وقادرة على القيام بجميع مهامه، سواء المهام العامة، أو المهام المتخصصة ويرتبط هذا الهدف بعدة عناصر اساسية هي:

**العنصر الأول:** اعداد وتصميم البنيان والهيكل التنظيمى لجهاز أمن الاستثمار وبشكل يتناسب مع اهمية وضرورة تحقيق أمن الاستثمار على مستوياته المختلفة

**العنصر الثانى:** التوصيف الوظيفى الجيد للوظائف القائمة فى البنيان والهيكل التنظيمى لجهاز أمن الاستثمار، وتحديد الأعمال والمهام المتعين القيام بها فى كل وظيفة والواجبات الخاصة بكل منها، والخبرات والقدرات والمعلومات المتعين توافرها فى شاغل هذه الوظيفة .



العنصر الثالث: التحديد الجيد لخطوط الاتصال بين الوظائف بعضها البعض وتحديد العلاقات المتبادلة بين كل منها والآخرى .

ومن هنا فإن أمن الاستثمار يصبح عملية بالغة الضرورة والاهمية في عصر الحاضر، عصر العولمة الاجتياحية التي جعلت العالم كله سوقا واحدة وبعثت المنافسة عالياه في جذب الاستثمارات، وفي العمل على توطيئها وبقائها واستمرارها في الدولة، وعدم هجرتها أو هروبها إلى الخارج، وهو ما يجعلنا نعرض للجوانب الرئيسية العامة لأمن الاستثمار في الفصل التالي:



## **الفصل الثاني**

### **الجوانب الرئيسية العامة لأمن الاستثمار**



منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والعالم الامنى يتغير، وبمعدل سريع، وبمعدل غير مسبوق، فكل شىء لم يعد كما كان، لم يعد هناك ثوابت أمنية فكرية أو مادية مستقرة، بل هناك تغييرات ومستجدات مستمرة فى عالم الامن، تغييرات فى المفاهيم الامنية، وتغييرات فى العوامل الامنية، وفى الادوات، وفى العناصر، وفى الطرق، وكذلك متغيرات فى الاساليب لقد استطاعت أحداث ١١ سبتمبر أن تعمل الكثير فى عالم الأمن بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة وهى عمليات لم تتوقف تبعاتها ونتائجها وامتداداتها وتأثيراتها حتى الآن بل تكاد هذه الجوانب تفرز الجديد كل يوم، سواء فى مجال:-

- الاختراقات الامنية والاساليب التى تلجأ اليها عصابات الجريمة المنظمة، ومنظمات الارهاب التى تهدد أمن الاستثمار .
- مجالات الحماية والوقاية الامنية، خاصة مجالات منع حدوث الجريمة أو الحد منها، أو معالجتها ومعالجة اثارها اذا ماحدثت .
- مجالات الجاهزية الامنية والاستعداد الامنى لمواجهة أي خطر، سواء من حيث الاعداد البشرى بالتدريب المكثف، أو فى الاعداد المادى من حيث تطوير المعدات الامنية، وبما يتوافق مع احدث النظم الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .
- نعم أن هناك تغيير دائم ومستمر، تغيير متعدد تغيير معقد تغيير مركب ومستجدات لم تتضح كامل معالمها بعد لا تزال غائمة ولا تزال إرهابياتها الأولى حيرى وتبعث على مزيد من الحيرة والقلق ما زال العدو فيها مجهولا ولا يزال الضباب والظلام الحالك يحول دون رؤيته بوضوح وتتراكم أمام المجهول تساؤلات كثيرة تساؤلات تحتاج إلى اجابات جيدة، وتحتاج إلى فهم

وإدراك، وتحتاج إلى وعى شامل ومتكامل، حتى يمكن الاحاطة بجوانبها والتعرف على ابعادها وبالتالي تحقيق أمن الاستثمار .

لقد أرتقى الفكر الأمنى بصفة عامة وفكر أمن الاستثمار بصفة خاصة، وازدادت كفاءة الممارسات الامنية، كما ونوعا ومجالا وبما ادى إلى زيادة سرعة عمليات الامن، وجاهزيتها الكبيرة وتفاعلها القوى مع الاحداث، وتزداد معه قوة التغيير، ومتطلباته ولانتوقف حركة التغيير، أو تهدأ خطواته السريعة التى امتدت لتطال كل شىء ابتداءً وبدون انتهاء واصبح كل شىء معقدا فى مجتمع المال والاعمال، مجتمع الحسابات الدقيقة، مجتمع التوازنات الادائية، ومجتمع العناصر والاعمدة الراسخة الهيكلية، مجتمع لا مجال فيه للعشوائية كل شىء فيه مخطط، ومنظم، وموجة، ومتابع ومع هذا تحدث فيه العديد من المفاجآت الامنية مجتمع اصبح خاضع من جديد لعمليات مراجعة ومراجعة واسعة النطاق، كل شىء فيه يعاد حسابه من جديد ويعاد تقييم عناصر الخطر فيه Risk Assesment واصبحت مجالات الاستثمار واقامة المشروعات اكثر تعقيدا، واصبحت تخضع حساباتها لجوانب لم تكن تشملها من قبل حسابات المستثمرين جوانب الخطر الامنى ومخاطر الواقع الامنى المستجد، الذى تعددت جوانبه، وامتدت ابعاده، وترامت مساحته سواء نتيجة دخول الارهاب طرفا فى الصراع الامنى، أو نتيجة تطور وسائل الاجرام وادوات الجريمة لقد اصبح الخطر والتهديد والخوف الناجم عنهما يشمل الحاضر، ويمتد إلى المستقبل، مؤثرا على قوى الفعل الاستثمارى، وعلى كل من:

- المستثمرين فى دنيا المال والاعمال .
- المدخرين فى عالم البنوك والمصارف .
- المنتجين فى الشركات والمصانع .
- المستهلكين فى الاسواق المحلية والدولية .

- المنظمين والمروجين واصحاب الافكار والاحلام لبناء المصانع وتأسيس الشركات .
- الموزعين والمصدرين والمستوردين للسلع والبضائع .
- الدول والحكومات والكيانات الادارية والتكتلات الاقتصادية .

وتعددت المخاطر التي تصيب المشروعات وازداد حجمها، واصبحت معالجات الخطر، وتوفير عناصر الامان، احد اهم مجالات نشاط أمن الاستثمار، واصبحت مهام الدفاع والمخابرات بحكم ما فرضه الواقع الجديد يمتد نشاطها ليشمل كافة جوانب وابعاد عالم المال والاعمال<sup>(١)</sup> ومن ثم ارتبطت أيضاً بعوامل أمن الاستثمار، وما يتناوله من مجالات أمن من بينها ما يلي:-

- ١- أمن وامان الفرصة الاستثمارية السانحه، سواء التي يتم اقتناصها في شكل صفقة تجارية عارضة، أو في شكل اقامة علاقات متبادلة دائمة ومستمرة، أو في شكل اقامة مشروع انتاجي او تسويقي أو تمويلي، أو مشروع متصل باعداد وتدريب الكوادر البشرية، وما يتطلبه هذا النوع من الأمن من دراسات وبحوث للسوق وللجدوى الاقتصادية، ومن توفير المعلومات اللازمة لاقامة وانشاء الشركات والمشروعات وخطوط الإنتاج
- ٢- أمن وامان مناخ الاستثمار في الدولة، وفي المنطقة الاستثمارية، وفي محيط المشروع الاستثماري، تفاعلاً وفعلاً وحقيقة، وتواجد، وارتباط، وتماقد، وعائد، وانجاز، وما يتصل أيضاً بتحقيق الجو والمناخ والبيئة

(١) أصبحت المخابرات والجلسوسية الاقتصادية الفرع الرئيسي من الفرع الأمن الاقتصادي، سواء من أجل تأمين عقد الصفقات، أو من أجل تأمين الحصول على اسرار الصناعة والاخراعات الابتكارية، أو من أجل توفير الحماية والوقاية ومواجهة عمليات التجسس الصناعي التي تقوم بها الدول والحكومات والمشروعات، خاصة ان عمليات تأمين الاستثمار أصبحت متشابكة ومتداخلة وتحتاج إلى توافر الجلسة الاقتصادية

الدافعة لأمن الاستثمار، وإلى أشعار المستثمر بأنه موضع ترحيب، وحفاؤه وتقدير، واحترام، وإن حقوقه مصانته، طالما يؤدي واجباته ويفي بتمهدياته والتزاماته

٢- أمن وأمان أسرار الصناعة، وحقوق المعرفة، وبراءات الاختراع، ضد السطو والسرقة، وسوء الاستخدام، والحماية من الاستيلاء والاعتداء عليها، وبصفة خاصة أسرار الصناعات الدقيقة تحت التطوير، وما تم التوصل إليه من أفكار ونظريات وأبحاث نظرية وتطبيقية، وما تم الوصول إليه من اكتشافات وتطبيقات متقدمة، وتوظيفاتها في شكل منتجات أساسية ومكملة وفرعية، وبأحجامها وأوزانها المختلفة، ومحتواها، ومضمونها الارتكازي الرئيسي والاساسي .

٤- أمن وأسرار نظم الإدارة المتقدمة، سواء في عمليات: التخطيط، أو التنظيم، أو التوجيه، أو التنسيق، أو التحفيز، أو المتابعة وما يتفرع عنها من نظم إدارية لعمليات: الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية، وما يتصل بها من نظم قيادة وتأمين وتحكم وسيطرة، وما يرتبط بها من عمليات تفاعل مع قوى السوق، وعمليات تكيف مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المجالات الآتية: -

أ- سوق الاستثمار الدولي بشكله العام مقاساً بحجم التدفق الاستثماري على مستوى العالم ككل، أو على مستوى منطقة استثمارية معينة بذاتها، وما طرأ على كل منها بالمقارنة بباقي مناطق العالم، أو بفترات زمنية معينة، أو بنوع معين من أنشطة الاستثمار .

ب- محفزات الاستثمار في منطقة محلية معينة، ثم ملاحظة حدوث طفرة استثمارية فيها، خاصة مع تصاعد أحداث محددة أثرت على



- حركة التدفق الاستثمارى فى هذه المنطقة، صعودا، وهبوطا، وجذبا، وطردا، ومعرفة هذه المؤثرات، وتحديد انواعها ومجالاتها:
- القانونية والتشريعية .
- الاقتصادية من حيث العرض والطلب .
- السياسية من حيث الاحداث ومجريات الحوادث السياسية .
- الثقافية من حيث المحتوى والمضمون الثقافى .
- الحضارية من حيث الحراك الاجتماعى والثقافية الاجتماعية .
- وتأثير كل هذه العوامل على أمن الاستثمار فى المنطقة .

ج- قوى التنظيم والمبادرة الاستثمارية، والتي تحدد الجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، سواء من حيث منح الاجازات والتراخيص، واصدار الموافقات الادارية، وتوفير احتياجات ومستلزمات المشروع الاستثمارى، خاصة من خدمات ومرافق هيكلية واساسية لا زمة لحسن عمل المشروع (الطرق، الكبارى، خطوط الكهرباء الخ) .

د- قوى ابتكار صناعة الفرص الاستثمارية، أي صناعة مجال اقتصادى جيد يوفر مؤكدات النجاح لمشروع استثمارى يتم انشاؤه، أو توفير عناصر ومؤكدات النجاح لتسويق إنتاج مشروع استثمارى سيتم اقامته وتشغيله .

هـ- عمليات الابهار والجذب والاستقطاب الاستثمارى، والتي تدعم المزايا التنافسية الجاذبة للاستثمار الدولى، وكذلك لتوطين الاستثمار المحلى، وما يتصل من قصص نجاح للمستثمرين الذين سبقوا إلى الاستثمار فى المنطقة، ولازالو يعملون فيها وينجح

كبير، وبعلامات ونتائج ايجابية فارقة عن هؤلاء الذين اتجهوا إلى مجالات ومناطق أخرى .

٥- أمن الفكر والثقافة وصناعة المزايا التنافسية، وتحقيق رسالة المشروعات، والحفاظ على هوية المشروع الاستثماري، وتقوية الانطباعات المتولدة عنه، محليا وعالميا، وتحقيق الاثر الايجابي لرسالته، وجعله عنصر من عناصر جذب مزيد من المستثمرين إلى داخل البلاد، بل وعامل فعل جيد من أجل التوطن الاستثماري خاصة ان فكر الاستثمار كثيرا ما يكون سابقا للاستثمار ذاته وهاديا وموجها له، فضلا عن كونه يزيد من شغف المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين، ويحثهم على جمع البيانات والمعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ويزيد من رغبتهم في الاستثمار تبعا لما قاموا به من بحوث ودراسات متعمقة ومستفيضة، تساهم في زيادة الفكر والثقافة الاستثمارية، وتكون في الوقت ذاته هادية ومرشدة لقرارات من سيأتى بعد هؤلاء المستثمرين للاستثمار في المنطقة .

وبالتالى تصبح مهمة أمن الاستثمار تحقيق أمن هذا كله، وبشكل شامل ومتكامل يأخذ في اعتباره كافة العوامل والعناصر الحاكمة والمتحركة في اداء كل منها، وفي الوقت ذاته يمتد قاعديا ورأسيا للارتقاء بمنظومة أمن الاستثمار .

إن هذه الجوانب وغيرها، يتعين أن تكون محل تقييم دائم ومستمر، حتى لا تفقد الدولة جاذبيتها الاستثمارية، أو حتى لا يتم العبث بحاضرها الاستثماري، وتدمير مستقبلها الاستثماري فالاستثمار وعاء وبوتقة تصهر داخله كافة المؤثرات والعوامل الحاكمة والمتحركة في أمن الاستثمار ومن ثم فإنه سبب ونتيجة، في أن الاستثمار يدفع إلى مزيد من الاستثمار وأن النجاح

يدفع إلى مزيد النجاح، وإن التقدم يدفع إلى مزيد من التقدم، إن هذا يؤكد بما لا يدع مجال للشك الحقيقة الاستثمارية التي تنص على زيادة الجاذبية الاستثمارية، حيث كلما كانت الجاذبية الاستثمارية مرتفعة، وعوامل الأمن والامان مؤكدة كلما كان الإقتصاد جاذبا للاستثمارات وللمستثمرين .

إن العالم يتغير، ومناخ واماكن الاستثمار تتبدل، وما كان ينظر اليه قديما على انه السليم الذي يتعين اتباعه، أصبح محل شك، ومحل مسخرية، وحن محله الجديد والمبتكر الذي يتعين استخدامه، والوقوف به ومعه وعليه، وهو ما يوضحه طبيعة ومحور عمل أمن الاستثمار، ويتم التعرف عليه من خلال معرفة أهداف أمن الاستثمار، والذي نعرض له بإيجاز فيما يلي:

## البحث الأول أهمية أمن الاستثمار

لقياس أهمية شيء ما يمكن الوصول إليها من خلال قضية الوجود والعدم، فالشيء ونقيضه يظهر بعضهما البعض، فالأسود يظهره الأبيض، والضوء يعكس الظلال، كما يظهر الوجود العدم، أي تحديد مدى أهمية وجود هذا الشيء ايجابيا بوجوده قائما وفاعلا، ومدى خطورة عدم وجود هذا الشيء سلبيا بعدم توافره، ومن ثم فإن اثبات الإيجاب والسلب، والمقارنة بين المزايا والعيوب، وحساب التكلفة، وتحديد العائد، وتحديد الربح والخسارة، يظهر هذه الأهمية، فالحاجة إلى الأمن، حاجة دائمة وإساسية، حاجة غريزية لدى كل كائن حي، وبالتالي فإن قياس هذه الأهمية الحيوية امر بديهي، ما بين الأمن والخطر، أي اثبات الشيء ونقيضه قد يدل على مدى أهميته، خاصة عندما تتعارض وتتقارب عوامل السلب والإيجاب، أو يكون هناك منطقة غائمة ضبابية وغير واضحة، وعلى الرغم من كون الأمن بصفة عامة وأمن الاستثمار بصفة خاصة ذو أهمية بديهية لفتراضا، فإنه قد لا يحتاج لسبب أو لاخر لا ثبات أهمية الامن، بل يكفي وجود الأمن ذاته خاصة عند تحول المجتمعات من نظام تقليدي آمن، إلى نظم حديثة نكتنفها مخاطر، ومطامع، وتهديدات، وتحديات وجميعها تضغط على أهمية الأمن بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة، وتطالب بتوافره، وتطويره، وارتقاؤه، وهو ما يظهر لنا أهمية أمن الاستثمار من حيث كون تواجده يحقق عناصر الاستقرار، وعناصر الراحة والطمأنينة، سواء للمستثمر أو للبلد المضيف للاستثمار فانتقال المجتمعات من المجتمعات التقليدية شبه المغلقة والمغلقة، إلى المجتمعات الحديثة المنفتحة على الخارج، إلى المجتمعات فاتقة للحداثة المندمجة في الاقتصاد العالمي قد زاد قضية أمن الاستثمار تعقيدا،

وجعلها أكثر تشابهاً<sup>(١)</sup> فبالنسبة للمستثمر يوضح له كافة حقوقه وكافة التزاماته، ويصون ويحمي هذه الحقوق أما إذا لم يكن أمن الاستثمار متوافراً، فإن عوامل القلق والتوتر والخوف يدفعان المستثمر إلى الهرب<sup>(٢)</sup> خشية تعرضه لهذا الخطر، فإن هلاك حقوق المستثمر وتعرضه هو ومشروعه للتهديدات والمخاطر المختلفة تدفعه إلى عدم الاستثمار في هذه الدولة، والتي تصبح طارده للمستثمرين فيها فوجود الخوف يدفع إلى القلق، ووجود القلق يدفع إلى التردد، ووجود التردد يدفع إلى وجود حالة من العجز ووجود العجز يؤدي إلى انعدام الحركة وانعدام القدرة على العقل والعكس صحيح عندما يكون هناك أمن، فعلى سبيل المثال فإن وجود نظام أمن للاستثمار في أي دولة يحد من أنشطة عصابات الإجرام في هذه الدولة، والحد من عمليات الخداع والتزييف التي تقوم بها عصابات منظمة، تحترف ارتكاب الجرائم تحت غطاء المشروعات الاستثمارية، وبالتالي يحد من قطرها أو يمنع جرائمها فأمن الاستثمار يدور ثلاث محاور أساسية هي:

المحور الأول: محور منع الجريمة التي تستهدف أمن الاستثمار (المستثمر، المشروع، الدولة).

المحور الثاني: محور الحد من الجريمة التي تستهدف أمن الاستثمار

المحور الثالث: المعالجة السريعة لأي خطر يحدث لأمن الاستثمار.

(١) لا ينفي ذلك أن المجتمعات التقليدية ليس بها مخاطر تهدد أمن الاستثمار فيها ولكن ينفي ذلك أنه كلما ازداد المجتمع تحضراً قلما تحدثت مجالات الخطر، وكلما تنوعت عمليات الجريمة، وازداد تعقيداً، وكلما استدعى هذا تطويراً في مناهج أمن الاستثمار ولارتفاعاً في الأدوات الأمنية المستخدمة

(٢) كانت الولايات الأمريكية أكبر دول العالم جذباً للاستثمار، ولكنها جاذبية لعبون رجال الأعمال، واستقرار استثماراتهم فيها أما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فقد حدث العكس، قام العديد من رجال الأعمال حتى الأمريكيين أنفسهم بهجرة استثمارية منها إلى الخارج وهو ما يظهر أهمية (الأمن الاستثماري) حتى بالنسبة لا كبر وقوى الدول، وليس فقط للدول المتخلفة أو الساعية للتقدم والنمو

وبالتالي يتم معارضة منظمات الجريمة، خاصة تلك التي تتسلل تحت عباءة الاستثمار، وتستولي على أموال المواطنين وأموال البنوك عدد المصارف الوطنية، وتهرب بها إلى الخارج، ومن ثم يهتم أمن الاستثمار بمنع هذا النوع من الجرائم، ومن تسترهما تحت عمليات الاستثمار، ومن ثم تنقية مناخ الاستثمار في الدولة لتصبح أكثر جذبا للمستثمرين الجادين بل تجعلها مقصدا استثماريا جذابا للاستثمارات الدولية ومرقا وملاذ آمن تلوذ به، وتطمئن إليه رؤوس الأموال العالمية<sup>(١)</sup>، فرأس المال لا يذهب إلى حيث الخطر، ويذهب إلى حيث المجالات التي يتوفر فيها عنصر الأمان، حتى يضمن استرداد أمواله، وعائد استثمار هذه الأموال .

وهو ما يجعلنا نعرض لبعض عناصر تظهر أهمية أمن الاستثمار فيما يلي:

- ١- يعد أمن الاستثمار أحد عناصر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة المضيف للاستثمارات المحلية والدولية، حيث تتوطن الاستثمارات، وتنمو، وتزداد وتتراكم، وفي الوقت ذاته فتح مجالات إمتدادية جديدة، سواء في ذات النشاط، أو في أنشطة متكاملة معه، أو في أنشطة أخرى متنوعة، حيث كثيرا ما يلجأ المستثمر الدولي إلى أنشطة تجريبية أولية ابتدائية، تقيس من خلالها مدى جودة الاستثمار في هذه الدولة أو تلك ثم ينتقل تدريجيا في حالة نجاح هذه الاستثمارات إلى مجالات وأنشطة أساسية ورئيسية، وهو ما

(١) يعد النموذج الجديد لأمن الاستثمار "سويسرا" ذلك البلد الصغير حجما من حيث المساحة والجغرافيا، الذي وفكر حجما من حيث الأداء الاقتصادي، والذي يقوم فيه أمن الاستثمار بالدور الكبير في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية، وقد سعت كثير من الدول إلى محاولة تقليد "سويسرا"، لكنها لم تستطع لعدم قدرتها على توفير الأمن للاستثمارات ورؤوس الأموال وعلى الرغم من أن سويسرا دولة صغيرة لا سواحل لها وعلى الرغم من قلة عدد سكانها وعلى الرغم من هضابها وجبالها، لكنها لا تزال الدولة التي تتمتع بأفضل أمن استثماري في العالم وقد نجحت "سويسرا" في أن تصبح سويسرا الشرق الأوسط خاصة في جذب الاستثمار الدولية إليها، وهي تنمو بشكل

يفسر لنا لماذا تتوقف العديد من المشروعات فى الدول غير الآمنة، ولماذا تزداد الاستثمارات التنوع فى الدول الآمنة ..

٢- يحقق أمن الاستثمار الحماية والوقاية للصورة الذهنية IMAGE وانطباعاتها الايجابية عن الدولة، وعن المشروع، وعن الافراد، خاصة فيما يتصل ويتعلق بهذه الصورة الذهنية، والانطباعات المتولدة عنها لدى المستثمرين الدوليين والمحليين على حد سواء

٣- يعد أمن الاستثمار المحرك الرئيسى للكثير من القطاعات الاقتصادية، والتي تعتمد على روافد استثمارية دولية ومحلية، خاصة قطاعات البورصة، واسواق النقد والمال، والبنوك، وشركات التأمين، والمحرك لجذب الودائع اليها، والمسئول عن نمو اعمالها وتوسعها وقدرتها على تحقيق القيمة المضافة والارباح.

٤- يسهم أمن الاستثمار سواء بصورقن مباشرة أو غير مباشرة فى تنمية الثروة القومية، وفى توظيف الثروة البشرية، وفى زيادة الدخل والعائد والمردود القومى والفردى على حد سواء .

٥- يستقطب أمن الاستثمار الاستثمارات الدولية، والتي تعمل على تطوير البنية الاساسية، والارتقاء بالتنظيم الادارى، والفن المهنى والمهارى واداء العاملين .

٦- يرفع أمن الاستثمار من اليقظة الامنيه، ومن الحس الامنى سواء لدى رجال الشرطة المتخصصين، أو لدى افراد المجتمع العاديين، ويزيد من قدرتهم على مواجهة المواقف الحرجة الطارئة ومن التغلب على الازمات، ومن تلاحم المجتمع فى مواجهة الكوارث .

٧- يسهم أمن الاستثمار فى زيادة قدرة المجتمع على اكتشاف العباقره والمبدعين من ابناءه، ويرفع من درجة الاعتماد على المؤسسات العلمية

والتنظيمية والتعليمية المتوافرة، خاصة مراكز البحوث والدراسات  
الامنية المتخصصة .

إن وجود أمن الاستثمار ليس فقط عنصر حاكم ومستحكم في جذب  
الشركات والمشروعات الانتاجية، ولكن وهو الأهم في اقامة المراكز  
التجارية والتسويقية واستقطاب المستثمرين فيها من كافة أنحاء العالم، ومن  
ثم فإن مهمة تأمين بيئته استثمارية امته، ومناخ استثمارى أمن يصبح أمر بالغ  
الاهمية لجذب رؤوس الاموال، وتأسيس ميزة تنافسية وافضلية عن باقى دول  
العالم .

إن دراسة العلاقات التبادلية التأثيرية ما بين السبب والباعث، وما بين  
النتيجة والاثّر، سوف تظهركم هو هام تحقيق أمن الاستثمار، وأم معاشية  
الخطر والتعايش معه، لن يكون بديلا عن تحقيق الأمن والاستقرار الامنى  
وهو ما سيتم تناوله بإيجاز في المبحث التالى .



## المبحث الثاني أنواع أمن الاستثمار

يقع الاستثمار ما بين تيارين يجتاحان المستثمر، هما تيار الأحلام والطموحات والامال والاهداف العريضة في الفوز والنجاح والتعمق بمناهج القوة والسيطرة والريح الوفير، وما بين تيار الخوف من الفشل، ومن التحديات، ومن السقوط، والخسارة المدمرة .

تتعدد أنواع الأمن الإستثماري، وتختلف باختلاف المكان والزمان، وباختلاف مجالات الخطر وعناصر التهديد، وكذلك باختلاف درجات الأمن المطلوب الوصول اليها وباختلاف الامكانيات والموارد الكادية والبشرية، ودرجة المهارة والفاعلية، وباختلاف المنظور الذي يتم النظر به إلى الأمن وسواء كان منظورا سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو جغرافياً وباختلاف الاستراتيجيات والسياسات الأمنية، وباختلاف النظريات والمناهج والمدارس الامنية<sup>(١)</sup>، حتى ان هناك مناهج التحديث ونظريات حديثة ابتكرت ومدارس امنيه قد تأسست من أجل ذلك، ويمكن تصنيف أنواع أمن الاستثمار إلى عدة أنواع وفقاً لعدة تصنيفات اهمها ما يلي:

---

(١) لكل دولة من الدول الكبرى مدرسة امنيه خاصة بها، فهناك على سبيل المثال المدرسة الامريكية التي تقسم الأمن إلى قسمين اساسيين أو نطاقين: النطاق الأول على مستوى لولاية، والنطاق الثاني على المستوى الاتحادي الفيدرالي بينما المدرسة الألمانية تشمل على كافة المستويات وبدون انفصال، وباعتبار ان ألمانيا كل متكامل مندمج المصالح، في حين ان المدرسة الفرنسية تتمتع ما بين الخارج الأجنبي والداخل الوطني، وتقوم المدرسة اليابانية باستخدام الأمن كوسيلة للتمايش مع الخطر في حين تلعب الصين بأسلوب المداخلة والنقض الطويل، والعمل بهدوء لتكبيش الحو من خلال امتصاص قوته وانقاده مزاياء التنافسية باستخدام التقليد لمنتجاته والصناعات الرخيصة جدا الذي تبنيها به الخ .

### أولاً- أنواع أمن الاستثمار وفقاً وحسب المدة الزمنية:

حيث يتم تصنيف أمن الاستثمار عدة أنواع رئيسية وفقاً للمدى الزمني الذي يهتم به مدير أمن الاستثمار وأهمها ما يلي:

١- أمن الاستثمار طويل الاجل الدائم والمستمر، والذي يأخذ الطابع الاستراتيجي الحاكم والمتحكم في منظومة الأمن الاستثماري، والذي يهتم بالهوية والشخصية الامنية للمقصد الاستثماري أو البلد المضيف للاستثمارات، ويطلق عليه الأمن القاعدي الاساسي الذي يتم البناء عليه، ومن حيث وجود جهاز متخصص للأمن العام، ولديه وحدات متخصصة للأمن الاستثماري .

٢- أمن الاستثمار متوسط الاجل، والمتوافق مع المراحل الاستثمارية وتطور الدولة في كل مرحلة من مراحلها، أي من مجرد سوق استثماري ناشئ أو بازل أو مبتدى، إلى سوق يتوسع تدريجياً وينمو ويزداد، إلى سوق متكامل واسع قادر على استيعاب كافة المتغيرات الاستثمارية، وهو أمن يرتبط بالسياسات الفترة المرحلية .

٣- أمن الاستثمار قصير الاجل، والذي يرتبط بالحوادث الامنية، ويرتبط بتغيراتها ومستجابتها التي تحدث كحل يوم، وهو أمن العمل التنفيذي اليومي لرجال الامن.

### ثانياً: أنواع أمن الاستثمار حسب محور اهتمامات المستثمر:

حيث ينظر إلى الأمن من خلال ما يرغب المستثمر في الحصول عليه، وما يرغب في تأمينه وهنا تتمدد أنواع أمن الاستثمار، وتختلف باختلاف محاور الاهتمام، والتي يعمل الأمن على تأمينها وتوفيرها بسهولة ويسر، وأهمها الأنواع الآتية:

- ١- أمن توفير بيانات الاستثمار والتأكد من جودتها وصحتها ومناسبتها وحداثتها وصلاحياتها للاستخدام، والاعتماد عليها في دعم اتخاذ القرار الاستثماري، وبحيث يمكن التعويل والاعتماد عليها في اكتشاف الفرص الاقتصادية والاستثمارية بالفعل في السوق .
- ٢- أمن الحصول على الموافقات والتراخيص، وفي إطار إجراءات متفق عليها سريعة ومحددة، بل الالتزام بالتوقيتات الزمنية القياسية المحددة للحصول على التراخيص والموافقات، وعدم السماح بوجود أي تعقيدات بيروقراطية، أو إدارية، أو عدم وجود مجال لتجارة النفوذ والرشوة والمحسوبية .
- ٣- أمن المحافظة على المشروعات الاستثمارية، وعدم تعرضها لمخاطر تؤدي إلى متاعب وقلق لها، خاصة من حيث عدم مخالفتها في عملها للقوانين، والتعليمات الصادرة للعمل، أو وقوعها تحت طائلة القانون نتيجة لعدم معرفة بهذه القوانين، أو نتيجة لاختلاف البيئة القانونية ما بين دولة المقر والمركز الرئيسي لشركة متعددة الجنسيات، وبين دولة الاستضافة لفرع الشركة متعددة الجنسيات المذكورة .
- ٤- أمن مباشرة الأعمال والأنشطة المختلفة المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية استيرادا وتصديرا، وما يتصل بها أيضا من عمليات إنتاج وتسويق وتمويل وكوادر بشرية، وما يتصل بها من احتياجات وموارد ومستلزمات تحتاج إليها بكمية معينة، وفي وقت معين وبدون أي تأخير .
- ٥- أمن مناخ الاستثمار والمجتمع الاستثماري، وهو أخطر أنواع الأمن، حيث يتطلب دائما يقظة مرتفعة لتحقيق التوازن الحركي الفاعل ما بين مصالح رجل الأعمال، وما بين مصالح المجتمع، خاصة في تحقيق ودعم المنافسة ومكافحة الاحتكار، وفي مجال توفير المنتجات بالسعر

المناسب، وبالجودة المناسبة، وعدم الاضرار بالمشروعات الاخرى أو  
بالمستهلكين

### ثالثاً - أنواع أمن الاستثمار حسب درجات الجوده الامنيه:

يتم تصنيف أمن الاستثمار إلى خمس درجات رئيسية وفقاً لمقاييس  
الجودة التي يتم الحكم بها على مدى كفاءة، ودرجة الامان في الدولة  
المضيقة للاستثمارات سواء كانت استثمارات وطنية المحليين والمستثمرين  
المحليين، أو كانت استثمارات دولية من مستثمرين دوليين، ومدى قدرة جهاز  
الأمن الوطني، تحقيق الحماية الامنية، واهم هذه الأنواع هي ما يلي:

#### أمن الاستثمار فائق الجودة

وهو أعلى درجات الجودة في الأمن، حيث يعمل الأمن كجهاز مناعه  
واقى من الجرائم، ولايسمح ابدا بحدوث أي ثغره امنيه، ولايسمح بحدوث أي  
قصور امنى يؤدي إلى تكوين "بؤر" اجرائية، أو يفتح مجالاً لتشكيل عصابات  
جريمة منظمة، وكلما كان المجتمع محدوداً، كلما كان امنه على درجة  
عاليه من الكفاءة، والجميع يعرفون بعضهم بعضاً، كلما كان تأثير المبادئ  
السامية، والاخلاق الحميدة، والاعراف والعادات والتقاليد قوى، حاكم  
لسلوك الفرد والمجتمع، ومن ثم كان الأمن محققاً ذاتياً، وكان الخط  
الاجرامى جريمة فردية محدودة .

#### أمن الاستثمار متوسط الجودة

وهو أمن يحقق الأهداف العامه التي وضعت من اجله، وان كان يتبع  
الاسلوب التقليدي في تأمين الأهداف العامه، سواء على المستوى العام للدولة،  
أو على مستوى الوحدات، أو على مستوى رجل الأمن الفرد ذاته

### أمن الاستثمار الجيد

وهو أمن يختار عمليات تأمين انتقائية SELECTIVE OPERATIONS حيث تتنقى بعض الأهداف التي يتعين تأمينها تأميناً كاملاً، ويسمح بتأمين باقى الأهداف أو الأهداف الأخرى بدرجة أقل ووفقاً لاولويات تتعدل وتتبدل وفقاً للامور والظروف الامنية .

### أمن الاستثمار منخفض الجودة:

وهو أمن غير كاف، بل لديه قدرات محدودة فى التعامل مع احتمالات الخطر المتصاعدة، سواء التى تهدد رجال الأعمال المستثمرين وعائلاتهم، أو تلك التى تهدد مشروعاتهم الإستثمارية، ومن ثم فإن حركته بطيئة ومحدودة وفقاً لمكاناته المحدودة جداً .

### أمن الاستثمار الرديء:

وهو الذى يعتمد على قيام رجل الأعمال المستثمر بتأمين ذاته، نظراً لعدم وجود جهاز أمن متخصص فى الاستثمار، أو لعدم كفاءة الجهاز، أو لفقد الثقة فيه . ومن ثم يقوم رجل الأعمال المستثمر بتشكيل جهاز أمن خاص لحماية وعائلته ومشروعه، ويضاف إلى ذلك أنواع أخرى من أنشطة أمن الاستثمار، وبصفة خاصة إن هذه الأنواع الرئيسية دائمة التطور وبسرعة، خاصة مع كثافة المتغيرات والمستجدات الامنية المتصلة بعمليات الاستثمار .

## المبحث الثالث مجالات أمن الاستثمار

عندما ننظر إلى الجغرافيا، يجب ان يتحدث التاريخ، فالعلاقة الزمنية والمكانية تعطى لكل منهما بعض ملامحه، زمانا ومكانا، تواجدا واحدا، رؤية ودوافع، وهو ما يرتبط بالتدفق الاستثمارى ورؤوس الاموال، سواء تلك التى تتجه إلى مقصد استثمارى معين، أو تلك التى تقادر دولة معينة، وهو ما يشير إلى العلاقات، اما بين عوامل الجذب الاستثمارى، وما بين عوامل الطرد الاستثمارى، فكثيرا ما نكون عوامل الطرد اكثر فاعلية من عناصر الجذب، وهو ما لم تقطن اليه كثير من الدول النامية التى ترغب فى جذب الاستثمارات الدولية فتجد لها المزايا لكنها لم تقطن إلى تأثير العيوب التى تكمن فى انظمتها الادارية والثقافية والتشريعية والقضائية واجهزتها التنفيذية وما تضعه من عقبات أمام تدفق الاستثمارات، وما تدبره من مشاكل لإي مستثمر يأتى إليها وتشكل منظومات فساد ادارى وفساد اجرامى تعمل على ابتزاز المستثمر، من خلال تجارة النفوذ، والايجار بالسلطة، والربح الوظيفى وتتخذ من عوامل الوقت، والجهد، والتكلفة أدوات لا رهاق المستثمر وايقاعه تحت ضغط من أجل ابتزازه<sup>(١)</sup>.

ومن هنا تأتى أهمية أمن الاستثمار، فى القضاء على عوامل الطرد، خاصة عوامل الجرائم والسلوك الاجرامى، التى قد يتعرض لها المستثمر، خاصة جرائم تجارة النفوذ، الرشوة، الفساد الإقتصادى والادارى، وعملیات السطو والتخريب والتدمير، والارهاب الخ .

---

(١) تفقد كثير من الدول النامية قدرتها على جذب الاستثمارات الدولية نتيجة للفساد الإدارى القائم فيها، بل انها لا تستطيع ان تقوم بمشروعات التنمية الإقتصادية فيها، بل انها تصبح حتى عاجزة عن تمويل الاتفاق الجارى فيها ونقل مواردها عن احتياجاتها، وتلجأ إلى الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل هذا الاتفاق، مما يضغط على قدراتها، ويؤدى إلى ارباك خططها للخروج من دائره التخلف

حيث تتعدد وتتوسع مجالات أمن الاستثمار وتختلف من مكان إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى في ذات المكان، ويرجع ذلك إلى اختلاف مصادر الخطر ومكان التهديد، وما يطرأ على أدوات الجريمة وعصابات الاجرام من تغيير وتطوير، خاصة أن الاجرام لم يعد يطرأ على أدوات الجريمة وعصابات الاجرام من تغيير وتطوير، خاصة أن الاجرام لم يعد قاصراً على عصابات معينة بذاتها، بل أمتد ليشمل أجهزة دول ونظم حكم فاسدة وعصابات متعدية الجنسيات ومتعددة الجنسيات ذات شبكات عالمية، ولها مناطق نفوذ وحماية تكاد تكون اقوى من بعض الدول، أو ذات سيطرة على بعض الدول واهم المجالات التي يمالجها أمن الاستثمار ما يلي:

١- حماية المستثمر من ضغوط اصحاب المصالح وتجار النفوذ واضطراره إلى دفع رشاوى واثاوت وعمولات غير قانونية من أجل الحفاظ على مصالحه، أو الحصول على موافقات وتصاريح وتراخيص ادارية معينة، أو لا تمام عمليات التسجيل لحقوقه وحماية هذه الحقوق وصيانتها من أي اعتداء قد يحدث في الوقت الحاضر، أو من أي اعتداء يحتمل وقوعه في المستقبل.

٢- حماية المستثمر ورجال الأعمال من عمليات الت نصب وضياع امواله نتيجة لذلك أو نتيجة للخداع والمزاومات التي يمكن تدبيرها له، سواء لا صطياده هو شخصياً، أو للسطو على امواله، أو تعطيل مشروعه تبعاً لذلك.

٣- حماية المستثمر من الشركات الوهمية التي قد تبذل امواله، خاصة تلك التي يؤسسها مجرمون دوليون، لديهم مهارات خاصة في التخفي والنشر، ولديهم امكانيات خاصة في الاقتناع، وفي الحصول على

الأموال والهروب بها إلى الخارج، وإلى دول يصعب القبض عليهم فيها، أو تقديمهم للمعالة والمحاكمة .

٤- حماية المستثمر من عمليات الابتزاز وعوامل التهديد والايقاع في مصادد الابتزاز، خاصة تلك التي تستخدم أساليب الغواية والاغراء، وكذلك أساليب الاكراه المادي والمعنوي، ليس فقط لا حكام السيطرة على رجلى رجل الأعمال المستثمر ولكن أيضاً لتوجيهه وفقاً لا غراض مخطط اجرامى معين .

٥- حماية المستثمر من عصابات غسل الاموال، والتي تقوم بعمليات تببيض لا مواله الجريمة المنظمة، واضفاء الشرعية على غير المشروع، وايجاد مصدر يبدو شرعياً لها، وخداع القانون المجتمع، والتستر على مجرم ائيم ضائع فى الاجرام.

٦- حماية المستثمر من الجاسوسية الاقتصادية الاجنبية، ومن عمليات الارهاب الدولى والمحلى، والذي قد يحدث أيضاً بالتعاون بين الاثنين معا، خاصة مع حدوث علاقات تعاون بينهما لتنفيذ مخطط اجرامى معين ضد رجل الاعمال، أو ضد مشروعه، لا سباب كثيرة، فى اطار علاقات الصراع المحلى والدولى .

٧- حماية المستثمر من عمليات الخطف هو أو أحد المقربين إليه، والتي قد تستخدم من أجل تهديد رجل الاعمال، وابتزازه، أو اجباره على الخروج من الدولة، وعدم الاستثمار فيها، وعدم العودة إليها مرة اخرى .



## **الفصل الثالث**

### **الجوانب الرئيسية الخاصة بأمن الاستثمار**



على الرغم من أن أمن الاستثمار يدار مركزياً في معظم دول العالم ، إلا أنه على أرض الواقع يكاد يكون لا مركزياً ، فالتعامل مع الخطر الذي يهدد الاستثمارات يتعين أن يكون عن قرب، وعن معرفة لصيقة ووثيقة الصلة بالعمليات الاستثمارية وبمعنى آخر تعليمات الرصد والتتبع والقياس والتحليل تحتاج إلى ما يلي:

- الاقتراب من مواقع الخطر لتحديد نوعية وحجم هذا الخطر الذي يهدد أمن الاستثمار .
- معايشة الحدث الأمني والوقوف على كل عناصره وإبعاده واحتمالات اتجاهاته الامتدادية .
- معرفة من يقوم بالفعل الإجرامي، ومعرفة نواياه ومقاصده العلنية والخفية، وتحديد من يقف ورائه .
- تحديد مدى استجابة ورودود فعل المجتمع تجاه عناصر الفعل الإجرامي .
- معرفة أي الأدوات والطرق والأساليب التي استخدمت في أحداث الضرر.

ومن ثم فإن التواجد الفعال في مواقع الأحداث، ومراقبة، ومتابعة كل شيء عن قرب يساعد بفاعلية على وضع الخطط الكفيلة بالمعالجات الأمنية السليمة .

ومن ثم فإن لأمن الاستثمار وجوانب خاصة من أهمها عمليات الرصد والتتبع والتحليل لمصادر الخطر ومكأمن التهديد، وما قد يكون متصلاً بأمن مشروع بذاته، وأمن رجل أعمال بصفته الشخصية، أو ما يتصل بالعلاقات التشابكية والتحابكية المتعلقة بالنشاط الاستثماري، وغيره من الأنشطة المرتبط بها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة .

كما يرتبط أيضاً بعمليات اجراء الاختبارات الامنية، وعمليات قياس الوضع الامنى، واعداد برامج الامن، وتنفيذها، ومتابعة نتائجها، فضلاً عن ما يحتويه نشاط أمن الاستثمار من عناصر وجوانب امتدادية بالغة الاهمية، والتي ستعرض لكثير من جوانبها خلال هذه الدراسة .

## المبحث الأول

### كيف يتحقق أمن الاستثمار ؟

كثيراً ما يكون طرح الاسئلة مدخلا للحصول على البيانات والمعلومات، ومن خلال الاجابة عليها، بالاضافة إلى التنبه حول خطورة موضوعاتها واثارة الشغف والفضول حولها، وبالطرح فإن طرح السؤال، يدفع إلى طرح مزيد من الاسئلة، وعندما تنتهى الاجابات يكون قد حدث تراكم فى البيانات والمعلومات والمعرفة وهى أسئلة كثيرة تتناول كل من:-

- ما هية الأمن ؟
- ما هى جوانب الأمن الامتدادية ؟
- ما هى عناصر الأمن الفاعلة ؟
- ما هو البيان التنظيمى المؤسساتى لأمن الاستثمار ؟

ثم كيف تحقق أمن الاستثمار؟ وكيف تطور ونرتقى لهذا النوع من الأمن؟ وكيف توجد البيئة والمناخ الصحى للأمن؟ وكيف نستفيد من الأمن فى جذب الاستثمارات.

إن هذه الاسئلة تشير من قريب ومن بعيد إلى السياسات الامنيه التى تحقق أهداف الأمن، وهو امر يرتبط كثيراً بأمن الاستثمار، وهو وإن كان مسئولية اجهزة الأمن بصفة خاصة، إلا ان هذه المسئولية لها طابعها المشترك، خاصة وان أمن الاستثمار لا يتعلق فقط باوضاع وظرفيات الحاضر، ولكن يرتبط اساسا بتوجهات المستقبل خاصة عندما يشكل الأمن أحد العناصر الهامه التى تحتويها الحزمة الاستثمارية للدولة المستضيفة للاستثمارات واحد

معالم الخريطة الاستثمارية ذات العائد والمردود المرتفع<sup>(١)</sup>، خاصة وانها عمليات متشعبة الجوانب والتي اهمها الجوانب الآتية:

### الجانب الأول - أمن البيانات والمعلومات

عن المشروعات الاستثمارية خاصة ما يتصل بأسرارها وخطتها المستقبلية والمجالات والأنشطة والأسواق التي سوف تركز عليها أي:

- انتاجا شاملا كافة المنتجات (سلع / خدمات / أفكار).
- تسويقاً شاملاً كافة الأسواق الداخلية والخارجية .
- تمويللاً شاملاً كافة مصادر التمويل الذاتية والخارجية .
- كوادراً وافراداً شاملاً كافة التخصصات والمهام الوظيفية .

### الجانب الثاني - أمن المباني والتجهيزات والمعدات والمنشآت الاستثمارية

وما يتصل بها من تجهيزات ومعدات وتكنولوجيا، وما يرتبط بها أيضاً من نظم حماية ووقاية، وسواء كان هذا المكان قائماً ثابتاً، أو يشغل مكاناً متحركاً متنقلاً، أو حتى مكان افتراضى على شبكة الانترنت .

### الجانب الثالث - أمن الافراد ورجال الأعمال المستثمرين

وما يتصل بهم من عائلات وافراد يؤثرون على قراراتهم، وما قد تقوم به شبكات الجريمة المنظمة، أو خلايا التجسس من محاولات توريطهم في

(١) يشكل الأمن منظومة تتسع لاستيعاب العديد من أفراد المجتمع، والذين يتم توظيفهم سواء كرجال أمن رسميين، أو كمصادر للبيانات والمعلومات بشكل غير رسمى، وبالتالي فإن مرونة هيكل أجهزة الأمن تجعله قادراً على تشغيل وتوظيف العديد من الخبراء والمتخصصين بالإضافة إلى الأفراد المدنيين راجع في ذلك ولمزيد من التفاصيل:

JACK RUDMAN, SPECIAL AGENT (F.B.I) PASSBOOK: TEST PREPARATION STUDY GUIDE QUESTIONS & ANSWERS, NATIONAL LEARNING, NEW YORK ٢٠٠٢

مخالفات وفضائح، وتجنيدهم للحصول على اسرار رجال الاعمال، وابتزازهم من خلالهم .

### الجانب الرابع أمن الانظمة والاسرار الاستثمارية

خاصة تلك التى تحكم وتتحكم فى مجالات العمل، وفى النشاط الذى يتم ممارسته فى المشروع الاستثمارى، وكذلك بالاتفاقيات المختلفة ذات الطبيعة الخاصة، سواء مع الوكلاء، أو مع الموزعين، أو مع اصحاب النفوذ فى الدول المختلفة .

وسواء كان داخليا أو خارجيا، وذلك من خلال عنصرين أساسيين هما:

العنصر الأول: عنصر البنية التحتية للأمن الاستثمارى SECURITY  
و هو العنصر الحيوى المتصل بعمليات الأمن والتأمين الاستثمارى، ومن حيث وضوح المفاهيم والمصطلحات الامنية، وتواجد القوانين والتشريعات الامنية الضابطة للسلوك والموضحة للتصرفات، سواء غير السوية أو التى تخضع لقانون العقوبات، ونظام التقاضى الذى يتم به حماية المجتمع وتوقيع العقاب على المتحرفين والمجرمين فضلا عن حماية الحقوق وصيانة الالتزامات والواجبات، وما يتصل بها من تجهيزات وادوات، ووسائل، وطرق، واساليب امنيه، وما ترتبط بها من منظومات امنيه تتصل بالآتى:

- مبانى علنيه معروفة ومعلومة للجميع لممارسة النشاط الامنى .
- وسائل اتصال عاليه الكفاءة وعاليه التأمين ضد أي اختراق .
- وسائل نقل وحركة سريعة تكفل التواجد فى مواقع الاحداث .
- وسائل مراقبة تأمينية واساليب تواجد مؤثر وفعال .
- تجهيزات اليكترونية تمكن من الرصد والتتبع والتحليل، واختيار البدائل للتعامل مع الاحداث الامنيه .

العنصر الثاني: عنصر البنية الفوقية المؤسساتية للأمن الاستثماري INSTITUTIONAL STRUCTURE وما يرتبط بها من منظمات واجهزة امنيه متخصصة الاستثماري، وسواء كانت هذه المؤسسات على المستوى القومى، أو على المستوى المحلى للمناطق، أو على المستوى الاقليمى، ومقدار التنسيق بينها، وفاعلية تبادل المعلومات والبحوث والدراسات الخاصة بها، ومالديها من قدرات على:

- التخطيط الواعى بجوانب أمن الاستثمار .
- التنظيم المستوعب المستوعب لمتغيرات أمن الاستثمار .
- التنسيق ما بين الاجهزة المختلفة لتحقيق اكبر قدر من الفاعلية لأمن الاستثمار.
- المتابعة لكافة اعمال الأمن لتحقيق أمن الاستثمار .

ومن ثم فقد اصبح أمن الاستثمار احد المقومات الضرورية والعناصر اللازمة التى يتعين ان تشملها منظومة اقتصاديات الأمن فى الدول<sup>(١)</sup>، والتى اصبحت أيضاً محور اهتمامات مختلف الحكومات، كما انها تشكل احد مجالات وعناصر الجذب الاستثمارى بصفة عامة، وعوامل التفضيل الاستثمارى بصفة خاصة، كما ان عوامل الخطر، تجعل من توافر وجود الأمن الاستثمارى احد عناصر جذب المستثمرين إلى الاستثمار فى الدول ( الامنه ) .

(١) عادة ما تشمل منظومة أمن الاستثمار مجالين رئيسيين هما الأمن الإقليمى التنفيذى لمعالجة الأوضاع والظرفيات الامنية، والمجال الثانى المضاد أو المقابل XOYNTEP لمنع عصابات الجريمة المنظمة ومنظمات الارهاب من الوصول إلى رجال الاعمال، واسرهم، ومشروعاتهم، وحرمانهم من تحقيق أهدافهم أو من تنفيذ مخططاتهم الاجرامية، ومن ثم توفير الحماية والوقاية وتحقيق فاعلية منظومة الأمن فى إطارها الشامل والمتكامل .



## المبحث الثاني مهام أمن الاستثمار

ما بين الرصد والتتبع والملاحقة الامنية لعناصر الاجرام المنظم، وما بين تحقيق الواقع الامنى على الطبيعه، وفرض الأمن على أرض الواقع، وجعله نمط من أنماط الحياه، تتطور الوظائف والمهام الامنيه ويزداد دور رجل الأمن، ويحتاج رجل الأمن إلى معرفة الدوافع الإجرامية، وإلى تحليل عناصر الجريمة، والوقوف أولاً بأول على المستجدات التي تم إكتشافها، سواء تلك التي أفرزتها وقائع واحداث حقيقية حدثت بالفعل، أو تلك التي أوجدتها احتمالات جرائم قد تم انشالها ومنعها من الحدوث ومن هنا فإن مهام رجل الأمن تبدأ بمجموعة من الخطوات الرئيسية القائمة على:

- الرصد المبكر لأي اشتباه<sup>(١)</sup> مع توسيع دائرته .
- التشبع عن قرب لكل ما يحدث من عناصر الاجرام المشتبه فيهم
- التحليل لتحديد الهدف والمقصود من تحركاتهم المريبة .
- رسم تصورات التدخل للوقاية والحماية .
- التدخل السريع لتنفيذ عمليات الوقاية والحماية وإجهاض المخطط الإجرامي قبل ان يحدث.

ولما كان العمل الاجرامى المنظم متنوع ومختلف من محيط اجرامى معين، إلى محيط اجرامى آخر، فإنه أيضاً يحتاج إلى تعامل امنى زكى، تعامل يعى ويدرك ان الجريمة لا تقيد، وانه لا توجد ما يمكن ان يطلق عليه

---

(١) يحتاج رجل الأمن الذكى إلى توسيع دائرة الاشتباه، وإلى استخدام بعض المغريات لدفع المجرم إلى الظهور والاعلان عن نفسه وعما يستمد داخله من ميول ودوافع إجرامية، ومن ثم يكون هناك دقما قواعد امنيه، الاولى هي ان هناك دائما مجرم يدير الجريمة، والقاعدة الثابته عليك ان تمنع هذا المجرم من القيام بجريمته

"الجريمة الكاملة" وأنه يمكن اختراقها، والقضاء عليها، وتصفية أفرادها، وانها وجودها الاجرامى .

إن الاستثمار صناعة متكاملة، وإيجاد مجموعة من المستثمرين واعدادهم وطنيا امريكا يتوقف على وجود أمن الاستثمار، ومن ثم فإن أمن الاستثمار، أمن صناعة الفرص الاستثمارية الواعدة، وأمن ترويجها، وأمن زيادة قابلية المستثمرين لها، وأقبالهم عليها .

تتعدد مهام ومسئوليات جهاز أمن الاستثمار<sup>(١)</sup> وهى مهام تتطور وتزداد تفرغاتها بتطور انماط الجريمة، وياكتشاف وسائل وادوات وطرق جديدة تلجأ اليها عصابات الاجرام المنظم سواء لا بتزاور رجال الأعمال ومستثمريهم، أو لتهديد اسرهم أو تهديد مشروعاتهم الاستثمارية فالاحتمالات هى أمن الاستثمار مفتوحة، وكل شىء متوقع، والمجالات متعددة للخطر:

- سواء من جانب دول اخرى أو مؤسساتها ومنظماتها .
- أو سواء من جانب الشركات عابرة القوميات .
- أو من جانب عصابات الجريمة المنظمة والاجرام الفردى .

ومن ثم فإن أولى مهام الأمن بصفة عامة وأمن الاستثمار بصفة خاصة، هو الاستعداد لكل شىء والاستعداد لما لا يمكن تصوره أو تخيله أو حتى مجرد التفكير فيه من عمليات إرهابية<sup>(٢)</sup> أو من جرائم ترتكبها عصابات

(١) كثيرا ما تكون مهام جهاز الأمن علاجية، أى تنتظر حتى تقع الكارثة ثم يتم علاجها بعد بحث اسبابها، وهو يضع الدولة فى مأزق وخلافات شديدة، ويقال من عنصر الجذب الاستثمارى فيها راجع فى ذلك:

(٢) لعل النموذج الاكبر فى ذلك ما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى مدينة نيويورك وضرب مركز التجارة العالمى وشعور المستثمرين الاجانب والامريكان بعدم الامان، وما يتربى من خروج من الاستثمارات العالمية بن امريكا إلى دول اخرى ككل امنا ٠٠ خاصة بعد التغيرات الامنية التى قبحتها امريكا بعد الاحداث من تضيق على المستثمرين ومتابعة لتدفقات اموالهم وانها ملها الأبرياء، وتجاوزها لكافة القوانين والضوابط التى نص عليها الدستور الأمريكى وحقوق الانسان .

الاجرام المنظمة، ومن هنا فقد أصبح أمن الاستثمار المجال الرئيسى لضمان جذب الاستثمارات، ومكوئها وتوطئها لفترات طويلة داخل الدولة .

ولما كانت مهام أمن الاستثمار، من المهام الامنية ذات الطبيعة الخاصة، فانها أيضاً تعد فى ذاتها مهمة متكاملة وشاملة فى حد ذاتها وتشمل عمليات: الرصد والتتبع، والتحليل والدراسة، وقياس الاتجاهات، وتحديد المؤشرات، ووضع الخطط وتنفيذها، ومتابعة المواقف الامنية عن قرب، ووضع التصورات والسيناريوهات اللازمة لمكافحة الجريمة ومعالجة الازمات الأمنية، ومنع وقوعها، وهى مهمة شاملة الكثير من المعالجات الامنية حيث تشمل كل من:

١- معالجة الاخطار والتهديدات التى يتعرض لها الفرد المستثمر ذاته ( أمن رجال الاعمال، والافراد المستثمرين )، وبصفة خاصة المخاطر التى قد يتعرضون لها من جانب المنافسين، أو شبكات تجارة النفوذ وجماعات الضغط واصحاب المصالح المتعارضة مع مصالحه أو مصالح تواجهه فى مكان معين بذاته، وما قد تتخذ من اشكال التهديد ومخاطره، والتى ليس اقلها حالات التردد والتشويش التى يصاب بها المستثمر عند حدوث حالة خوف لديه، وما يترتب عليها من احجام عن القيام بعمليات:

- التوسع فى استثماراته القائمة واكساب مشروعاته اقتصاديات افضل، مما هو قائم بالفعل .

- القيام بعمليات الاحلال والتجديد والصيانة الدورية لخطوط الإنتاج بشكل يفقد المشروعات اقتصادياتها ويحول ربحيتها إلى خسائر .
- القيام بأى مشروعات جديدة والتخلى عن خطمه الاستثمارية فى ذات المنطقة، والاتجاه إلى تصفية مشروعاته وتواجهه فيها، والانتقال إلى منطقة أخرى، بل وتحريض مستثمرين آخرين إلى القيام بذلك، وليس فقط الاكتفاء بتقليدهم إياه واقتدائهم بخطواته .

١- معالجة مكامن الخطر ومصادر التهديد التي تتعرض لها المشروعات المستثمر فيها، سواء كانت أخطار عشوائية الحدوث، أو مخططة ومتعمده تم التدبير لها بمكر ودهاء، وعدم السماح بحدوث أي منها، خاصة وان جانب كبير من هروب رجال الاعمال، خاصة مع حدوث عمليات ارهابية، أو عمليات اجرام منظم، والتي قد تسبب حالة من عدم التوازن والاختلال الحاد الذي يترتب عليها تعطل الإنتاج وعدم انتظامه، وتراجع الانتاجية، وازدياد الفاقد والمعدل والمهدر وغير المستغل، وشيوع حالات التراخي وعدم الرغبة في التطوير والتقاعس والاحباط والاكتئاب لدى العاملين، وظهور الصراعات الوظيفية والتطاحن والاحتراق الوظيفي<sup>(١)</sup>.

٢- معالجة الاخطار التي يتعرض لها المال المستثمر، والعمل على توظيفه، وتوطينه في الدولة لفترة طويلة، وجعله راسخا يزداد بالعائد والمردود، والذي يعاد استثماره مرة اخرى في ذات المشروع، فيعمل على توسعه واكتسابه اقتصاديات الحجم الكبير، وتمتعه بوفورات النطاق والسعة، وفي الوقت ذاته تدعيم رأس المال، نتيجة الفساد والديون المتعثرة، وهروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج، أو حدوث حالات اختلاس واستيلاء على اموال المشروع<sup>(٢)</sup>.

إن هذا وغيره يوضح لنا أهمية أمن الاستثمار. ومن هنا فإن تناول موضوع أمن الاستثمار بالدراسة العلمية أمر يطرح العديد من الاسئلة، والتي تحتاج إلى الاجابة عليها مثل:

(١) راجع في ذلك المزيد من المطومات ما يلي:  
PHILIP P. PURPURA, SECURITY AND LOSS PREVENTION, BUTTERWORTH.  
HEINEMONN, ٢٢٠٢

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى  
ERIC MAIWAD, WILLIAM SIEGLEIN, SECURITY PLANNING AND DISASTER  
RECOVERY, MC GRAW - HILL COMPANIES, THE LONDON ٢٠٠٢.

- أ- لماذا أمن الاستثمار؟ وما هي أهميته؟ وما هو مفهومه وخصائصه ؟
- ب- من الذى يقوم بتحقيق أمن الاستثمار؟ وما هي صلاحياته ومسؤولياته؟
- ج- كيف يتحقق أمن الاستثمار؟ وما هي الوسائل والادوات المستخدمة ؟
- د- متى يتحقق أمن الاستثمار؟ وما القدر المطلوب الوصول اليه من هذا الأمن ؟
- هـ- ما العلاقة بين أمن الاستثمار وأمن المستقبل؟ وما هو دور الاجيال الحاليه فى صيانة أمن الاستثمار للمستقبل؟ أو للاجيال القادمة؟ بمعنى اخر ؟
- و- ما هي التكاليف والعوائد المرتبطة بأمن الاستثمار؟ وهل يقتصر هذا المائد على النواحي المادية فقط ؟
- ز- ما هي مقاييس أمن الاستثمار ؟

إن هذه الاسئلة. وغيرها تحتاج إلى وعى ادراكى شامل، وباهمية الاجابة عليها، ومن خلال مناهج الابتكار والإبداع الأمنى، ليس فقط لحماية ووقاية رجال الأعمال المستثمرين ومشروعاتهم. ولكن أيضاً من أجل حماية المجتمع والإقتصاد ايضا، وهو ما يحتاج إلى أجاد التوازن الحركى ما بين مصالح كل منهما والآخر، بل وتحويل هذه المصالح إلى متطابقات أمنية فاعلة، وإن يتم ذلك بأسلوب بسيط يلمسه عن قرب الجميع، فيصبح عنصر جذب استثمارى قوى، تتوفر له وفيه الفاعليه، وتدعم به جهود الدولة والمجتمع لجذب الاستثمارات العالمية، وكذلك لتوطين الاستثمارات المحلية بالداخل، وفي الوقت ذاته يثير إحساساً عاماً بالطمئينة، وبما يحقق الأهداف والغايات، والتي تتوافر معها الرؤى والطموحات والامال الاستثمارية. وتحثها إلى التحول إلى واقع حى ملموس ومعاش وفي شكل مشروعات عملاقة تزداد حجماً وتأثيراً فى السوق المحلى والعالمى، وهو ما يضع صورة ذهنية متطورة عن الدولة، بفضل مشروعاتها وجودة منتجاتها وحجم النصيب السوقى لها .

إن الأمن الفاعل بذلك يعبر عن توازن ما بين العائد الامنى، وما بين التكاليف المجتمعية الامنية، وبالتالي فإنه لا معنى مطلقاً من تحمل تكاليف امنية باهظة لا تأتي بعائد امنى لا معنى مطلقاً من تحمل تكاليف امنيه باهظة لا تأتي بعائد امنى اكثر ارتفاعا بحيث يتحقق عنه قدرة مرتفعة على زيادة عناصر الجذب فى الموقع والمكان الاستثمارى وتجهيزه واعداده جيداً لا استقبال مزيد من الاستثمارات ان هذه الاسئلة وغيرها أصبحت تلح باصرار على معرفة ايجابياتها، وهو ما ستحاول هذه الدراسة الاجابة عنه بايجاز على النحو التالى:

## المبحث الثالث بنيان أمن الاستثمار

يحتاج أمن الاستثمار إلى هيكل وبنيان إدارى MANAGERIAL STRUCTURE متطور قادرة على إدارة عمليات الأمن بكفاءة وفعالية، سواء من رصد وتتبع وتحليل الظواهر الامنية الاستثمارية، أو دراسة مشكلاتها، ووضع الحلول والبدائل للتعامل مع الاخطار التى تهدد كل من رجال الأعمال الجادين، وكشف المنحرفين منهم، وحماية المجتمع من شرو هذه الاخطار .

ويتعين أن يكون هذا البنيان الادارى فاعلا مؤثرا على تحفيز افراد الامن، ومتفاعلا مع احتياجاتهم الوظيفية، ويوفر لهم وضوح كامل فى خصائص ومواصفات كل وظيفة من الوظائف الامنية، وموضحا خطوط السلطة والمسئولية، وخطوط التنسيق والتراتب ما بين الوظائف الامنية المختلفة، وبين المستويات الادارية فى داخل هذا البنيان .

ومن هنا كلما كان هذا البنيان الادارى قادراً على التفاعل والفعل السريع الصائب مع الاحداث الامنية، كلما كان قادرا على تويد عائدا امنيا مرتقعا، وكلما كان قادراً على النهوض بالمها الامنية، والتعامل السريع والصائب رغم كثافة الضغوط الحادثة بفعل تيار العولة الذى يفرض انفتاح الدولة على العالم، وتعرضها لتيارات اجرامية خطيرة بفعل ذلك حيث يتم استخدام عدة أسس لتصميم الهيكل التنظيمى والبنيان الادارى لأمن الاستثمار، واهم هذه الاسس ما يلى:-

- الأساس الجغرافى سواء فى الداخل والخارج .
- الأساس الوظيفى للأعمال التى يقوم بها جهاز الأمن .
- الأساس الاجرائى والترتيبات التى تتم .

- الأساس النشاطي .
- أساس نوع الجريمة .
- أساس مجالات الخطر .
- أساس المشروع أو الشركة .

وكلما كان البنيان التنظيمي منسقا مع طبيعة الاحتياجات ومجالات الخطر، وعمليات التعايش مع الحوادث الامنية واطارها، ويتوافق ويتسق مع الامكانيات والموارد، ويتيح قدر مناسب من المرونة والحركة الامنية الفاعلة، كلما كان هذا البنيان التنظيمي قادرا على الاستثمار، وكلما كان محققاً لاهدافه، وفي الوقت ذاته مشبعا لاحتياجات العاملين من حيث الترقية للأعلى، ومن حيث ايجاز العمل والصلاحيات والسلطات .



## **الفصل الرابع**

### **المنهج العملي المنظومي لأمن الاستثمار**



يقوم فكر المنظومات الامنية الحديثة على فلسفة الواقع الامنى الحديث، والذي يتم بنائه وفقا لقاعدتين رئيسيتين هى قاعدة الشبكات المعلوماتية الامنية، والثانية القدرة الجاهزية الفورية على التدخل الحمايى والوقائى السريع، وعدم السماح لاي عمل اجرامى بالحدوث، ومن ثم تعمل المنظومات الامنية فى اتجاهين متكاملين، كل منهما يعزز الآخر، ويزيده قدرة على التعامل مع الاخطار الامنية التى يتعرض لها الاستثمار، وهما:

الاتجاه الأول: إتجاه حمائى وقائى يمنع حدوث الخطر الامنى، ويوفر الوقاية والحماية للمشروع الاستثمارى .

الاتجاه الثانى: اتجاه علاجى سريع لاي خطر يحدث، وتوفير النظم التى لا تسمح بتكرار هذا الحدث مستقبلا .

ومن ثم فإن المنظومة الامنية منظومة فاعلة ومتفاعلة، سواء مع الاحداث الامنية التى يمر بها العالم، أو مع المواقف الامنية التى يعيشها المشروع الاستثمارى ذاته، وسبيلها إلى الاستمرار هو تحقيق أمن الاستثمار، وهو يتوقف على توفير عدة عوامل اهمها:

### أولاً - عوامل نجاح المنظومة الامنية لتحقيق أمن الاستثمار:

ولما كانت أي منظومة من منظومات الأمن تتوقف على عدة عوامل لتأكيد نجاحها، فإن هذه العوامل بطبيعتها متغيرة ومتطورة وارتقائية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث اقسام:

- القسم الأول: عوامل مادية تحتاج اليها المنظومة .
- القسم الثانى: عوامل بشرية تحتاج اليها المنظومة .
- القسم الثالث: مناخ عمل جيد تعمل فيه المنظومة .

حيث يخضع أمن الاستثمار إلى فكر المنظومات التفاعلية، وهى منظومات اتجاهية، استهدافية لها من الكفاءة والمهارة فى رصد، وتتبع المتغيرات والمستجدات الامنية، وتحليلها، والوقوف أولا بأول على أهدافها، والتعامل معها مبكرا، والسيطرة عليها، واجهاض مخططاتها الاجرامية، سواء بتوجيه الضربات المبكرة المجتهده للمخطط أو بإلقاء القبض على العناصر الاجرامية قبل القيام بالعمل الاجرامى ومحاكمتهم.

### ثانياً - نوع التكوين الخاص بالمنظومة الامنية:

حيث يتعين أن تكون منظومة أمن الاستثمار متكاملة، وشاملة، وتضم عناصرها بالكامل، وان تكون هذه العناصر جيدة، وعلى درجة عالية من الكفاءة، سواء من خلال:

- مدخلات منظومة الأمن .
- نظام تشغيل منظومة الأمن .
- مخرجات منظومة الأمن .

وكل عنصر من هذه العناصر له اهمته البالغة، سواء ما كان منها متعلقا بالمدخلات الامنيه، أو نظام التشغيل الامنى، أو مخرجات نظام الأمن .

### ثالثاً - الاداء التكاملى لمنظومة أمن الاستثمار:

تعمل منظومة أمن الاستثمار بشكل متكامل كل جزء منها يعمل بالتكامل مع الجزء الآخر، ومن ثم فإن الاداء التكاملى لكل عناصر ومكونات واجزاء المنظومة هو الذى يعطيها الفاعلية، حيث ان نتائج كل منها تؤثر فى عمل الآخر وتتأثر أيضاً به، ومن ثم تحرص اجهزة الأمن على زيادة فاعلية هذا التكامل .

#### رابعاً - الجاهزية الفورية لمنظومة أمن الاستثمار:

دائماً منظومة أمن الاستثمار فى حالة يقظة دائمة، وفى حالة انتفار مستمر، وبالتالي تستطيع القيام بكافة المهام الامنية اللازمة لتحقيق أمن الاستثمار، خاصة فيما يتصل بعمليات:

- رصد الخطر وبشكل مبكر .
- تتبع اتجاه الخطر وعناصر الاجرام .
- دراسة وتحليل عناصر الخطر .
- وضع الخطة اللازمة لتأمين مجالات العناصر المختلفة .
- وضع السيناريوهات الاستباقية لا جهاز المخططات الاجرامية التى قد تصيب المشروعات الاستثمارية .

#### خامساً - الارتقاء التفاعلى باداء المنظومة الامنية لتأمين الاستثمار:

حيث يرتبط الارتقاء بالتطوير التفاعلى وابتكار الادوات والوسائل والطرق التى ترفع من اداء المنظومة الامنيه، وتزيد من قدرتها على مواجهه والتصدى للاخطار التى تواجه الاستثمار فى الدولة سواء ككل أو فى منطقة استثمارية معينة، أو مشروع استثمارى معين .

ويتصل الارتقاء بكل من جانبى الكم وجانب الكيف، أي ما يتصل بكل من عناصر:-

- القدرة على اختراق العصابات الاجرامية أو الطرف الآخر (النفاذية) .
- القدرة على التمرکز داخل البنيان التنظيمى للعصابات وكذلك للطرف الاخر وتحقيق التفوق فى السيطرة على الاحداث .
- القدرة على تحقيق السيطرة الامنية وتحقيق الأمن الشامل للاستثمار .

## المبحث الأول تكوين منظومة أمن الاستثمار

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تحولات هائلة، وسريعة هي منظومة أمن الاستثمار، سواء بسبب تطور الجريمة الاقتصادية، أو بسبب تغير بيئته ومناخ الاستثمار، أو بسبب تيارات العولمة، وظهور التنافسية وقضايا تحرير التجارة العالمية، والدمج الطوعى والقسرى فى الاقتصاد العالمى، وما يحدث الآن من عمليات:-

- اصلاح وتصويب للمسارات الاقتصادية .
- اصلاح وتصويب للمسارات الاستثمارية .
- اصلاح وتصويب للمنظومات الاستثمارية .

وقد إستلزمت عمليات الإصلاح المالى بإبعاده وجوانبه ومراميه الامتدادية استخدام جيد وفعال لمناهج اعادة الهندسة الادارية لمنظومات أمن الاستثمار، وتطوير وارتنقاء باسليب وادوات تأمين الاستثمارات، والتي تساعد المنظومات على تحقيق نتائج افضل فى إدارة الأنشطة بصفة عامه، والنشاط الامنى بصفة خاصة، وأمن الاستثمار بصفة اخص، حيث تتم مراقبة ومتابعة كافة مراحل نشاط أمن الاستثمار، منذ تحديد مدخلات واحتياجات النشاط الامنى، ومرورا بالوظائف والاعمال التى تتم داخل جهاز الامن، يتم مخرجات جهاز الأمن ونتائج اعماله، ومدى نجاحه وقدرته فى تحجيم وتحديد وتكميش مجالات الخطر، ومعالجة عناصر التهديد، ثم تحقيق الشعور بالأمن والراحة .

وتتكون منظومة أمن الاستثمار من ثلاث عناصر رئيسية، كل منها فاعل فى الآخر، ومتفاعل معه، وهى عناصر متكاملة، ومتداخلة، على النحو التالى:

العنصر الأول: مدخلات المنظومة .

العنصر الثاني: تشغيل المنظومة .

العنصر الثالث: مخرجات المنظومة .

وهذه العناصر الثلاثة الاساسية، كل منها فى طبيعته وواقعه يحتوى منظومة متكاملة داخلية، فالمدخلات على سبيل المثال يتم ادارتها بشكل منظومى، أى فى اطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والمتابعة، حتى تأتى بشكل سليم دون مبالغة أو تهويل، ودون تقليل أو تهوين .

وتحتاج منظومة أمن الاستثمار إلى تواهر مجموعة من المقومات الأساسية التى تشكل قاعدة ارتكازية قوية متمثلة فى الآتى: -

#### المفهوم الأول:

قدر عالى من المرونة وسرعة الحركة والتواجد الفورى السريع فى مواقع الاحداث، حيث تساعد هذه المرونة على الاستجابة لما يطلبه ويتطلبه الموقف الامنى، والتكيف مع المتغيرات والمستجدات، سواء التى تحدث الان فى مسرح العمليات الامنية، أو تلك المتوقع حدوثها، والمتوقع ان تتجه اليها قوى الاجرام للاضرار بأمن الاستثمار .

#### المفهوم الثانى:

إنفاق مالى كاف وقادر على انشاء وتكوين جهاز امنى متخصص فى حماية الاستثمارات والمستثمرين، وان يكون هذا الانفاق المالى حاضرا ومهيئا لتحقيق فاعلية التواجد الامنى، وان لا يتم تعطيله أو حجبته لإي سبب من الاسباب، خاصة فيما يتصل بالالوضاع السرية التى عادة ما تكلف عمليات الامن، والتى عادة ما تكون هى أساس العمل الامنى الناجح .

### الاقوم الثالث:

إنفتاح كامل على العالم، ومعرفة ما لديهم من فنون ومهارات وخبرات في تحقيق أمن الاستثمار والمستثمرين، خاصة في تلك الدول التي تنعم بمناخ امنى جيد، والتي لا تحدث لديها أحداث إجرامية شديدة، بل تنعم بالاستقرار الامنى الشامل، ولديها تدفق استثمارى جيد، وتواجد استثمارى للمشروعات العالمية بالداخل الوطنى جيد، وعلاقات اقتصادية، وتدفقات نقدية جيدة، وهو ما يستدعى عمليات تأمين دخول وخروج رؤوس الاموال، وعدم وضع قيود تحول دون حصول أي مستثمر على أمواله، أو تعطيل هذه الأموال دون سبب قانونى، أو دون ان يكون هناك سبب منطقى لذلك .

### الاقوم الرابع:

دعم معنى قائم على ادراك ومعرفة اهمية أمن الاستثمار، وانتشار ثقافة أمن الاستثمار بين جميع طوائف وافراد الشعب والجمهور، فلا يوجد جهاز امنى مهما كانت كفاءته يعمل بدون دعم جماهيرى وبدون مساندة جماهيرية، ومن ثم فإن انتشار الثقافة الامنية والوعى والادراك الامنى بين الجماهير لا همية وخطورة أمن الاستثمار، ودوره في تحقيق ارتقاء مستوى المعيشة يساعد على زيادة كفاءة جهاز الامن، خاصة في مجال الابلاغ عن المشكوك فيهم، وعن أي سلوك غريب يصدر من جانب هؤلاء المشكوك فيهم .

### الاقوم الخامس:

طموح عالى نحو التقدم والارتقاء فى الاداء والممارسات الامنية، وعدم الاكتفاء بما تم تحقيقه أو التوصل إليه، سواء على صعيد المشروعات الاستثمارية، أو على قوة الجذب الاستثمارى للدولة، أو على مستوى امان وطمأنينة رجال الأعمال المستثمرين خاصة ان الأمن وان كان يرتبط بالشعور



النفسى الداخلى للفرد، إلا إنه يظل فى النهاية عملا ذكيا وجهدا ارتقائيا متواصلا من أجل تحقيق:-

- الأفضل فى عمليات أمن الاستثمار .
  - الأمن فى منع الجرائم والحيلولة دون حدوثها .
  - الأرقى فى التعامل مع المواقف الامنية التى يتعرض لها أمن الاستثمار .
  - الأجود فى الوصول إلى معالجة حقيقية وجيدة للثغرات الامنية .
  - الإسرع فى الوصول إلى مرتكبى الجرائم الامنية والقبض عليهم ومعاسبتهم .
  - الأكفأ فى رصد وتتبع عناصر الاجرام وافشال مخططاتهم الاجرامية .
  - الأكثر اقتصادا وتفعيلا لا استخدام الموارد والامكانيات .
- وكلما كان الطموح عاليا ومرتفعا كلما كان محرك للذات، وموفر للدافع، ومحفز للطاقات للوصول إلى تحقيق الأهداف الامنية المختلفة .

## المبحث الثاني

### الارتقاء بإداء منظومة أمن الاستثمار

تعمل المنظومات الامنية بشكل متكامل، ولكل جزء من اجزائها وظيفة يقوم بها، ومن تكامل الوظيفة، يتحقق الأداء الأمنى للمنظومة، وكلما كانت المنظومة تعمل بشكل متزاًمن ومتوافق، كلما كان العمل والاداء الذى تحققة منجزاً ومحققاً لا هدافه، فالمدخلات تصب فى نظام التشغيل، ليخرج منه مخرجات أمنية، ومن ثم فإن الحصول على مخرجات جيدة، يضمن ان يسبقها مدخلات ونظام تشغيل أمنى جيد ولما كانت منظومة أمن الاستثمار متكاملة ومتفاعلة، فانها أيضاً دائمة الارتقاء، ويزداد هذا الارتقاء فيما يتصل بالاداء الامنى سلوكاً ومحتوى ومضمون، واتجاها، ويعرف الارتقاء هدفاً مستمراً، وعامل بحث جيد للطاقت الابداعية لتطوير اساليب الامن، وادوات الامن، ووسائل الامن، وبما يحقق المستوى الامنى المطلوب، سواء فى مجال: -

- حماية الارواح وحفظها من أي ضرر أو اصابة .
- تحقيق الراحة من أي معاناة .
- حماية الممتلكات .
- تقديم المعلومات للجماهير.
- احتواء الظروف الطارئة، وتقليل مخاطرها، والحد من تصاعدها أو انتشارها .
- الحفاظ على استمرارية الاستثمار والمشروع المستثمر .
- الحفاظ على تشغيل المشروع عند مستوى تشغيل مناسب .
- المحافظة على صحة وامان العاملين .

- حراسة وحماية المناخ الاستثماري .
  - تسهيل مهمة جمع البيانات والمعلومات، خاصة اجراء عمليات التحريات والاستجابات اللازمة .
  - تشجيع المساعدات الذاتية واستعادة حيوية المشروع ذاتياً .
  - استعادة الاوضاع الطبيعية بأسرع ما يمكن .
  - تقييم ردود الافعال واستخراج الدروس المتعين تعلمها وادراكها من الحالة التي حدثت لأمن الاستثمار .
- وكل مجال من هذه المجالات يحتاج إلى الارتقاء والتحسين والتطوير، خاصة انها مجالات تكامل .

يعرف رجال أمن الاستثمار أن حقائق الأمن قاطعة في ذاتها، وهي لا تحتاج إلى تأكيد بالبراهين والاسانيد، بل يكفي ذكر الحقيقة الامنية مجردة دون تدليل على وجودها، أو تأكيد لإثبات هذا الوجود، فمن الخطأ القائل تجاهل الحقيقة الامنية، بل لا بد من مواجهتها، ويمتنتهى الوضع والحزم، وهو أمر لا يمكن ان يحدث بدون عمليات " ارتقاء " هي الاداء الامنى، وبشكل يشمل ما يلي:

- ١- درجة الجاهزية والاستعداد والاستفار الامنى واليقظة الامنية، خاصة في التعامل مع مكامن الخطر ومع مصادر التهديد .
- ٢- درجة الاسباقية، أي السبق في اخذ زمام المبادرة، وتوجيه الضربات الوقائية لمنظمات الجريمة قبل ان ترتكب جرائمها .
- ٣- درجة الوضوح في العمل الامنى واحترام القوانين والتشريعات، واحترام حقوق الانسان، ومدى قدرة جهاز الأمن على حماية المجتمع الاستثماري من الفساد .

ومن ثم فإن الاستثمار تحرسه قواعد من القيم والاخلاق الحميدة، وهو التزام تجاه كل من الدولة المستثمر فيها، وتجاه المشروع الاستثماري، وتجاه رجل الأعمال المستثمر.

وعلى هذا فإن الارتقاء باداء منظومة الأمن يشمل عدة جوانب ارتقائية هي:

#### الجانب الأول:

جانب أخلاقي قيمى يرتبط بالقيم والمبادئ والعادات والاخلاق سواء فى ممارسة عمليات الأمن أو عمليات الملاحقة .

#### الجانب الثانية:

جانب فنى يشمل الأدوات والطرق والمناهج والاساليب والمعدات والالات الامنية التى يتم الاستعانة بها فى تحقيق الأمن .

#### الجانب الثالث:

جانب ادارى يتعلق بعمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابه .

#### الجانب الرابع:

جانب اقتصادى يتعلق باقتصاديات أمن الاستثمار، والتكلفة والعائد .

## المبحث الثالث

### تفعيل منظومة أمن الاستثمار

وجد أمن الاستثمار لحاجة، ودعمته قدرة، وارتبط اداؤه برغبة، ومن خلال اعتبارات الحاجة والقدرة والرغبة يأتى تفعيل منظومة أمن الاستثمار، وهذا التفعيل يرتبط بعدة عناصر هي:

- توظيف الامكانيات والموارد المتاحة .
- تشغيل كل اركان واجزاء المنظومة .
- زيادة إنتاج وإنتاجية المنظومة .
- الحث على التطوير والارتقاء بإداء المنظومة .
- زيادة الدافعية نحو الابتكار والإبداع فى اداء المنظومة .

ويحتاج منظومة من الاستثمار إلى تفعيل، أي إلى توظيف كافة الموارد والامكانيات لتحقيق الهدف العام المنشور، وبالتالي فإن عملية التفعيل، ومتطلباته يحتاج أيضاً إلى مفاعله حيوية ما بين الواقع الامنى المعاشى وما بين متطلبات معالجة الخطر الذى يتهدد ام الاستثمار والتكيف مع طبيعته سواء صعودا أو هبوطا وتوافقا .

إن وجود أمن الاستثمار فى حد ذاته يعد عامل ايجابى، اما تفاعله وتفعيله فهو اكثر ايجابية، ومن ثم فإن توظيف القدرات الامنية، وتحسين الاداء الامنى يأتى من خلال القدرة على تحقيق الحماية والوقاية الامنية لكافة مجالات ونواحي الاستثمار، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المشروع الاستثمارى، أو على مستوى رجل الأعمال نفسه، وهو ما يرتبط ارتباطا قويا بعدة مجالات هي: -

### المجال الأول: مجال المقاومة الامنية

حيث ان تفعيل قدرة جهاز أمن الاستثمار يرتبط بشكل مباشر بمقارنة ومكافحة الجريمة التي قد يتعرض لها أمن الاستثمار COMPATING وبالتالي مقارنة ومكافحة المنظمات الاجرامية، والحد من سطوتها، ومن عملياتها الاجرامية، خاصة وان المكافحة والمقاومة تجعل من الصعب على عصابات الاجرام ارتكاب جرائمهم، ووضع العراقيل والعقبات التي تحد من هذه الجرائم، ويتم ذلك من خلال:

- زيادة التواجد الامنى فى المناطق الصناعية والتجارية والسكنية، وبما يساعد على تحقيق أمن الاستثمار .
- زيادة المعدات والتجهيزات الامنية لزيادة قدرة رجال الأمن على تحقيق أمن الاستثمار .

### المجال الثانى: مجال الردع الامنى

حيث يتم التعامل السريع مع الاحداث الاجرامية التي تصيب أمن الاستثمار، والرد السريع عليها خاصة اذا ما كانت هذه العمليات تقوم بها اجهزة مخابرات معادية، ويصبح الامر مجال سجال وصراع بين الجهازين، أو حربا طحون مفتوحة بين البلدين، كل منهما يرد الصاع صاعين وهكذا .

### المجال الثالث: مجال المعالجة الامنية

وهو المجال البالغ الأهمية من حيث معالجة الاثار المترتبة عن الحادث الامنى الذى تعرض له أمن الاستثمار، وبالتالي عدم السماح لنتائج هذا الحادث بان تستفحل، بل يتم معالجتها فور حدوثها والاقلال من خطرها .

### المجال الرابع: مجال الحماية الأمنية

والذى يتعلق بعمليات التحصين والوقاية الامنية ضدحدوث أي اختراق امنى يتعرض له أمن الاستثمار .

### المجال الخامس: مجال الاسلئاق الامنى

أو ما يسمى توجيه الضربات الاجهازية لقوى الشر، أو لمخططات هذه القوى، أو تفكيكها وعدم السماح باعادة تجميعها مرة اخرى .

إن هذه المجالات تشير إلى حقيقة أساسية، وهى عندما يستحكم الخوف، فلا وجود لأمن الاستثمار، فالخوف هو عدد الأمن، والخوف من أي شيء يعمل على تعطيل أمن الاستثمار، وعلى جعل الحياة صعبة لا تطاق، خاصة الخوف من تحول أي شيء، وكل شيء إلى خطر داهم، سواء تحول العوامل السياسية، أو الإقتصادية، أو الدينية، تحولها إلى صراع، وإلى مجالات قلق واضطراب واسع المدى، فتؤدي إلى ايزاء بيئة ومناخ الاعمال، والتأثير على المعاملات التجارية، وعلى العلاقات التجارية، وحركة التجارة استيرادا وتصديرا وعلى حركة الاستثمار، وعلى البنوك، وعلى كافة الشركات والوكالات التجارية، بما فيها المبادلات التجارية الدولية بل قد تؤدي هذه الاضطرابات إلى تدخل قوى دولية معينة اهتزت مصالحها، وتأثرت معاملاتها بهذه الاضطرابات .

ومن هنا تحتاج الدول لتفعيل أمن الاستثمار إلى تفعيل منظومه الأمن لديها، خاصة فى مجال الوقاية والحماية من دخول اطراف دولية فى شئونها، خاصة الحكومات الخارجية التى قد تعمل على الحاق اقصى الاذى بأمن الاستثمار فى الدولة، وقد تدفع العديد من المستثمرين إلى اغلاق مصانعهم ومنشأتهم، وايقاف أي مشروعات لهم فى الدولة، ودفعهم دفعا إلى الهرب إلى الخارج .





## **الفصل الخامس**

### **إدارة عمليات أمن الاستثمار**



هناك دائما حالة توازن ما بين الخطر والمائد من جانب، وما بين الأمن والاستقرار الامنى من جانب آخر، ومن ثم فإن تحليل الموقف الامنى، وتحديد مدى تكامل عناصر الأمن الذاتى لاي مقصد استثمارى، يكون بداية السيطرة على مكآمن الخطر التى قد يتعرض لها هذا المقصد الاستثمارى .

ولما كانت المقاصد الاستثمارية تتنافس على جذب الاستثمارات الدولية، وعلى توطین الاستثمارات المحلية، فإنها بصورة أو باخرى تحتاج إلى رسم سياسة امنیه جيدة لضمان عدم تعرض ایا من المستثمرين لای خطر أمنى داهم خاصة وإن نجاح المستثمر فى موطنه الاستثمارى المختار، غالبا ما يدفعه إلى القيام بعمليات:

- تملك لشركات جديدة قائمة فى السوق بالفعل .
  - حيازة واستحواز على اسهم شركات قائمة .
  - دمج شركات قائمة متكاملة معها ومتنافسة معه فى شركته الأصلية .
- وهى عمليات تتجم عنها توازنات جديدة، وحسابات امنیه مستجدة، وتفرض أوضاع على السوق واتجاهاته، الامر الذى قد يدفع إلى تعرض المستثمر ومشروعاته إلى اخطار معينة، ومن ثم يحتاج إلى نوع ارتقائى من الأمن يتفهم طبيعة هذه المخاطر، ويمعمل على السيطرة عليها فى وقت مبكر، ويمعمل على منع وقوعها .
- وحتى یرتقى العمل الامنى فى مجال الاستثمار، يحتاج إلى إدارة فعالة، إدارة قائمة على فكر المنظومات التفاعلية الاستهدافية<sup>(١)</sup> وهو ما يقوم على:
- التخطيط التفاعلى الارتقائى بمنظومة أمن الاستثمار

---

(١) راجع فى ذلك المزيد من التفاصيل:  
JONI. FAY, ENCYCLOPEDIA OF SECURITY MANAGEMENT TECHNIQUES  
AND TECHNOLOGY, BUTTERWORTH. HEINEMANN, ١٩٩٢

- التنظيم التفاعلى المفتوح لمنظومة أمن الاستثمار .
- التوجيه التفاعلى الحافز لمنظومة أمن الاستثمار .
- المتابعة التفاعلية الوقائية لمنظومة أمن الاستثمار .

إن الإدارة الأمنية تعمل على استحضار القوى الكامنة فى الذات الامنية لرجال الأمن ليكونوا مبدعين، وملهمين وتعمل على تنظيم الاستفادة من تلك الطاقات الكامنة لتعظيم الشعور بالخطر والتنبؤ بمصادره وعناصره، ورصد، وتتبع كل منها وتحليلها، والوقوف على أهدافها، ومن هنا فإن إدارة العمل الامنى تأخذ ثلاث مستويات هى :-

- إدارة العمل الامنى الاستراتيجى الدائم .
- إدارة العمل الامنى السياسى للطرف الامنى السائد خلال فترة معينة .
- إدارة العمل الامنى التنفيذى اليومى .

وهو ما يستوجب حضورا امنيا كثيفا ودائما، واستعدادا جاهزيا للتنفيذ الفورى والذي قد يصل إلى حد التعامل التلقائى مع عناصر الخطر ومع قوى التهديد المعادية، وعناصر الاجرام المنظم الذى تم رصدها ومتابعتها، واصبح مؤكداً اتجاهها للعمل الاجرامى .

ويضاف إلى ذلك ما يتطلبه الامر من توفير عناصر ادارية ذات طبيعة ديناميكية حركية فاعله مثل:

- التنسيق التفاعلى بين وحدات الأمن المشتركة فى العملية الامنية من أجل تنفيذ السيناريوهات الامنية المتفق عليها والمختارة.
- تفويض السلطة الادارية إلى المستوى الادنى، لتحقيق مزيد من التفاعلية من أجل تحقيق السرعة الكاملة، والتواجد المؤثر فى موقع الاحداث، والتفوق

على الخصم الاجرامى فى السيطرة عليها وتوجيهها وحرمان عناصر التهديد والخطر من أي ميزة اعلامية أو عناصر ابتزاز قد يحصلون عليها، ووقف تصاعد الخطر الذى يشكلونه اذا ما قد نجحت خطتهم الخداعية، وقاموا بتنفيذ عملياتهم ويستعدون للهروب من موقع الجريمة.

- القيادة الرمزية المقننه والتي تحفز الافراد وتدفعهم على بذل كافة الجهود وبشكل علمى وعملى سليم، ومتقاس هذه القيادة بحدى تقدير العاملين وجبهم للقائد الامنى وللرمز الوطنى للبلاد ومدى اخلاصهم له، واستعدادهم للتضحية بكل شئ فى سبيل الواجب الامنى، وهو ما يعنى اعداد جيد لهم وهى إدارة قائمة على تحويل الرؤية الاستراتيجية بطموحاتها، وأحلامها، وأمالها العريضة إلى حقيقة وواقع فعلى حى ومعاش، وبالتالي لا تقف الإدارة الامنية للاستثمار عند واقع التعامل مع الحدث الامنى بل انها تحدث تكامل عناصر الأمن وتعمل على توفيره ليس فقط لمواجهة الحدث الامنى فى حد ذاته وانما تمتد إلى تحليل ابعاده ودراسة جوانبه المختلفة والتي تشمل ما يلى:

- الاسباب والبواعث التى ادت إلى هذا الحادث أو الحدث .
- العوامل والظروف المحيطة التى صاحبت حدوث الحادث الامنى
- النتائج التى اسفر عنها الحادث الامنى والتي افرزتها مظاهره وأحداثه .

واذا كان البعض ينظر إلى الإدارة الامنية التى سمحت بوقوع الحادث الاجرامى، بانها إدارة سلبية عقيمة، فإنه فى الواقع التحليلى الحديث، لا يوجد نظام حمائى ووقائى كامل، أو لا يخلو من الثغرات، بل ان هناك دائما تسابق ما بين تطور الاساليب الاجرامية، وما بين تطوير اساليب الوقاية والحماية من حدوث الجرائم، ومن ثم فإن هناك دائما اسئلة امنية تطرح نفسها بشدة على رجال الامن، خاصة القادة والمديرين، واهم هذه الاسئلة ما يلى:

- كيف ندبر منظومة الوقاية والحماية الأمنية ؟
  - كيف نحقق أكبر قدر من المرونة الامنية، وضمان التدخل الوقائى والحمائى دون أحداث ارباك أو زيادة عناصر التوتر والقلق والخوف لدى المواطنين والافراد ورجال الأعمال والمستثمرين ؟
  - كيف نزيد فاعلية جهاز الامن، ودون ان يترتب على ذلك زيادة فى التكاليف الامنية، ودون ان يحدث فى الوقت ذاته قصور فى التجهيزات والمعدات والافراد المؤهلين والدربين على العمل الامنى ؟
  - كيف نقوى قدراتنا الامنية، ونجعلها احدى مزايانا التنافسية لجذب مزيد من الاستثمارات والمستثمرين، فى سوق عالمية صعبة يتنافس فيها الجميع على جذب الاستثمارات ؟
  - كيف نحقق اعلى درجات الأمن للمستثمرين، وتضمن لهم حماية العائد المجزى لا استثماراتهم وعدم تعرضها لاي خطر امنى داهم ؟
  - كيف تحفز رجال الأمن على تفعيل افكارهم وطاقاتهم بهدف تحقيق الأهداف الامنية ؟
- إن طرح هذه الاسئلة، ومن خلالها يتم تلمس اوجه القصور التى أدت إلى عدم قدرة نظام الحماية والوقاية من التعامل مبكرا مع اسباب وبرواعث الحادث الامنى، ومنع حدوثه، ومنع كافة العناصر الاجرامية من تنفيذ مخططاتهم<sup>(١)</sup>.
- لقد ثبت يقينا أن العمل الأمنى الارتقائى قائم على كل من قاعدتى: -
- القاعدة الأولى: قاعدة التكامل والتوافق والتنسيق والتعاون والمشاركة بين كافة الوحدات الامنية، والاجهزة ذات العلاقة .

(١) تستخدم الضربات الوقائية المبكرة فى منع حوادث أمن الاستثمار، كما تستخدم أيضا الضربات الاجهاضية فى سبيل تحقيق ذلك

القاعدة الثانية: قاعدة التشبيك القائمة على نظام الشبكات NETWORKS الامنية، والتي تحقق الحضور الفوري، والجاهزية الدائمة، والتفوق فى السيطرة على الاحداث .

ومن ثم فإن إدارة العمل الامنى الحديث، حتى تحقق النجاح فى تحقيق الأمن الشامل لرجال الاعمال، والمستثمرين، تضع أمام عينها الاستراتيجية الدائمة للعمل الامنى، والتي تجيب على عدة اسئلة هامة هي: -

- إلى أين نحن نتجه ؟
- ولماذا نتوجه إلى هذا الاتجاه ؟
- وأى طريق ووسيلة سنتخذ ؟

ومن هنا يتم وضع الخريطة الامنية، واعداد وتدريب وتأهيل وتعليم رجال الأمن وفى الوقت ذاته اقامة المنظومات الامنية الناجحة، وهى عملية ادارية واعية ومدركة ورشيدة، حيث يحتاج أمن الاستثمار إلى إدارة علمية رشيدة قائمة على تخطيط الأمن الاستثمارى والارتقاء به، وتنظيم أمن الاستثمار وتطويره وتطويره وزيادة مرونته، وتوجيه أمن الاستثمار وتحفيزه، ومتابعة أمن الاستثمار وتحديث نظم الوقاية الحماية فإدارة الأمن الاستثمارى إدارة علمية رشيدة وهى إدارة فاعله فى مجتمع الاستثمار ومتفاعلة معه، تأخذ منه وتمطى اليه .

وإذا كان العمل الاستثمارى عملاً ايجابياً والجميع يسمى إلى الحصول عليه، فإنه فى بعض النواحي قد يتخذ ستارا لأعمال إجرامية، بل قد يكون جسراً لعبور عصابات الاجرام المنظم، وعمليات غسل الأموال المجرمه، وقد يمتد ليكون اخطر من ذلك، حيث قد يستهدف تدمير استثمارات قائمة، والدخول فى حرب اسعار، وافلاس الشركات الوطنية القائمة، أو خلق مناخ

استثمارى طارد للاستثمارات المحلية وغير مشجع على دخول أي استثمارات اجنبية .

ويقوم أمن الاستثمار باجراء التحريات عن المستثمرين، وعن نواياهم وأهدافهم الحقيقية، وهى تعتمد على الإدارة العلمية للكوادر البشرية المؤهلة والمدرية تدريباً عالياً، وزيادة كفاءتها فى جمع البيانات والمعلومات، للوقوف على حقيقة عمليات الاستثمارات وهل تتضمن عمليات الاستثمار عمليات أخرى غير مشروعة، أو تخفى وراءها أنشطة إجرامية، أو ممارسات غير قانونية، خاصة فى ظل اتساع نطاق الجريمة وتطور أساليبها، كما أن إدارة أمن الاستثمار لا تقف عند حدود ذلك بل تطور من ذاتها، وتحدث من أساليبها، خاصة فى مجالات:

- ١- إنتاج خدمات الأمن وتحقيقه، وإثباته بشكل عملى تنفيذى سريع، ومؤثر وفعال، وبجودة قياسية مرتفعة، وهو ما يدفع المستثمرين إلى التواجد الاستثمارى وبقاؤه اعتماداً على القدرات الأمنية الكامنة والحقيقة بالإضافة إلى الظاهرة والعلنية .
- ٢- تسويق الانطباع الأمنى، ليس على المستوى المحلى، ولكن على المستوى العالمى أيضاً، وهو ما يؤدى إلى جذب المستثمرين الدوليين للاستثمار فى الدولة، وإلى توطين الاستثمارات المحلية وعدم اتجاهها إلى الخارج .
- ٣- تمويل الأنشطة الأمنية وزيادة كفاءتها وربط الاتفاق بالعائد والمردود، خاصة ما يتصل بأمن الاستثمار، وما يحتاج إليه من توفير موكدات نجاح الأجهزة الأمنية فى معالجة الاخطار / سواء من حيث التجهيزات الأمنية الالكترونية الحديثة، خاصة فى مجال الشبكات بإختلاف أنواعها ومحاور عملها، وأنشطتها أو ما يتصل بالكوادر البشرية عدداً واعداداً وتدريباً وتعليماً وتأهيلاً .



إن ممارسة الإدارة الامنية تحتاج إلى الوقوف أولاً بأول على كل جديد فى علم أمن الاستثمار، وما يعنيه ذلك من معرفة المستجدات والمتغيرات فى عالم جرائم الاستثمار، ومن ثم فاذا كان الأمن والخطر وجهان لعملة الحياة، فإن الجريمة ومقاومتها تحتاج إلى إدارة امنيه على ثلاث مستويات متداخله هى:

المستوى الأول: الإدارة الامنيه للاستثمار على المستوى العام للدولة .

المستوى الثانى: الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى الاقسام والوحدات الجغرافية للدولة .

المستوى الثالث: الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى الحالة الذاتية لرجل الأمن أى، على مستوى رجل الأمن الفردى ذاته .

وفيما يلى عرض موجز للدور الذى تمارسه الإدارة الامنيه فى كل من تلك المستويات.

أولاً - دور الإدارة الامنيه للاستثمار على المستوى القومى العام للدولة:

تعمل الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى الدولة على الحفاظ على كل من المناخ العام للاستثمار، وعلى الطابع القومى للحياه الامنيه والاستثمارية الذى اتخذه الدولة ومن ثم فانها تعمل على:

١ - إدارة الطابع والانطباع الامنى للدولة ككل ممثلاً فى رموزها الوطنية وقياداتها، وزيادة الثقة فى سلطاتها، وقدرتها على الإدارة العامه ممثله فى اربع سلطات رئيسية هى: -

• السلطة التشريعية

• السلطة القضائية

- السلطة التنفيذية
- السلطة الاعلامية والصحافية المستقلة (حرية الحصول على المعلومات والرأى والمعرفة).

٢- تحقيق كفاءة وفاعلية عناصر الجذب الاستثمارى على المستوى القومى، وبما يؤكد ويدعم المكاسب والانجازات الاستثمارية التى تحققت، وإبراز دور القاده وعزمهم على تدعيم عمليات أمن الاستثمار، وعلى توفير كافة انواعالحماية للمستثمر، وتقديم الضمانات اللازمة له .

**ثانياً - دور الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى الاقسام والوحدات الامنية:**  
حيث يتعين على الإدارة تعريف الضباط وأفراد الأمن على مستوى القسم والوحدة الامنيه بالاسلوب الامثل للتعامل مع المستثمرين، وتقهم ظروف العمل الاستثمارى، وتأمين حق المستثمر فى درء الخطر عنه وعن أسرته، وعن مشروعه الاستثمارى، ومن ثم توفير الحماية الكاملة والشاملة له، خاصة عندما يقع مشروعه الاستثمارى فى نطاق القسم أو الوحدة الامنيه، وكذلك تأمين مكان اقامته، هو وافراد أسرته فى نطاق الوحدة أو القسم الجغرافى .

**ثالثاً - دور الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى رجل الأمن:**  
وهى أخطر أنواع الإدارة الامنيه للاستثمار، حيث تتعرف إلى تكوين رجل الأمن ذاته، سواء من خلال ايجاد كل من:

- العقيدة الامنية والوعى باهمية الاستثمار وتأمين المستثمرين .
- المهارة الامنيه فى التعامل مع الاخطار التى قد تهدد الاستثمار .
- القدرة الامنية على التوافق والتعامل السريع مع أي خطر أمنى قد يهدد ايا من المستثمرين أو افراد عائلاتهم المقيمين معه .

إن منظومة التواجد الأمنى المؤثر تحتاج إلى توفير مؤكدات النجاح، وعدم ترك أي ثغرة ينفذ منها عنصر من عناصر الخطر، أو بؤره من بؤر الجريمة، وهو ما يرداد ضرورة واهمية فى مجالات حماية الاستثمار، ووقاية المستثمرين .

#### رابعاً - دور الإدارة الامنية على مستوى المشروع الاستثمارى:

يحتاج كل مشروع من المشروعات إلى رعاية وعناية امنية هائلة لتوفير الحماية والوقاية من اخطار الحريق والسرقه والتزيف والتزوير وعمليات النهب والنصب التى قد تتم عليه خاصة وان اساليب الجريمة تتطور باستمرار ولا تتوقف عند حدمعين، وهى فى كل حالاتها تحتاج إلى تطور مماثل فى جهاز الأمن على مستوى المشروع، سواء لتأمين الممتلكات والاصول والمباني والانشاءات، ولتأمين المعلومات والبيانات، أو لتأمين العاملين، والمتعاملين، وهى عمليات تحتاج إلى يقظة مستمرة من جانب الإدارة الامنية على مستوى المشروع، وعدم السماح بحدوث أي اختراق امنى من جانب المشروعات المنافسة، أو من جانب شبكات التجسس، ومنظمات التخريب التى تقصد الصفقات والمعاملات التى يعقدها المشروع، سواء للسوق المحلية، أو للتصدير، أو لعمليات الحصول على مستلزمات المشروع، وكذلك اسرار تكنولوجيا الاساليب الفنية لحقوق المعرفة .

#### خامساً - دور الإدارة الامنية على مستوى رجل الأعمال المستثمر:

لا يجب أن يترك رجل الأعمال لنفسه ليصبح ضحية لمخطط إجرامى، أو لتنظيم إجرامى معين، وحتى لا يقع ضحية عمليات الابتزاز أو عمليات التحايل أو النصب، أو للصفقات الوهمية، وسرقه امواله، والاستيلاء على هذه الأموال

## المبحث الأول تخطيط عمليات أمن الاستثمار

التخطيط هو فن صناعة المستقبل كما يجب ان يكون، ولا يوجد افضل من الاستثمار مستقبلا لإي دولة، أو لإي مشروع، أو لإي رجل اعمال، ومن ثم فإن تحقيق أمن الاستثمار حاضرا ومستقبلا يرتهن بفن التخطيط .

وإذا كان التخطيط يتطلب تحديد الأهداف، وتوفير الموارد، وحشد الإمكانيات، وتوظيف الطاقات والقدرات، فإنه بصورة أو بآخرى يحتاج إلى تفاعل ايجابي ما بين الرؤية والامال الطموحة، وما بين القدرة على تحقيق هذه الرؤية المستقبلية وتحويلها إلى واقع حى حقيقى معاش فأمن الاستثمار يرتبط ارتباطا مباشرا بالقدرة على جذب الاستثمارات، وتوظيفها، وعلى تطوير المشروعات الاستثمارية القائمة، وعلى امتلاك مزايا تنافسية داخلية وخارجية وغيرها، فالأمن عامل رئيسى لكفاءة الاستثمارات حيث لا يتحقق الأمن عشوائيا، بل يحتاج إلى تدبير محكم، وإلى خطة علمية وعملية لتوفير الاحتياجات والموارد اللازمة والتي يحتاج إليها جهاز الأمن فى عمله، سواء لحماية المستثمرين، أو لحماية مشروعاتهم الاستثمارية، أو لحماية مناخ الاستثمار فى الدولة .

وفى واقع الأمر فإن التخطيط لتحقيق أمن الاستثمار يتم على ثلاث مستويات رئيسية هى:

- المستوى الاستراتيجى العام .
- المستوى السياسى الخاص .
- المستوى التكتيكى التنفيذى .

وكل مستوى من هذه المستويات ينبثق من الأعلى منه، حيث ينبثق المستوى التكتيكي من المستوى السياسى وهكذا فى حين أن المستوى الاستراتيجى ينبثق من الرؤية العليا وفيما يلى عرض موجز لكل منها .

#### أولاً - التخطيط على المستوى الاستراتيجى القومى العام والشامل:

وهو التخطيط لمواجهة أي خطر يهدد أمن الاستثمار على المستوى القومى العام، وهو تخطيط طويل الاجل، شامل، وليس على مستوى العمل التنفيذى يوماً بيوم، وهو تخطيط يتناول معالجة الاخطاء التى تهدد الدولة ككل، وليس قطاعات معينة بذاتها، وهو بشكل الاطار العام الحاكم لكافة أنشطة أمن الاستثمار على المستوى العام القومى ومن ثم تحقيق سبل الوقاية والحماية التى تحقق هذا الأمن .

ومن ثم فإن التخطيط على هذا المستوى يتجنب الدخول فى التفاصيل التنفيذية، أو التعامل مع الخطر على مستوى مشروع معين بذاته .

#### ثانياً - التخطيط على المستوى السياسى لقطاع معين من قطاعات الاستثمار:

وهو تخطيط يهتم بقطاع معين من قطاعات الاستثمار، كقطاع الزراعة، أو الصناعة، أو السياحة، أو البنوك، أو البرمجيات وكل قطاع له خصائصه ومواصفاته، وله ازماته وكوارثه، وله أنواع معينة من الخطر التى تهدده، والتى تختلف عن الاخطار التى تهدد القطاعات الأخرى .

والتخطيط على المستوى السياسى هو تخطيط متوسط الاجل بطبيعة المخاطر التى يرتبط بها التعامل معها .

### ثالثاً - التخطيط على المستوى التكتيكي التنفيذي لمشروع معين بذاته، ولخطر معين بذاته مرتبط بهذا المشروع؛

وهو تخطيط قصير الاجل، يرتبط بالعمل التنفيذي اليومي، والإدارة يوم بيوم، وتجديد الأولويات في توزيع الموارد والحصول على مزيد من الموارد عند الحاجة اليها، وتخطيط توزيع المهام التنفيذية لمواجهة المخاطر، سواء التي حدثت بالفعل، أو المتوقع حدوثها بنسبة تأكيد مرتفعة، مع تقييم مستمر للمخاطر القائمة، والموازنة ما بين المهام Tasks وما بين المخاطر Risks، واستخدام كافة الوسائل لتقليل الخطر، وإيلاء العناية الواجبة لصحة وامان الافراد والجمهور .

ولما كان التخطيط العلمي عمل بالغ الأهمية والضرورة لأمن الاستثمار، فإن البداية هي وضع وتحديد الأهداف الامنية، ثم ترجمتها إلى برامج اداء زمنية ذات توقيتات معيارية قياسية، وتحويل الأهداف إلى واقع، من خلال التنفيذ الدقيق، وبالتالي فإن التخطيط عمل اداري منظم، قائم على الرؤية المستقبلية الطموحة وهو عمل يتم وفقاً للمراحل متتابعة، نعرض لها بإيجاز على النحو التالي:

#### المرحلة الأولى: وضع الأهداف الامنية القياسية

يحتاج القائد الاداري لأمن الاستثمار إلى وضع مجموعة الأهداف الامنية والتي يتعين على جهاز أمن الاستثمار تحقيقها، ويتعين ان تكون هذه الأهداف قابلة للتحقيق، مفهومه، وواضحه وممكنه التنفيذ، واهم هذه الأهداف هي ما يلي:

- مواجهة الارهاب.
- مواجهة انتشار الجريمة المنظمة .

- الحفاظ على سلامة وصحة وحيوية وانتظام عمل المشروعات الاستثمارية .
  - تأمين استقرار نظام العمل والإدارة فى المشروع .
  - دعم التأمين والسيطرة على ممكن الخطر وعناصر التهديد .
- وتحتاج هذه الأهداف أولاً إلى وعى إدراكى شامل ومتكامل بطبيعة المصالح الخاصة بالمستثمر وبالمشروع الاستثمارى، وبالتالي تحديد الأخطار التى تهدد هذه المصالح، وعادة ماقد يذهب المخطط إلى مناطق لم تختبر والى مصالح تهددها أخطار غير مؤكدة .

#### المرحلة الثانية: حشد الموارد والامكانيات اللازمة:

حيث يتعين على مدير أمن الاستثمار ان يعمل على حشد الموارد والامكانيات اللازمة للتصدى للأخطار التى سيواجهها، ووفقاً للأهداف الموضوعية . وفى الوقت ذاته تكوين احتياطات مناسبة من هذه الموارد لمواجهة أي طوارئ، أو أي مستجدات تطرأ أثناء المواجهة الأمنية، ولغرض السيطرة منذ اللحظة الأولى .

#### المرحلة الثالثة: القياس والتقييم والمراجعة المستمرة لدرجة الخطر ومصادره:

وهو ما يحتاج إلى توفير تيار دائم مستمر من البيانات والمعلومات عن الخطر الذى يهدد أمن الاستثمار، وتحليل وقراءة ودراسة جيدة لتغيراته ومستجداته، وكل ما يطرأ على مسرح العمليات، أو يصيب دوائر الاستثمار، سواء على المستوى القومى، أو على مستوى المشروع الاستثمارى، أو على مستوى رجل الأعمال المستثمر .

#### **المرحلة الرابعة: توزيع المهام على فرق المهام الأمنية:**

وهو ما يطلق عليه عملية الاسناد Assignment والتي من خلالها تتحدد الأعمال والوظائف والواجبات التي يقوم بتنفيذها كل فرد من افراد فريق المهام الأمنية، والذي يقوم بتنفيذها، وفي إطار سيناريو معد مسبقا وبالتنسيق مع باقى افراد فريق المهام الأمنية المتولى التعامل مع الخطر أو مع مصدر التهديد المحدد لهم .

#### **المرحلة الخامسة – متابعة التنفيذ وتقييم النتائج وتصحيح المسارات اذا لطلب الامر:**

حيث يحتاج الامر إلى الوقوف أولا باول على تطورات الوضع الامنى، ومدى نجاح فريق المهام الأمنية فى التصدى للخطر أو التهديد الذى يتعرض له أمن الاستثمار، ومدى براعة وحسنة ومهارة اعضاء الفريق فى إنجاز المهام الموكولة اليهم، خاصة فى الوقت المحدد وبالتكلفة المحددة، ومدى النجاح فى وضع نظام وقائى حمائى يحول دون حدوث هذا الخطر مرة اخرى .



## المبحث الثانى

### تطوير الهيكل التنظيمى لأمن الاستثمار

أدى تطور أساليب الجريمة وظهور أنواع جديدة من الإجرام، واتجاه الجريمة لتصبح دولية، ولجوء بعض الدول إلى الاستعانة بعصابات المافيا الدولية، خاصة فى عمليات الاضرار الإقتصادى العمى بمصالح الدول المعادية، ابتداء من تزيف عملتها ومستنداتها، ونهب اموال جهازها المصرفى، وافلاس شركاتها، وإيقاف جاذبيتها الاستثمارية .

أدى ذلك كله إلى حتمية وضرورة البنيان المنظموى لنظام أمن الاستثمار، واستخدام هياكل تنظيمية مفتوحة، بدلا من تلك الهياكل الجامدة، والتي تجمع ما بين التوافق مع حركتى تطوير ادوات مكافحة الجريمة، وبين الاتجاهات الحديثة فى العمل الامنى، فقد فرضت هذه الاتجاهات ذاتها من خلال عدة محاور رئيسية هى:

المحور الأول: تطور الفكر الأمنى وانتقاله إلى الوسائل الاستباقية والاجهاضية لمخططات الجريمة، وحرمان منظمات الاجرام من القيام بالعمل الاجرامى .

المحور الثانى: تعدد مجالات عمل أمن الاستثمار، خاصة مع تعدد مجتمع الاستثمار، واختلاف رؤاه، ومخططاته .

المحور الثالث: وجود شرطة الانطباع الذهنى والصورة الذهنية وما يتصل بها من جوانب فكرية وتحليلية، خاصة ما يتصل بالنسق الاستثمارى واشكالها الاستثمار .

لقد ساعدت هذه المحاور على تطوير الهياكل التنظيمية لجهاز أمن الاستثمار، وهو ما يستوجب اتصالا وتوصلا ما بين اجهزة أمن الاستثمار

القائمة فى عالمنا العرصى، وما بين اجهزة أمن الاستثمار فى العالم المتقدم، وهو يشمل نوعان من التواصل هما:

**النوع الأول:** تواصل حضارى فى تطوير اساليب الامن، وارتقائها وابتعادها عن اساليب العنف .

**النوع الثانى:** تواصل علمى انسانى يأخذ فى ابعاده وجوانبه طبيعة العلاقات ما بين البشر بعضهم البعض .

فالعلاقات التنظيمية هى علاقات تفاعل واتصال، وليست علاقات تنافر أو قطعية أو انفصال ومن هذا التفاعل متطور نظم التعامل مع الجريمة، سواء كانت جريمة فردية أو جريمة منظمة، ومن ثم فإن الهيكل التنظيمى لا جبهة الأمن دائمة التطور، سواء فى أنواع الوظائف التى يضمها الهيكل التنظيمى، أو فى توصيف الوظائف ذاتها، والمستويات والواجبات والمهام والاعمال التنظيمية المحددة لكل وظيفة ويتم معالجة العوامل التنظيمية لعمل أمن الاستثمار من خلال الاختيار الذكى ما بين نطاقين نظاميين اساسيين هما:

**النظام الأول: نظام المركزية:**

حيث يعود كل قرار إلى سلطة مركزية .

**النظام الثانى: نظام اللامركزية:**

من خلال تفويض السلطات المركزية إلى مراكز متعددة لأمن الاستثمار تنشأ على مستوى المحافظات واماكن الاستثمار، خاصة المناطق الحرة .

وعلى هذا فإن التنظيم الجيد لأمن الاستثمار يعمل على توفير الأمن من خلال تأكيد ما يلى:

١- تطوير نظام الامن، وخطط رد الفعل، وبما يعنيه ذلك من بناء وتأسيس نظام جيد للانذار المبكر، قائم على ايجاد نقاط اتصال محدثة up-to

points of contact داخلية وخارجية، وبصفة خاصة مع الجهات الاستثمارية والأمنية ذات العلاقة .

٢- تكوين وإعداد وتطوير فرق أمنية فعالة لأمن الاستثمار، فرق تكون لديها كافة الإمكانيات والموارد والتسهيلات الكافية لتسهيل وتحقيق مهمتها، وبما يعنيه من أجهزة والآلات ومعدات تكون في حاجة إليها .

## المبحث الثالث

### توجيه ومتابعة عمل أمن الاستثمار

تتداخل وتتشابك اولويات العمل الامنى تحت ضغط الحوادث، وتحت ضغط الكوارث التى يتعرض لها أمن الاستثمار، وكذلك مع تعدد مصادر التهديد، وتنوع الاخطار التى يتعرض لها أمن الاستثمار، وما يطرأ وما يستجد على المواقف الامنية من عمليات خطره

ويحتاج العمل الامنى بصفة عامه، وأمن الاستثمار بصفة خاصة إلى توجيه قوى العمل الامنى حتى لا تصبح عملياتهم الامنية عشوائية، وحتى لا يصبح العمل الامنى ارتجالا، بل يتعين دائما ان يكون العمل الامنى موجها توجيهيا جيدا إلى هدف معين، ومحدد، وتنفق عليه، سواء كان الهدف هو:

- حماية مناخ وجو الاستثمار فى الدولة .
- حماية المشروع الاستثمارى .
- حماية رجل الأعمال والمستثمرين .

وكلما كان التوجيه فاعلا وحافزا ومؤثرا على الاداء خاصة اداء الفريق الامنى المكلف بمهمة امنية معينة، كلما كان محققا لأهدافه ومنجزا للمهام الامنية التى تم تحديدها بدقة وبالتالي فإن التوجيه يتضمن استخدام العديد من الادوات الادارية، والتى اهمها ما يلى: -

- ١- الاوامر الادارية .
- ٢- التعليمات الادارية .
- ٣- التوجيهات العامه الادارية .
- ٤- النظم الادارية .

٥- الضوابط الادارية .

٦- التقارير الادارية .

٧- الاجتماعات الادارية .

٨- الباب المفتوح .

٩- الزيارات والجولات الادارية الميدانية .

وتستخدم هذه الادوات جميعها أو أي منها وفقا ومهارة القائد الادري الامنى الذى يشرف على أمن الاستثمار، ويقوم بإدارة وتوجيه العمليات الامنيه لتوفير الأمن لكل من الدولة المضيفة للاستثمارات، وللمشروع الاستثمارى، وللمستثمرين، وهو ما يحتاج إلى التعرف على طبيعة هذه الادوات على النحو التالى:-

#### أولاً - الاوامر الادارية

تعد الاوامر الادارية من أهم اساليب التوجيه فى العمل الامنى بصفة عامة، وفى أمن لا استثمار بصفة خاصة، وكلما كانت الاوامر الادارية واضحة وقاطعة، كلما كانت محققة لفاعليتها، خاصة اذا ما كانت وسيلة ابلاغ الاوامر سريعة وفعالة وتتعلق الاوامر الادارية بالاحداث الجارية وبالظروف والمتغيرات والمستجدات الامنية ومن ثم يتضمن ما يجب عمله ازاؤها . وكيفية سد الثغرات الامنية

#### ثانياً - التعليمات الادارية

حيث غالبا ما تكون التعليمات الادارية منصوص عليها فى لوائح العمل، وفى نظام العمل الامنى لأمن الاستثمار .

### ثالثاً - اللوجيستيك العامة والإدارية:

وهي توجيهات تصدرها إدارة أمن الاستثمار لتكون بمثابة مرشدا للعمل الامنى، وموجها للعاملين فى مجال أمن الاستثمار، وبمثلة قواعد عمل اساسية . ويقوم مدير أمن الاستثمار الذكى باستخدام مناهج وادوات علم الإدارة بالتجوال، فهو لا يضع فى مكتبه المفلق عليه، ولايستند أو يركن كثيرا لنظم الإدارة عن بعد، بل من وقت إلى آخر يقوم بالتجوال الميدانى ويتابع عن قرب مدى الجاهزية الامنيه، ومدى اليقظة والاستعداد الامنى لمعالجة الاخطار وسد الثغرات الامنية .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى، كان القيام بعمليات المتابعة، خاصة من أجل تحقيق الوقاية ومنع حدوث الجريمة Crime Prevention يتطلب من مدير أمن الاستثمار القيام بما يلى:

- ١- تقييم الخطر والتهديدات التى من المحتمل ان يتعرض لها أمن الاستثمار بمجالاته ومنافعه المختلفة Risk Assess Ment Of threats وبصفة خاصة ما يتصل بأنشطة التشغيل للأعمال القائمة Business Operations .
- ٢- اعداد تقارير تأكيد الادراك الامنى Awareness Reports عن اساليب ومستجدات الاجرام المنظم، والوسائل التى يلجأ اليها فى تخريب أمن الاستثمار .
- ٣- متابعة العمل والنشاط المعادى عن قرب ووضع الوسائل المكافئة والمضادة لمخططاته التى تستهدف أمن الاستثمار، والحيولة دون حدوث هذه المخططات .
- ٤- دراسة الخسائر القصور التى قد تحققها منظمات الجريمة المنظمة ووضع الخطط التى تحافظ على أمن الاستثمار بكافة جوانبه التى يحتمل ان

تصل إليها هذه الخسائر وكيفية التقلب على الآثار السلبية لهذه الخسائر ان حدثت .

٥- وضع خطط الرد والاستجابة، ومراجعة هذه الخطط باستمرار، وادخال التحسينات والتطويرات عليها بما يتعادل مع تطورات ومستجدات الخطر، وعلاقات الجريمة المنظمة يقوى الخطر والتهديد لأمن الاستثمار

٦- مراجعة اجراءات الأمن وترتيباته، ومدى كفايتها وكفايتها لتحقيق أمن الاستثمار، ومدى فاعلية الاجهزة الادارية والمكاتب المكلفة بهذا الامر، سواء على المستوى القومى العام، أو على المستوى الجزئى الخاص وسواء كانت تابعة لا جهاز الدولة، أو كانت تابعة لوحدات قطاع الأمن .

٧- تدريب العاملين، جميع العاملين فى المنشآت، من أجل تحقيق الوعى والادراك الامنى، وزيادة فاعليتهم فى مواجهة المخاطر والتهديدات، وزيادة قدرتهم على التعامل مع الخطر الذى يهدد أمن الاستثمار، وبما يعمل على الوصول إلى:

- اتصالات فعالة اثناء الازمة الامنية .
- علاقات جيدة مع وسائل الاعلام .
- انشاء الخسائر إلى أو فى حد ممكن .
- وحدة مجتمع العاملين وترابطهم فى مواجهة الخطر الامنى .





## **الفصل السادس**

### **تقييم مدى كفاءة أمن الاستثمار**



يعد الرصد، والتتبع، والقياس، والتحليل للظواهر الامنية، احدى الادوات الهامة لرجل الأمن المحترف، فالأمن لم يعد أمر يمارسه الهواه والمتحذلقين، بل أصبح علم وحرفته يمارسها الخبراء والمتخصصين، كما ترصد من اجلها المليارات من المبالغ، سواء فى صورتها الوقائية الاستباقية، أو فى صورتها العلاجية، والتصحيحية واذا كان هذا ينصرف بصفة عامه إلى الأمن بافرعه المختلفة، فإنه يزداد بدرجة اهمية أكبر فى أمن الاستثمار بتخصصاته الاعمق، والاكثر ارتباطا بكل من المستثمر، وبالمشروع الاستثمارى، والدولة المضيفة للاستثمار وهى جميعها تجتاحها المخاطر، وهى جميعها تتعرض للاخطار .

وتعد ادوات القياس من أهم الادوات التى يستخدمها رجل الأمن فى التعرف على الظواهر الاجرامية، وفى تحديد وهل هى مازالت فى مراحل الاعداد الجريمة والتخطيط لا ارتكابها وتجميع العناصر اللازمة، أم دخلت بالفعل إلى مرحلة التنفيذ وهل من المناسب اجهاض المخطط الاجرامى مبكرا والقضاء على كافة عناصره واحتمالاته، أم الابقاء عليهم إلى حين تحركهم واتجاههم القصدى والعمدى إلى ارتكاب الجريمة، وتوفير الاركان القانونية للقبض عليهم وتقديمهم للعدالة .

وتتقسم ادوات القياس إلى مجموعتين اساسيتين هما:

المجموعة الأولى: مقاييس وصفية موضوعية

المجموعة الثانية: مقاييس احصائية كمية .

نظراً لاهمية أمن الاستثمار فقد أصبح خاضعا للقياس المنهجى، ووفقا لعوامل موضوعية ومادية ملموسة ومحسوسة يمكن رصدها، وعادة ما يتم

تصميم هذه المقاييس وفقاً لعوامل محلية، وكذلك وفقاً لمقاييس دولية متعارف عليها، ويشمل ذلك المقاييس الآتية: -

### المقياس الأول

مدى المام رجال الأمن بصفة عامة ورجال الأمن الإقتصادي بصفة خاصة بمفهوم أمن الاستثمار، وبالجرائم التي تتعرض لها عمليات الاستثمار، وطرق الوقاية والحماية منها، ومدى القدرة على توفير هذه الحماية والوقاية وبتكلفة وشروط قياسية ومدى قدرتهم على متابعة كل جديد يحدث، وكل تطور يطرأ في هذا المجال<sup>(١)</sup>.

### المقياس الثاني:

مدى وجود جهاز متخصص لأمن الاستثمار، ومدى كفاءة وكفاية هذا الجهاز لتحقيق هذا النوع من الأمن، ما يرتبط به من عناصر:

القدرة على التعامل مع المواقف الأمنية المختلفة التي يتعرض لها أمن الاستثمار، سواء على مستوى الدولة، أو المشروع، أو رجل الأعمال.

الجاهزية والاستعداد للتدخل الفوري عند حدوث خطر أو عند الشعور بهذا الخطر قبل الحدوث.

مدى الاستباقية والقدرة على ضرب المخططات الإجرامية قبل حدوثها، ومدى القدرة على افشال المخططات الإجرامية قبل تنفيذها.

---

(١) أصبح مجال أمن الاستثمار من المجالات البحثية، والتي تتناول العديد من الجوانب الجديدة، مثل أمن رجال الأعمال وحمايتهم من الفضائح، وأسس معها فرع من فروع أطلق عليه أمن الفضائح SCANDALS SECURITY وهو ما يتصل بمنع وقوع الفضائح التي قد تهدد رجل الأعمال ومستقبل مشروعاته، وكذلك حمايته من الوقوع ضحية الفولية والاغراء، وضحية التهديد، وضحية لممارسات تهز مركزه الاجتماعي والمالي

### المقياس الثالث

مدى توافر الامكانيات المادية والتجهيزات العلمية والادوات التي تمكن رجال الأمن من مكافحة جرائم الاستثمار، ومن ملاحقة ومطاردة المجرمين وتحقيق الأمن الوقائي والحمائي، وبالتالي تجنب المشروعات ورجال الأعمال تكاليف حدوث الخطر، وما قد يترتب عليه من توقف للمشروع وفقده اقتصاديات انتاجه وتسويقه، وتراكم الديون عليه وتعرشه، خاصة أدوات:

- الرصد الامنى - الملاحقة الامنية

- التتبع الامنى - التدخل الامنى السريع

ومن هنا يمكن القول ان أمن الاستثمار بمفهومه الشامل وإطاره المتكامل، يقوم على تحديد المجال الامنى الذى يرتبط بمعالجة مصادر الخطر، وعناصر التهديد التى تواجه المستثمرين ورجال الأعمال عند استثمار اموالهم فى مكان معين، وفى سوق معين، وفى دولة معينة، وحمايتها من التعرض لاي مخاطر قد تودى إلى هلاكها أو إلى ضياعها، أو فقد مردودها فأمن الاستثمار عنصر شديد الأهمية والحيوية فى منظومة الأمن الشامل، وهو بذلك له ثلاث دوائر رئيسية، كل منها متداخل فى الاخر وهى:

- أمن المستثمر ورجال الأعمال .
- أمن المشروع والنشاط الذى يمارسه .
- أمن الدولة والمجتمع الذى يعيش فيه المشروع ورجال الأعمال .

## المبحث الأول

### المقاييس الكمية لأمن الاستثمار

يحتاج متخذ القرار الأمن من وقت إلى آخر إلى الوقوف على مدى كفاءة جهاز الأمن، ويستخدم في ذلك التقييم عدة أنواع من المقاييس الكمية العددية وأهمها المقاييس الآتية:

#### المقياس الأول

عدد الجرائم التي ارتكبت مقارنة بعدد الجرائم خلال الفترات السابقة واتجاهها العام نحو الزيادة أو النقصان، وحجم الخسائر المترتبة عليها، ومن القائم بها .

#### المقياس الثاني

عند الجرائم التي تم التوصل إلى القائمين فيها والقبض عليهم، وتقديمهم الى العدالة، والحكم عليهم بالجزاء الرادع .

#### المقياس الثالث

سرعة الكشف عن الفاعلية (عدد الساعات / الايام)، ومعرفة من هم الفاعلية الحقيقية، ومن العقل المدبر، ومن يقف وراء المخططات الاجرائية التي تستهدف أمن الاستثمار .

#### المقياس الرابع

المقاييس الارتباطية التي تربط ما بين معدلات حدوث الجرائم ومن:

- الزيادة في الناتج القومي الاجمالى للدولة .
- الزيادة في الدخل .

- الزيادة فى نفقة المعيشة .
- الزيادة فى الاسعار .
- الزيادة فى معدل البطالة .

### المقياس الخامس

المقاييس المقارنة، سواء كانت مقارنة زمانية أو مقارنة جغرافية مكانية، أو مقارنة نوعية حسب نوع الجرائم التى ترتكب ضد أمن الاستثمار

وتتم عملية القياس لتحقيق عدة أهداف رئيسية أهمها معرفة مدى قدرة جهاز أمن الاستثمار على تحقيق هذا الأمن، وقدرته على ملاحقة التطور النوعى فى الجرائم، ومكافحة الاجرام الفردى والمنظم والدولى، وبصفة خاصة بعد ان حدث تطور خطير فى عالم الجريمة، واصبحت جرائم الاستثمار تمثل شكل من اشكال الصراع الدولى على جذب المستثمرين إلى داخل كل دولة، واصبحت عمليات المناقصة تدفع كل دولة إلى:

- توفير عناصر جذب قوية فى اراضيها لجذب الاستثمار .
  - توفير عناصر طرد قوية فى اراضى الدول الأخرى لفرد المستثمرين منها .
- ومن خلال قوى الجذب وقوى الطرد تظهر فى الافق الجريمة التى يتعرض لها أمن الاستثمار .

إن المخططات الاجرامية الحديثة أصبحت ذات تنوع كثيف تحتاج إلى:

- رصد كل ما يحدث ويطرأ على الموقف الامنى للمشروع والدولة الاستثمارية.
- تتبع الاحداثيات المرصودة ومتغيراتها ومستجداتها عن قرب وبذكاء .
- قياس التطور الذى يحدث للمتغيرات، ومعرفة معدلاته، ومدى قوته .

- تحليل الأبعاد والجوانب والعناصر والأجزاء التي تشكل وتضع هذه المتغيرات.
- استخراج مؤشرات اتجاهية عامة تساعد على التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً .
- فهم طبيعة الموقف الأمني الراهن وعناصر القوة والضعف القائمة فيه .
- ادراك أهمية معالجة عناصر الخطر ووضع خطة التدخل للحماية والوقاية .
- ثم تعامل معها بشكل ذكي مأكراً .

ومن ثم فإن القياس أصبح ضرورة لمكافحة الجريمة التي يتعرض لها أمن الاستثمار، سواء كان قياس كمي مجرد، أو كان قياس نوعي له علاقاته الامتدادية. ولعل تحليل الاحصاءات المختلفة عن الجرائم التي يتعرض لها أمن الاستثمار وتساعد على معرفة اتجاهات هذه الجرائم، وعلى ادراك وتحديد التطور الذي اصاب ولحق بها .



## المبحث الثاني

### المقاييس الرمزية لأمن الاستثمار

يقوم الرمز بدور خطير في تأكيد أمن الاستثمار، فالرمز يجمع عادة ما بين المقاييس الكمية، وما بين المقاييس النوعية، وهو في إطاره الكمي يشمل الاطار المادى للموس المحسوس للرمز، وفي مضمونه النوعى يطلق العديد من الدوافع والنوازع، ويخاطب العديد من الحاجات والرغبات، كما انه يوجه العواطف والاحاسيس ويرتبط المقياس الرمزي لأمن الاستثمار بثلاث جوانب رئيسية هي:

#### الجانب الأول: قياس الصورة الذهنية الرمزية لأمن الاستثمار:

حيث تقوم الصورة الذهنية image بدور بالغ الخطورة والاهمية في تحقيق أمن الاستثمار، وفي توفير عناصر الجذب الاستثمارى للمستثمرين الاجانب، وكذلك زيادة طمأنة المستثمرين المحليين، وزيادة استثمارات كل منهم فى الداخل الوطنى، وتفضيله عن الخارج الاجنبى، وهو أمر بالغ الأهمية والضرورة فى زيادة الشعور والادراك بالرمز الذى تم اختياره واستخدامه، خاصة ان هذا الرمز المختار كثيراً ما يكون عاملاً حاسماً فى التعامل مع الخطر الامنى، سواء بالنسبة لعنصرين أو مجالين اساسيين هما:

#### المجال الأول: مجال رد الفعل تجاه الخطر الذى يواجه أمن الاستثمار

المجال الثانى: مجال استعادة حيوية المشروعات بعد حدوث الخطر واستعادة النشاط Recovery

#### الجانب الثانى: قياس الانطباع النفسى impactالرمزى لأمن الاستثمار:

حيث يعمل الانطباع النفسى المتولد داخل النفس البشرية عن أمن الاستثمار، إلى تأكيد الصورة الذهنية، وفى الوقت ذاته تحريك الدوافع والفرايز

والحاجات لدى رجل الأعمال المستثمر من جانب، وتوليد مجموعة من القنوات content لدى الجمهور المخاطب، سواء كان من المستثمرين المباشرين لا إنشاء مشروعات جديدة، أو كان مستثمرا يشتري اسهم متداولة لشركات قائمة .

الجانب الثالث: قياس الاثر المتولد عن أمن الاستثمار:

حيث إن أثر effect، أمن الاستثمار يقاس بمدى النجاح في جذب استثمارات جديدة، وليس فقط في الاحتفاظ بالاستثمارات الحالية، ومن ثم تقاس معدلات الجذب بعدد المشروعات الجديدة، ويحجم الاستثمارات، ويحجم اعادة الاستثمارات، وتراكومات الاستثمار وهو ما يشمل ثلاث مجالات رئيسية هي:

المجال الأول: إيجاد وتوليد القيمة المضافة .

المجال الثاني: أحداث التكوين الرأسمالى .

المجال الثالث: زيادة معدلات التراكم الرأسمالى .

### المبحث الثالث

#### المقاييس النوعية لأمن الاستثمار

يتعايش الإنسان مع الخطر، ففي كل لحظة يعيشها الفرد هناك خطر ما يهدده، وهناك مخاطر تتوعدده، وكلما كان الخطر والمخاطر مرتفعة، كلما كان هذا الإنسان عازفاً عن المضي قدماً إلى الامام، وكلما شعر بالأمن والطمأنينة، كلما استطاع ان يبدع ويتقدم إلى الامام، ومن هنا كان لا بد من ايجاد مجموعة من المقاييس النوعية لقياس مدى كفاءة ونجاح أمن الاستثمار في تحقيق أهدافه، وأهم المقاييس النوعية ما يلي:

#### المقياس الأول - مدى الشعور بالراحة والطمأنينة لدى المستثمر:

وهو من أهم وأخطر المقاييس النوعية التي يقاس بها مدى نجاح أمن الاستثمار في تحقيق أهدافه، وهو مقياس جيد وناجح تماماً في الوصول إلى كفاءة أمن الاستثمار من حيث:-

- قياس قدرة المستثمر على الاستمرار في مشروعه المالى وعدم تخليه عن هذا المشروع.
- قياس مدى صمود المستثمر ودفاعه عن مشروعه الاستثمارى .
- قياس مدى فتاعة واقتناع المستثمر بما قام به نقلا من استثمارات وعدم احساسه بالاسف أو الندم أو المراه على القيام بهذا الاستثمار وقبوله للمخاطر التي حدثت له .

### المقياس الثانى - مدى الاحساس بالتفاوت والاقبال على الاستثمار

واعادة استثمار الارباح فى ذات النشاط أو فى أنشطة أخرى .

حيث يرغب المستثمر الفرد، أو المستثمر الجماعى فى زيادة مكاسبه وارباحه من خلال اعادة استثمار ارباحه التى تحققت عن استثماراته، سواء فى ذات المشروع، أو فى مشروعات أخرى مماثلة، أو متكاملة مع مشروعه الاصلى، أو فى مشروعات جديدة تماما .

### المقياس الثالث: مدى الجاذبية والسمعة التى اكتسبها النشاط

الاستثمارى والمستثمر .

ومدى وجود التفاعل الحيوى ما بين جهاز الأمن وبين المستثمرين، خاصة وان النشاط الاستثمارى متكامل، وبمعنى آخر مدى قدرة جهاز الأمن على توفير التوازن الادائى والاتساق التفاعلى بين العناصر والمكونات الامنيه الاتية:

#### العنصر الأول:

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر الانتاج، سواء كان الاستثمار فى الإنتاج السلعى، أو الإنتاج الخدمى، أو الإنتاج الفكرى .

#### العنصر الثانى:

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر التسويق، سواء كان الاستثمار فى مجال بحوث السوق أو فى مجال تطوير المنتجات، أو فى مجال ترويج المنتجات بالاعلان أو الاعلام أو بالبيع الشخصى، أو فى مجال التسعير، أو فى مجال التوزيع المحلى والدولى .

### العنصر الثالث:

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر التمويل، وما يحققه الأمن من توازنات فى الهيكل التمويلي، ومدى سلامة هذا الهيكل، ومصادر التمويل، ومدى كفايتها وكفائتها .

### العنصر الرابع:

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر الكوادر البشرية، من حيث توفير الافراد الذين يحتاج اليهم المشروع الاستثمارى سواء بالكم والعدد المناسب، أو من حيث التأهيل العلمى، أو من حيث الخبرة والمعرفة والدراية



## الفصل السابع

### متى يتحقق أمن الاستثمار؟





لا يتحقق الأمن مطلقا إلا عندما يختفى الخطر، وبمعنى آخر ان لا يكون هناك مصدر تهديد على الاطلاق، وهو أمر يصعب تحقيقه، فى الحياة العملية، فى واقعنا المعاصر، خاصة مع تعدد مصادر الخطر والتهديد حيث تتصاعد الاخطار وتتويع المخاطر، كلما زادت تعقيدات الحياة واتسعت الانشطة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وبالتالي فإن الخطر قائم، وعلى الأمن أن يقابله، وأن يتفوق عليه، كلما زادت مصادر الخطر، وتويعت مصادر التهديد .

وبالتالى فإن مكافحة الخطر، لا تأتى بالقضاء تماما عليه، بل بالقضاء النسبى عليه، فالخطر نوعان هما:

النوع الأول: خطر ظاهر مكشوف ومعروف .

النوع الثانى: خطر كامن غير مكشوف وغير معروف .

وبالتالى فإن الخطر الكامن غير المعروف - كثيرا ما يتسلل عبر الثغرات الامنيه، خاصة عندما يستغل مواطن الضعف الداخلية، والخيانة الداخلية، فى الشركات والمشروعات، وبالتالي يصعب القضاء عليه تماما، وانما يتم التحكم فيه بدرجات نسبية معينة، وبمعنى اخر ان على جهاز الأمن ان يعايش الخطر، وان يتعايش مع مصادر التهديد، فالخطر قائم ومستمر، والتعامل معه دائم أيضا ومستمر، وبالتالي فإن تحقيق الأمن والامان الكامل أمر يرتهن بالظرفيات، أو بالظروف المكانية والزمانية . وبمقدار التطابق ما بين الأمن الخطر فالأمن الخطر وجهات لعملة واحدة، ولا يعيش احدهما إلا بالآخر . و على حساب الآخر، وبما تحققه عصابات الاجرام المنظم من تطوير فى الوسائل وادوات الجريمة وما يستطيع ان تنكره من خطط اجرامية لا ختراف التجاوز ووسائل الأمن .

ومن ثم فإن الاستقرار الامنى، وإن كان يعد هدفا دائما ومستمرا وواجب التحقق، إلا انه هى ذات للحظة عمل وشغل دائم ومستمر يتصف بالآتى:

- دائم اليقظة .
- دائم الانتباه .
- دائم التحرك .
- دائم الفاعلية .
- دائم السبق .

ومن هنا فإن أمن الاستثمار، عمل تفاعلى، وهو عمل منظم وموجه، وهى الوقت ذاته عمل دائم الارتقاء والتطور، يعتمد على الابتكار وعلى التحديث، وعلى التطور، سواء فى الوسائل والادوات الامنية، أو فى الطرق والمناهج الامنية، أو فى الاساليب والبرامج الامنية، فأمن الاستثمار، هو أمن الإقتصاد بكامله، بكافة قطاعاته ومجالاته ونظمه .

إن مواجهة التحديات الامنية المتزايدة فى عالم المال والاستثمار أصبحت إحدى ضرورات جهاز الأمن بافرعه المختلفة، فالعشوائية الاتجارية غير المسؤلة لم تعد صالحة للاستمرار، وأن العلم أصبح هو المدخل الوحيد للتعامل مع هذه الظروف الامنية باخطارها المتصاعدة .

وبالتالى نحن فى حاجة إلى إدارة امنية حديثة قادرة على التعامل مع اخطار اليوم، تلك الاخطار التى أصبحت تعاقدها فى الخفاء، وترصد من أجل توافراتها ملايين الدولارات، ومن ثم يحتاج أمن الاستثمار إلى كل من:

- الإدارة التفاعلية .
- الإدارة الابتكارية .

- الإدارة الموقفية .
- إدارة الازمات .
- الإدارة الاستراتيجية .

وهو ما يحتاج أيضاً إلى تفعيل كافة الجوانب المرتبطة بالسؤال الرئيسى متى يتحقق أمن الاستثمار؟

إن بناء الثقة فى أي دولة استثمارية لا يتوقف فقط على قدرتها على جذب الاستثمارات الدولية اليها، بل وعلى أيضاً مدى قدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات، وفى الوقت ذاته على حسن معاملة المستثمرين، وعلى توفير الأمن لهم .

## المبحث الأول

### الصورة النموذجية المثلى لأمن الاستثمار

كل شيء يتغير، الخطر يتغير ملامحه، والتهديد تتغير صوره واشكاله، ويحتاج كل منها إلى ملاحقة، ليس فقط للجريمة التي تم ارتكابها، ولكنها هو الأهم لا اختراع الوسائل والطرق والمناهج التي تكفل منع حدوثها، أو تحد من خطر هذا الحدث، وان تجعل الجميع تحت السيطرة حتى يحدث الأمن، ويشعر الجميع بانهم بعيدا عن الخطر، أي انه عندما يصبح كل شيء تحت السيطرة الامنية، تتحقق الصورة المثلى لأمن الاستثمار، فالسيطرة على مكان الخطر ومصادر التهديد تعطى القدرة على التعامل مع متغيرات ومستجدات الاستثمار، خاصة ان الاستثمار يحتاج إلى وقت حتى يعطى عائدا ويولد مردود . ومن ثم فإن هناك دائما احتياج من أجل:

- تحسين الصورة الامنية .
- تطوير الوسائل الامنية .
- الارتقاء بالفن والمهارة الأمنية .

وتعمل الصورة الأمنية النموذجية المثلى على تنمية عناصر الجذب الاستثمارى خاصة وان الاستثمار يرتبط ارتباطا مباشرا بالصورة لذهنية IMAGE عن الامن، وهو ما يحتاج إلى عناصر تقيمه اهمها العناصر الآتية:

- السرعة فى التواجد فى مواقع الاحداث .
- الجاهزية فى التعامل مع عناصر الخطر .
- الكفاءة فى تحقيق الأمن والقضاء على الخطر .

إن خير أمن هو عدم وجود رجل الامن، أو بمعنى آخر عدم الاحساس باهمية وضرورة وجود رجل أمن أو نظام أمن حيث تعم الطمأنينة، وتطمئن النفوس، ويزال أي شعور بالخوف أو القلق من الحاضر أو من المستقبل، فكل نشاط استثماري يحتاج إلى الاستقرار، ويحتاج إلى الأمن تفاعلا وتكيفاً، واتصالا وتوصلا .

إن هناك ثلاث جوانب للصورة المثلى لأمن الاستثمار، وهي ترتبط وتتعلق بمدى السرعة والجاهزية والكفاءة في تحقيق العناصر الثلاثة الآتية:

#### العنصر الأول:

منع حدوث التهديد والخطر الامني Prevention وبالتالي تجنب خسائره، وتحقيق الوقاية الكاملة من هذه الخسائر .

#### العنصر الثاني:

التحرى والتحقيق للوصول إلى الفاعل ومعرفة من قام بمساعدته وتأيبده ودعمه واهداف كل منهم، Detection .

#### العنصر الثالث:

رد الفعل والاستجابة وطريقة التعامل مع الاحداث الامنية المختلفة Responses . وعادة ما يحتاج أمن الاستثمار إلى بناء نموذج، يتم القياس عليه، ويتم الاهتداء به .

## المبحث الثاني

### الصورة التفاعلية لأمن الاستثمار

تطورت الجريمة فى عصر العولمة الاجتياحية تطوراً كبيراً، واتخذت انماط اجرامية غير مسبقة، وغير معهودة من قبل، واصبحت جرائم الاستثمار تتجاوز الجرائم الاعتيادية خاصة جرائم:

- النصب الدولى .
- الإحتيال الدولى .
- الفسح والتدليس الدولى .
- التزييف والتزوير الدولى .
- الخطف والتهديد الدولى .
- تجارة المحرمات الدولية .
- التهريب الدولى .
- تبييض وغسيل أموال الجرائم الدولية .

ومع تطور وسائل الجريمة واتخاذها اشكالا جديدة تماما، كان لا بد وبالتالى ان تتطور وسائل مكافحة الاجرام، وتتطور ادوات الحد من انتشار الجريمة، وكذلك وسائل وادوات ومناهج الحماية والوقاية ومنع الجريمة من الحدوث<sup>(١)</sup> وان تسابق إلى تبني المناهج الحديثة المتطورة فى منع الجريمة crime

---

(١) نتيجة تحول أجهزة أمن الاستثمار إلى سياسات الأمن " الاستباقى " أى ذلك الأمن الذى يستبق الأحداث ويتنبأ بالحوادث الامنية، وما يستجد له من وسائل " اجهاض " المخططات الاجرامية، وتوجيه الضربات الامنية الوقائية، ان تطورات ادوات لسلبيات ووسائل مكافحة الجريمة، خاصة وأن أمن الاستثمار من المجالات بالغة الأهمية التى تحتاج إلى اهتمام خاص، ولتت عمل على منع حدوث الجريمة الاستثمارية، ولا تسمح بها، خاصة وأن التأثير السلبى لحدوث هذه الجريمة يكون ممتدا إلى المستقبل وليس فقط مرتبطا بالحاضر

prevention ومنع مجرمين محترفين من الوصول إلى تحقيق أهدافهم، خاصة وان عمليات التخريب sabotage التى تقوم بها منظمات الارهاب، وكذلك قوى الشر العالمية، والدول المناوئة واجهزة مخابراتها، أصبحت تهتم بعمليات التخريب الآتية:-

- ١- تخريب مناخ الاستثمار وجعله طاردا للاستثمارات ومسببا لقلق المستثمرين .
- ٢- تخريب عناصر الجذب الاستثمارى وتحويلها إلى عناصر طرد استثمارى.
- ٣- تخريب الذمم والضمانات واشاعة اللامبالاه واللامسئولية وتجارة النفوذ والرشوه .
- ٤- تخريب المشروعات وافساد اليات القيمة المضافة واعطال وتعطيل اليات التكوين الرأسمالى، والتراكم الرأسمالى .
- ٥- تخريب وافساد الصفقات وتحويلها إلى آخرين للاستفادة منها .

ومن هنا كان لا بد أن يتعامل أمن الاستثمار مع تطور الجريمة، ومع تطور اتجاهاتها، ليس فقط لحماية المشروع الاستثمارى، ولكن أيضاً لضمان استمرار المستثمر ورضاءه عن الاستثمار فى الدولة، وبالتالي استمرار استثماراته فيها وهى مهمة بالغة الضرورة فى عصرنا الحاضر، فأمين الاستثمار متعدد الجوانب ممتد الابعاد، له محاوره وارتكازاته الخاصة، وله ارتباطاته وتفاعلاته، وله ضرورته وأهميته، ومن ثم فإن هناك صورة تفاعلية لأمن الاستثمار، صورة قائمة على عدة عوامل رئيسية هى:

العامل الأول: الاكتشاف المبكر لخطر قد يتعرض له الاستثمار:

كلما كانت قدرة جهاز أمن الاستثمار مرتفعة فى اكتشاف مكامن الخطر، ومعرفة مصادره، وتحديد الثغرات التى ينفذ منها، كلما كان جهاز

أمن الاستثمار فعالاً في تحقيق أهدافه، خاصة ان وجود ثغرات أمنية تنفذ منها عمليات التهديد، تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الأمني وإلى القضاء على الأمن ذاته .

**العامل الثاني: تحديد اتجاهات هذا الخطر وتحليل عناصره وأجزائه:**

خاصة وإن وجود الخطر في حد ذاته لا يعني شيئاً كبيراً لرجل أمن الاستثمار المحترف، ولذلك فهو يحاول معرفة اتجاهات هذا الخطر، وماذا يستهدف، ومن ورائه، ومن الذي يدعمه، وما هي الحقيقة الفاتية في مخططات القوى التي تعمل على زيادة عنصر الخطر، وحجم ومقدار ما تملكه وتستطيع استعماله .

**العامل الثالث: التوافق السريع من متطلبات التعامل مع هذا الخطر:**

حيث يحتاج جهاز أمن الاستثمار إلى سرعة التوافق .

**العامل الرابع: تحقيق الوفرة الأمنية .**

**العامل الخامس:** وضع النظام الحمائي الوقائي الذي لا يسمح بحدوث الخطر ولا يسمح

ب تكراره

**العامل السادس:** ابتكار الأدوات الأمنية الكفيلة بالمحافظة على أمن الاستثمار

**العامل السابع:** عدم التوقف عن عمليات التجديد والتحسين والتطوير المستمر



## المبحث الثالث

### الصورة الابتكارية لأمن الاستثمار

على الرغم من ان أمن الاستثمار يعد حديثاً، أي من احدث مجالات الامن، إلا انه في واقعه متجدد، وهو أمن يحتاج دائماً إلى الابتكار، ومن ثم إلى تحقيق الصورة الابتكارية، التي تحكم أنشطة ومجالات عمله، ولذلك يسمى إلى جهاز أمن الاستثمار إلى أحداث طفره ابتكارية تشمل ما يلي:

- ١- ابتكار الوسائل الامنية لأمن الاستثمار .
- ٢- ابتكار الطرق الامنية لأمن الاستثمار .
- ٣- ابتكار الادوات الامنية لأمن الاستثمار .
- ٤- ابتكار المناهج الامنيه لأمن الاستثمار .
- ٥- ابتكار الاساليب الامنيه لأمن الاستثمار .

ومن خلال هذه المجالات الابتكارية تتكون الصورة الذهنية الامنية عن أمن الاستثمار، وبالتالي فإن هناك تستبق ما بين القدرة الابتكارية لأمن الاستثمار، والوصول إلى ما هو مبتكر وغير معهود من وسائل مكافحة الجريمة، وما بين تمكن العصابات الاجرامية من استحداث وسائل اجرامية غير معهودة واستخدامها في ارتكاب الجرائم .

ويمثل الابتكار في أمن الاستثمار احد العناصر الأساسية والرئيسية التي تعمل على تطوير منظومة الامن، وعملية الابتكار تأخذ عدة جوانب اساسية هي:

### الجانب الأول:

ابتكار لمعالجة مشاكل أمنية قائمة، وهي مشاكل ظلت بدون حل، أو استعصت على الحل، سواء لا اعتبارات التكلفة أو الجهد أو الوقت، ومن ثم يتم ابتكار ما يساعد على حلها، ويقوم هذا الابتكار على إيجاد السبل والوسائل والادوات والطرق والمناهج والنظريات التي تجعل من السهل الوصول إلى معالجة المشكلة والازمة الامنية القائمة، سواء من خلال:

- الحصول على بيانات جديدة تساعد على معرفة الاسباب والبواعث، ومن ثم معالجة هذه الاسباب والبواعث، ومنع تكرار حدوث هذه المشكلة الامنية التي تهدد أمن الاستثمار.
- اكتساب قدرة تحليلية جديدة تساعد على تحديد الثغرات الامنية، وتمارس سطوتها ونفوذها على الكيان الاداري، وتهدد الاستثمارات القائمة وتطردها هي والاستثمارات الجديدة.
- الوصول إلى مخرجات أمنية عالية الفاعلية في سد الثغرات، والتي سبق ان فشل جهاز أمن الاستثمار في سدها ومعالجة كافة جوانبها.

### الجانب الثاني:

ابتكار لزيادة قدرة ورفع كفاءة أمنية، أي رفع كفاءة القطاع الحمايى والوقائى في التنبؤ بالخطر واستباق حدوثه لمنع هذا الحدوث، وحماية ووقاية رجال الأعمال والمشروعات والدولة من هذا الخطر، وهو ما يتصل اساسا بالآتي:

- زيادة درجة اليقظة الامنية لرصد وتتبع الخطر وعناصر التهديد الامنى لمواجهة الخطر وعناصر التهديد التي تهدد أمن الاستثمار.

- زيادة درجة الجاهزية الامنية والاستعداد والاستنفار الامنى لمواجهة حالة من حالات الطوارئ، أو لمواجهة خطر وتهديد متوقع يهدد أمن الاستثمار .
- زيادة الدرجة التى تتصل بالفاعلية الامنية، والتى تتعلق بمدى القدرة على تحقيق الحماية والوقاية الامنية ومنع الخطر من الحدوث .

### الجانب الثالث:

ابتكار لتحقيق سبق امنى استثمارى يتمثل فى الوصول إلى طفره امنية متميزة، سواء فى مجال السيطرة الامنية، أو فى مجال تحقيق الأمن وتأكيدہ ومن خلال هذه الجوانب الثلاثة تتحقق الصورة الابتكارية لأمن الاستثمار، خاصة وان الصورة الابتكارية هى المسئولة عن ايجاد الشخصية المتميزة لمجال ومكان ونشاط الاستثمار، حتى يستطيع ان يجذب المستثمرين ويوجههم اليه بدلا من ان يتجهوا إلى مجالات وأنشطة أخرى .



## **الفصل الثامن**

### **أمن الدولة الاستثماري**



عندما تمتلك الدولة مقومات وجاذبية الاستثمار، فإنها تسعى إلى صيانة وحماية وتطوير امنها الاستثمارى، فأمن الاستثمار لا يقف عند حدود جامدة لا يتجاوزها، بل هو دائماً فى حالة تطور وارتقاء مستمر، يحتاج تشخيص Diagnosis الوضع الامنى إلى مهارة فائقة، خاصة مع متابعة التطورات الامنيه، وما يطرأ على لوضع الامنى SECURITY POSITION من مستجدات ومتغيرات، وما تشير اليه كل منها، سواء بتصاعد الخطر الامنى الذى يهدد الاستثمارات والمستثمرين، أو باتجاه هذا الخطر إلى مجالات جديدة Indications، ومن ثم فإن الوقوف على حقيقة الاوضاع، يتطلب تحليل الموقف الامنى saff situation وما تسير اليه المؤشرات الامنيه من احتمالات للخطر أو ما تم التوصل اليه من ثغرات امنية قد تنفذ من خلالها مخططات اجرامية أو ارهابية بشكل أو بآخر

ومن ثم فإن أمن الدولة يرتبط بمناصر أمن البنية الأساسية infra structure للدولة، سواء كانت بنية اساسية فوقيه upper، أو كانت بنية اساسية تحتية Baser Onder، وكلاهما يحتاج إلى بحث أو تحليل ودراسة للوقوف على جوانب الأمن المتصلة بكل منهما، وهو ما نعرض له بإيجاز على النحو التالى: -

### أولاً: أمن البنية الأساسية الفوقية للدولة:

وهو أمن جميع مؤسسات الدولة ومنظماتها، وكيانها الادارى المؤسسى، ومشروعاتها القائمة، وعلاقات الارتباط الخاصة بكل منها بالآخرى، أو بغيرها من المؤسسات، ومن ثم توفير الأمن الكامل لها فيما يتصل بالآتى:

- أمن المنشآت والمباني .
- أمن المعلومات والبيانات .
- أمن الافراد والعاملين والمتعاملين .

### ثانياً: أمن البنية الأساسية لتنمية الدولة:

وهو أهم أنواع الأمن في حقيقة الامر، وهو أمن يتصل بالمرافق الهيكلية التحتية للدولة من طرق وكبارى ومطارات وموانئ، وخطوط كهرباء، وغاز واتصالات، وامداد المياه والصرف الصحي وغيرها من المرافق التي لا غنى لأي دولة أو اقتصاد حديث حيث ان تعرض أي منها لحادث أو لخطر يؤدي إلى ضعف البنية الأساسية وفقدان الدولة لمقومات الاستثمارات وجاذبية الاستثمار.

### ثالثاً: أمن الدولة ضد الفساد:

على الرغم من ان الفساد يوجد في كافة دول العالم بدون استثناء، إلا ان الاختلاف دائماً على حجم هذا الفساد، وبالتالي فإن أمن الاستثمار يعمل على تقليص هذا الحجم، وإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بالحد منه، والبضاء التام على الخطر الذي يهدد مسيرة التنمية ومستقبل الاستثمار في الدولة.

### رابعاً: أمن الدولة ضد الفاقد الإقتصادي:

حيث أن وجود فاقد أو مهدر أو غير مستقل، أو معيب، أو تالف، فإنه يمثل ضياع لفرص اقتصادية كان يتعين انتهازها والفوز بها، والسبق بها على الآخرين، وكلما كان الإقتصاد يعمل بطاقةته الكاملة، كلما كان اقدر على توليد القيمة المضافة، وزيادة التكوين الرأسمالي، وتحقيق التراكم الرأسمالي، وهو الهدف الأول للاستثمار.

### خامساً: أمن الدولة ضد عدم التطور والارتقاء:

لا تستطيع دولة أن تتطور وترتقى وهي مكبلة الاغلال، وطرق النمو موصودة، ومسارات العمل مفلقة، والفعل فيها محدود، وبالتالي فإنها تحتاج



إلى تعزيز القدرة والرغبة فى التطور والارتقاء، ومن خلال ازالة كافة العقبات التى تحول دون ذلك .

#### سادساً: أمن الدولة ضد عدم الابتكار:

لا تخلو أمه من الأمم من العقول المثيرة، ومن الباحثين ومن المفكرين، ومن العباقرة الذين يبتكرون الجديد، ولذلك تحرص الدول على تنمية مواهبهم والارتقاء بقدراتهم، وفوق كل هذا اكتشافهم، وحضانتهم ورعايتهم وتدعيمهم ومساندتهم، اما فى الانظمة الديكتاتورية فيمارس القهر ضد هؤلاء العباقرة، وتمارس ضدهم جميع الممارسات الاجرامية من أجل قهر الابتكار فيهم، ومن أجل القضاء على مواهبهم .

## المبحث الأول أمن مناخ الاستثمار في الدولة

لم يعد الاستثمار في الداخل هو مجال الاستثمار الوحيد الذي تهتم به الدول والشركات ورجال الأعمال، بل إن الاستثمار في الخارج قد يكون السبيل الوحيد لتنمية الاستثمارات الداخلية، وبالتالي فإن القدرة على جذب استثمارات خارجية جيدة، قد يتم من خلال شراء شركات خارجية قائمة بالفعل في الأسواق الدولية، ومن خلال امتلاك هذه الشركات، أو الاستحواذ على نصيب كبير من أسهمها المتداولة في البورصات، يتم توجيهها إلى الاستثمار في الداخل وبالتالي فإلى قرارات مثل:-

- الدخول إلى الأسواق الدولية .
- الاستحواذ على نصيب متنام من الأسهم .
- شراء شركات أجنبية قائمة في الأسواق الدولية .

وتهدف هذه العمليات إلى الحصول على الموارد الطبيعية من السوق العالمي والتي تحتاجها الشركات المحلية، والحصول أيضاً على الخبرات والأبحاث التي لا تجدها في الداخل، خاصة وأن هناك من التقنيات في مجال تنويع المنتجات والحصول على تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج والتسويق والتمويل واعداد الكوادر البشرية .

وعلى الرغم من أن سوق الاستحواذ وشراء الشركات الأجنبية، سوق متشابك ومعقد، وخطواته ليست سهلة، ويحتاج إلى معرفة حقيقية وكاملة، وخبرة فعالة حتى يمكن الامام والسيطرة على فتنه سواء من حيث:-

- مفاوضات الاعداد للصفقات .

- عقد الصفقات وتنفيذها .
- تخلى عقبات اختلاف الثقافات والقوانين والممارسات .
- التمكن من بناء ماركات عالمية .

إن هذا يتوقف بدرجة أو باخرى على السياسات الادارية المستخدمة، وعلى مناهج الدخول خطوة خطوه، واستخدام قوة الدفع الذاتى، وجعلها دائمة وقائمة ومستمرة، وهو ما تحتاج اليه أي دولة، أو شركة، أو رجل اعمال فى عصر العولمة الاجتياحية وهو بكاء يتوقف بصورة مباشرة وغير مباشرة على وجود مناخ الاستثمار، حيث يعد مناخ الاستثمار من أهم واخطر مجالات الجذب الاستثمارى، وهو يمثل الإطار العام المحيط بقضية وعملية الاستثمار، محددا مدى ترحيب الدولة والشعب والنظام بالمستثمر، ومدى ايجابية المساعدات والتأييد المقدم لهذا المستثمر ومدى التشجيع لاستثماراته، ويرتبط مناخ الاستثمار بعدة عناصر رئيسية جاذبة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

#### القسم الأول: عناصر موضوعية قياسية:

وهى عناصر محددة وواضحة يحتاج كل مستثمر إلى معرفة مدى توافرها، وأهمها:

- ١- الانطباع العام المتولد عن المنطقة الاستثمارية التى سيعمل فيها المستثمر داخل الدولة .
- ٢- القوانين والتشريعات المنظمة والحاكمة لعمليات الاستثمار ومدى وضوح الحقوق والالتزامات .
- ٣- الاجراءات واللوائح والتعليمات المنظمة للتعامل مع المشروعات الاستثمارية
- ٤- المزايا والمكاسب والمنافع المتحققة من الاستثمار .

- ٥- التكامل الاستثماري والحضانة الاستثمارية للمشروعات الوليدة .
- ٦- الايدى الظاهرة والخفية للدولة ودورها فى تقوية ومساندة المستثمرين والمشروعات الاستثمارية، وكلما كانت هذه العناصر مجعده ولديها الاستعداد والجاهزية للتعامل بايجابية مع المستثمرين، وكلما كان لدى القائمين عليها الرغبة الحقيقية فى مساعدة المستثمر، كلما كان مناخ الاستثمار مشجعا على جذب المستثمرين .
- ٧- وفرة مشروعات البنية الأساسية التحتية والفوقية اللازمة للاستثمار .

### القسم الثانى: عناصر معنوية نفسية مؤثرة:

وهى عناصر ظرفية، ترتبط باحداث معينة تمر بها البلاد، وأهمها:

- الإشاعات السائدة ومدى الاعتقاد فيها .
- الإنطباعات المتولدة عن حوادث سابقة .
- الأفكار المتداولة والسائدة عن الاستثمار .

وكلما كانت الدولة تمتلك مناخا قائم على الشفافية ومحاربة الفساد، وبيئة تنافسية على مستوى الإقتصاد الكلى، وإدارة جيدة للمؤسسات العامة، وتعتمد على تقنيات التقدم التكنولوجى، وتنافسية قطاع الاعمال، ومناخ الفعل المحلى قائم على المصداقية، والارتقاء بمستوى التنافسية، كلما كانت الدولة جاذبة للاستثمارات، وكلما كانت مسعى للمستثمرين الدوليين، وكلما كانت جاذبة لا استثماراتهم ومعاملاتهم الحاضرة والمستقبلية .

ولتحديد مدى سلامة وقوة أمن مناخ الاستثمار فى أي دولة من الدول، عادة ما يطرح المستثمرين بعض الاسئلة والتي تدور حول بعض المحاور الأساسية، وأهمها الاسئلة الآتية:-

- ما هو مستقبل الاستثمار في المنطقة؟ وكيف ستبدو المنطقة بعد إكمال هذا الاستثمار؟
- هل يستطيع المستثمر إن يقيم مشروعه بأمان في هذه المنطقة؟ وما هي الشروط اللازمة لذلك؟
- ما هي الانعكاسات المحتملة للأحداث الجارية والمشاكل القائمة والأوضاع المستمرة في المنطقة على المشروع الاستثماري حاضرا ومستقبلا؟
- ما هي حقيقة الأوضاع المستمرة في المنطقة، خاصة في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن؟
- ما هي أهم العوامل الحاكمة لمستقبل أنظمة الحكم في المنطقة؟ وما هي الاتجاهات الرئيسية لما ستجبه اليه أنظمة الحكم مستقبلا؟
- هل ستؤدي ممارسات الإصلاح السياسي إلى تحول ديمقراطي حقيقي؟ وتحت أي شروط يمكن أن يتحقق هذا التحول الديمقراطي الحقيقي؟
- هل هناك امكانية ايجاد نظام امني شامل قادر على تحقيق أمن الاستثمار؟ وما هي مقومات هذا النظام وشروط قيامه؟
- ما هو مستقبل سياسات الإصلاح الإقتصادي والمالي في المنطقة؟
- ما هي الخطوات اللازمة لتحسين معدلات النمو الإقتصادي في المنطقة؟
- ما هي متطلبات تصحيح مسارات سياسات الإصلاح الإقتصادي وعلاج اوجه قصورها؟
- ما هي اولويات تشريعات القوانين اللازمة؟
- ما هي اولويات مشروعات البنية التحتية؟
- ما هي اولويات التنمية البشرية في المنطقة؟
- ما هو حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي؟

- ما هو حجم المتاح والمسموح للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الإقتصادي؟
- ما هي القوى التوازنية التي تحكم وتتحكم في توجيه الاسواق؟
- ما هو معدل النمو الإقتصادي الحقيقي؟
- ما هي القطاعات الإقتصادية الرائدة الواجب الاهتمام بها؟
- ما هي نسب البطالة ومؤشرات التوظيف والتشغيل؟
- من يقع عليه عبء تطوير الكوادر البشرية وتطوير مهارات وقدرات الافراد لتلبية حاجة سوق العمل؟

وفي واقع الأمر فإن مناخ الاستثمار تتفاعل فيه العديد من العوامل والعناصر، وجميعها تشكل منظومة مناخ الاستثمار، ومن ثم فإن أمن الاستثمار يتحقق من حصيلة أمن هذه العوامل والعناصر، وهو أمن تفاعلي استهدافي، يتبأ بالحدث، ويعمل على تأمين مناخ الاستثمار من أي تأثيرات سلبية يتعرض لها احد دعائم وارتكازات مناخ الاستثمار الصحي، خاصة ما يتصل بالسمعة والجاذبية الاستثمارية .

## المبحث الثاني أمن جاذبية الاستثمار

لا يتجه الاستثمار سواء كانت مصادره محلية أو اجنبية إلى مجال معين، أو إلى نشاط استثماري بذاته، أو إلى مشروع محدد، إلا إذا كان كل منهم يمتلك قدر مناسب من الجاذبية الاستثمارية ولما كانت جاذبية الاستثمار Attractiveness أمر في حقيقته وواقعه نسبي وظرفي ومؤقت، فإنه أيضًا يرتبط ويرتھن بتوافر عناصر أساسية هي:

- العائد على الاستثمار .
- ربحية المشروع .
- توافر السوق المستوعب .
- توافر عوامل الإنتاج .
- الاستقرار السياسي باعتباره محور أولوية ورعاية وتشجيع النظام السياسي أو على الأقل عدم معارضة هذا النظام له .
- الاستقرار التشريعي باعتبار أن القوانين والتشريعات لا تعارض هذا النشاط، ولا تضع قيود على حركته، ولا توجد في المستقبل القريب اتجاه لهذا الأمر .
- استقلالية السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وقيام كل منها بدورها كما يجب أن يكون، وعدم حدوث تداخل أو تعارض بين هذه السلطات، بعضها البعض أو خضوع أحدها لسيطرة الأخرى .
- وضوح الحقوق والالتزامات .

• إنخفاض الضرائب والرسوم المفروضة على ممارسة النشاط، وعلى استهلاك منتجات المشروع وبما يضمن تسويق جيد لهذه المنتجات، ويسمر مناسب .

• نزاهة المسؤولين وطهارة أيديهم، وعدم قيامهم بفرض اتاوات أو قيامهم باحتياز المشروع أو رجال الأعمال أو الضغط على أي منهم للحصول على منافع خاصة من المشروع وبالإكراه .

وفي واقع الأمر فإن هذه المزايا جميعها تكاد يتوقف الاحساس بها وتقييمها على مدى وفرة أمن الاستثمار، وعلى وفرة جهاز فعال لتحقيق هذا الأمن، والمحافظة عليه من أي عنصر تهديد أو اخراق امني له

ومن هذه العناصر، فإن الجاذبية Attractiveness الاستثمارية تؤكد ما دراسات الجدوى، خاصة جدوى صناعة المزايا التنافسية، التي تتجاوز حساباتها كل ما هو قائم لدى البلد الجاذبة للاستثمارات إلى ما هو ممكن الوصول اليه، وبالتالي فإن عدم توافر المزايا المطلقة أو المزايا النسبية لم يعد يحول دون ذلك وهو ما يتصل اساسا بالآتي:-

- ١- هيكل القيم والمبادئ والاخلاق الحاكم لسلوك وتصرفات المسؤولين واهراد المجتمع، ومدى توافر الجدية وصدق الالتزام، والحوكمة الذاتية.
- ٢- مدى الاستعداد للتطور واكتساب الجديد، ومدى القدرة على التوافق والتواكب مع هذا الجديد من تكنولوجيا الانتاج، ومدى توفر البيئة والمناخ الدافع للبحث والتطوير .
- ٣- مدى تشجيع العلم والعلماء والبحث العلمي من أجل الوصول إلى ابتكارات واختراعات جديدة افضل وارقي .



- ٤- مدى تنمية الابتكار وزيادة عمليات التحسين والتحديث والتطوير سواء في المنتجات، اونظم الانتاج، أو نظم التسويق، اونظم التمويل، أو اعداد وتعليم وتدريب الكوادر البشرية .
- ٥- مدى القدرة على توفير المزايا التنافسية التي تجعل الدولة مركز افضل لتجميع الاستثمارات، أو تركيزها في المنطقة، وباعتبارات هذه المزايا التنافسية تمثل قوة جذب واستقطاب لهذه الاستثمارات، وهو يشمل مجموعة من المؤشرات الاساسية:
- المؤشر الأول: مؤشر التنافسية بين الدول المحيطة ومدى جاذبية الدولة بالنسبة للاستثمارات الاجنبية .
- المؤشر الثاني: مؤشر الشفافية وقدرة الدولة على محاربة الفساد والحد من خطورة الاجرام المنظم .
- المؤشر الثالث: مؤشر الاداء الإقتصادي الكلي ومعدل النمو واتجاهات التنمية ومعايير الاهتمام الخاص بكل منها .
- المؤشر الرابع: مؤشر الحرية الاقتصادية ومدى قدرة الافراد على ممارسة النشاط الإقتصادي وحدود المسموح به لهم من هذا النشاط .
- المؤشر الخامس: مؤشر التنمية البشرية مدى الاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار في رأس المال البشري .
- المؤشر السادس: مؤشر التنمية البشرية مدى قدرة الافراد على ممارسة النشاط الإقتصادي وحدود المسموح به لهم من هذا النشاط .
- المؤشر السابع: مؤشر الإنتاج في اقتصاد العولة والدخول إلى مجالاته المختلفة

**المؤشر الثامن:** مؤشر الاستيعاب المصرفي والتقني والتعامل والعمل وفقا لأحدث تكنولوجيا والتعامل بها .

**المؤشر التاسع:** مؤشر ثروة الامة وحجم التكوين الرأسمالي والتراكم الرأسمالي الذي يتم في الدولة .

## المبحث الثالث أمن المزايا التنافسية للدولة

لا يذهب الاستثمار الأجنبي إلى دولة لا تمتلك مزايا تنافسية ملموسة ومحسوسة، وهى مزايا مصنوعة مخلقة، وليست هبة طبيعية، أو هى قائمة وموجودة، بل هى مميزات يتم إيجادها وصنعها بالارادة<sup>(١)</sup>، كما لا يستمر الاستثمار المحلى فى أي دولة دون أن يكون فيها مزايا تنافسية تعود عليه بالعائد والمردود المناسب . ومن ثم تحرص كل دولة من الدول على تأكيد مزاياها التنافسية، وتقوم بنشر مؤشر التنافسية فيها، لتظهر حجم تفوقها على الدول الأخرى، خاصة فى جذب الاستثمار الأجنبي إليها، وكم عدد المشروعات التى أقامها هذا الاستثمار .

لقد فرضت العولة وتيارها الجارف إعادة هيكلة الاستثمار فى العالم، لقد ذهبت الاستثمارات إلى مناطق لم ترتادها من قبل، ذهبت دول بكاملها لتستثمر فى دول أخرى، نشطت الأسواق، وتوسعت، وازدادت أحجام المشروعات، ووصلت إلى أحجام ديناصورية عملاقه، أحجام غير مسبوقه، واصبحت الشركات تدار كأنها امبراطوريات، بل هى فى الواقع امبراطوريات، أصبحت احجامها تتجاوز كثير من الدول، بل ان موازنات بعض

---

(١) تختلف المزايا التنافسية اختلافا كاملا عن الميزة المكلفة أو الميزة النسبية، حيث تكون الميزة المطلقة والنسبية هبة من الله سبحانه وتعالى للمكان الذى يضمها فيه، مثل وجود البترول فى ركناز الأرض، أو تنوع مجموعة من الفلاحين فى زراعة القطن مع جودة المناخ والأرض، حيث تعد الميزة المطلقة هى هبة مطلقة من الله سبحانه وتعالى إلى المكان تركناز المعدن فى بطن أرض المكان، بينما الميزة النسبية نتاج تضافر جهود الإنسان مع المكان والطبيعة مثل الزراعة والتفوق فى إنتاج زراعى معين، بينما الميزة التنافسية هى ثمرة جهد وفكر وكفاح الإنسان، وهما من صنع ارادته الحرة، وهى تجمع بين جهد التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وما بين عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية، فى إطار القوانين والتشريعات المالية والضريبية، وشروط الاستثمار وموافقاته، وتعذر الوقت والجهد والتكلفة اللازمة لا إقامة استثمار ومشروع معين من المشروعات، وحجم الحماية والوقاية الامنية التى توفرها الدولة لهذا الاستثمار ... الخ .

هذه الشركات، أصبحت أكبر من دول قارة بأكملها فشركة مثل شركة ميكروسوفت أصبحت ميزانياتها من الضخامة بحيث أصبحت تتفوق على اجمالي ميزانيات الدول الأفريقية وهو ما يحتاج إلى أمن من نوع خاص لحماية مصالحها، والتي تعتمد على المزايا التنافسية اعتمادا كاملا، سواء كانت مزايا:

- المهارة الانتاجية والقدرة على الابتكار والإبداع والتحسين والتطوير المستمر في نظم الانتاج، سواء السلمي أو الخدمي أو الفكري .
- القدرة التسويقية على النفاذ واختراق الاسواق الدولية، والتمركز فيها، ثم التوسع والانتشار في مناطقها، والتواجد الفعال في مراكزها والقدرة على التحكم في السوق وتوجيه آلياته .
- الكفاءة والكفاية التمويلية، وما تحققة القدرة التمويلية من كفاية ووفرة، ومناسبة شروط، وتوازنات في الهيكل التمويلي، وفاعلية يعة في الاستجابة لما تحتاج اليه التوسعات وعمليات التحديث والتطوير .
- قدرة الكوادر البشرية على العمل ورغبتها في تحقيق معدلات انتاجية مرتفعة، وقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ومتغيراتها والتعامل معها وبها وبكفاءة .

وتتعلق المزايا التنافسية بعدة عوامل اساسية هي:

#### ١- مدى وفرة المناخ الاستثماري الذي يرحب بالاستثمارات

سواء من الناحية القانونية، أو من الناحية الادارية، أو من الناحية الإقتصادية، خاصة فيما يتصل بقدرة المشروع على توظيف عوامل الإنتاج المتوفرة فعلا في الدولة من حيث:

- سلامة وصلاحية توظيف واستغلال عنصر الارض .

- عنصر رأس المال للتوظيف والتشغيل .
- وفرة وقابلية عنصر الأيدي العاملة وقدرتها على التجاوب مع الجديد .
- فاعلية عنصر الإدارة وخبرتها ودرايتها .
- هدائة عنصر التكنولوجيا واستخدام وتطبيق الحديث المبتكر .

## ٢- مدى وفرة مشروعات البنية الأساسية التحتية والفوقية ومدى كفاءتها وكفايتها خاصة كل من: -

- القوى المحركة والطاقة سواء الكهربائية أو البترولية أو الغازية .
- المياه والصرف الصحي .
- المياه والصرف الصحي .
- الطرق والكبارى والانفاق والجسور والمعابر .
- الموانئ والمطارات ومحطات الشحن والسكك الحديدية وكل ما تحتاج اليه عمليات النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى والفضائى .
- المؤسسات والمنظمات والمشروعات اللازمة من مدارس وجامعات ومستشفيات ومراكز جودة، ومراكز ارتقاء، ومراكز اسعاف وطوارئ، ومراكز للشرطة ومراكز ايواء .

## ٣- مدى الواعدية الايجابية كعائد للاستثمار

حيث لا يوجد حافز على الاستثمار أهم من العائد والريح والمردود على الاستثمار، وبصفة خاصة معدل الربح الذى يحققه هذا الاستثمار، ومدى ثباته أو استقراره، أو اتجاه هذا الربح صعودا وهبوطا، ونوع العوامل المؤثرة على ربحية الاستثمار، ومدى استمرار هذه العوامل، وتأثيرها على الحافز

الاستثماري، وعلى المشروع الاستثماري، خاصة في ظل وجود فرص استثمارية اخرى منافسة او متماثلة في مناطق اخرى من العالم .

#### ٤- مدى اليسر والبساطة والرحابة الاستثمارية

حيث تحتاج المشروعات الاستثمارية إلى عمليات تسجيل والحصول على الموافقات، فضلاً عن التسهيلات المعتادة التي يتطلبها إنشاء وبناء المشروع، وإدارته، ومدى توافر الموارد والامكانيات اللازمة والكافية لا إنشاء هذا المشروع، ليس فقط بطاقته الإنتاجية الحالية، ولكن أيضاً لمقابلة توسعته الانتاجية والاستثمارية مستقبلاً. وهو ما يرتبط أيضاً بمدى البساطة والسهولة في تخليص إجراءات المشروع والحصول على الموافقات الاستثمارية .

#### ٥- مدى الإطمئنان للمستقبل في المنطقة الاستثمارية

وهو ما يرتبط ليس فقط بالنظام الحاكم الحالي، أو بالجيل الحالي، امكن أيضاً بالاجيال القادمة من حيث:

- أ- مدى انتشار الثقافة الاستثمارية وثقافة أمن الاستثمار .
- ب- مدى فهم وإدراك الوعي بأهمية أمن الاستثمار .
- ج - مدى إحساس كافة الأطراف بأهمية الاستثمار وتقديم المساعدة والدعم له .

## الفصل التاسع

### أمن المشروع الاستثماري





يعد المشروع الاستثمارى المحور الرئيسى للجهد الاستثمارى، فلا معنى لإي حديث عن الاستثمار بدون انشاء مشروعات جديدة، وبدون ان تتوقع مع المشروعات القائمة، وبدون ان يحدث نمو فى الناتج القومى الاجمالى، وبدون ان يتحسن الدخل القومى، ويزداد ارتقاء مستوى المعيشة، وبدون ان يزداد مستوى التوظيف والتشغيل كعم لا معنى لإي استثمار بدون ان يعكس ذاته على جودة الحياة وهى جميعا رهن زيادة المشروع الاستثمارى هو محور الاستثمار وبالتالي فإن هذا المشروع حتى يتطور، ويتوسع لا بد ان يكون آمنا، ومحصنا ضد أي اختراق، وضد أي تهديد يؤثر عليه، ويشمل هذا التأمين ثلاث جوانب رئيسية هى:

**الجانب الأول:** أمن المبانى والمنشآت التى يشغلها المشروع ويعمل فيها افراده، ويحتفظ فيها بمعداته والاته، ويقوم فيها بانتاج منتجاته السلمية والخدمية والفكرية ويقوم بتخزين بضائعه، فضلا عن كافة الاصول التى يستخدمها فى مشروعاته، ومن هنا يحتاج المستثمر إلى تأمين مبانيه واصوله العقارية ضد السرقة والحريق والاختطاف التى قد تتعرض لها .

**الجانب الثانى:** أمن الافراد والعاملين والمتعاملين، سواء كان هؤلاء العاملين لهم مكاتب واماكن خاصة للعمل داخل المبانى الخاصة بالمشروع أو كانت طبيعة عملهم لتستدعى الحركة والتجوال خارج مباني المشروع، مثل مندوبى المبيعات، والسائقين وكل من يتعامل معهم .

**الجانب الثالث:** أمن البيانات والمعلومات، سواء تلك البيانات والمعلومات التى قام المشروع بتجميعها أو تلك التى تم انتاجها عن عمل المشروع، وانتجتها اجهزة المشروع واداراته واقسامه المختلفة، خاصة نظام المحاسبة ويحوت السوق، ومركز المعلومات الخ .

ويحتاج المشروع الاستثماري إلى تأكيد الأمن في كافة هذه الجوانب، وان يحرص المتخصصين في العمليات الامنية على الوصول إلى الاساليب والوسائل والادوات التي تحقق هذا الأمن .

وفي ظل هذه العمليات فإن أمن الاستثمار يتم التعامل معه كحقيقة واقعة، وكنشاط رئيسي يتم القيام به، وهو يشمل القيام بالآتي:-

- ١- لتسهيل الأعمال الاستراتيجية للمشروع الاستثماري والتي تتصل بالعمليات الاستراتيجية مثل قرارات الاندماج، وقرارات الحياة والامتلاك، واعادة هيكلة الديون، وما يتصل بها من عمليات امنيه .
- ٢- حماية عمليات تقييم الاصول وحقوق الملكية والاوراق المالية التي لدى المشروع من ان تتعرض لإي عمليات خطرة، خاصة عمليات السرقة والاختلاس والاستيلاء عليها .
- ٣- تقديم التأكيدات التي يتم طلبها من جانب وكالات الترتيب والائتمان والمنظمين، والمساهمين، والعملاء، والعاملين، وزيادة عنصر الامان لديهم ببقاء المشروع وسلامته وصحته .
- ٤- تحرير الاصول التي قد يحتاج المشروع اليها في معالجة بعض اوضاعه الناجمة عن نقص الموارد .
- ٥- تأمين المشروع ضد أي أخطار لا يمكن التأمين عليها لدى شركات التأمين.

ولعل نظرة فاحصة إلى واقع واهمية أمن المشروع تظهر بما لا يدع مجال للشك خطورة غياب الأمن في أي مشروع بل ان كثير من المشروعات اغلقت ابوابها وتعثرت امورها وافلست نتيجة غياب عنصر من هذه العناصر الامنية .

إن أمن المشروع الاستثمارى أمن متعدد الفواعل ومتعدد العناصر، وهو أيضاً دائم التطور والارتقاء، خاصة مع تغير وتطور مصادر الخطر والتهديد التى تصيب المشروع الاستثمارى، وابتكار العصابات المنظمة أساليب إجرامية جديدة، ومع تطور الجريمة التى يتعرض لها المشروع الاستثمارى فى موطن معين من المواطنين أو فى دولة معينة من الدول المضيفة للاستثمارات وهو ما قد يؤدى الى: -

- هروب المستثمرين من دولة معينة غير آمنه إلى دولة أخرى آمنه .
- هروب العملاء من مشروع معين غير آمن إلى مشروع آخر آمن .
- توقف المشروعات الاستثمارية عن العمل مع توقف خطوط الإنتاج بشكل متتابع نتيجة فجوات الاستخدام والتوظيف والتشغيل وعدم انتظام أي منها .
- اهتزاز الثقة فى سوق الاستثمار وتحوله إلى اطار للاستثمارات المحلية وعنصر نفور من جانب الاستثمارات الدولية .
- اتجاه اصحاب رؤوس الأموال المحلية إلى اكتنازها، أو تهريبها إلى الخارج.
- التوسع فى الأنشطة غير الرسمية وفى معاملات الاقتصاد
- الفعلى وتهميش وتكميش الاقتصاد الرسمى لصالح الإقتصاد غير الرسمى وظهور جرائم غسل الأموال باشكالها المختلفة .

## المبحث الأول أمن المباني والمنشآت في المشروع الاستثماري

دخل أمن المباني والمنشآت في الفترة الأخيرة ربما منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ منعطفاً جديداً من الأمن، حيث تولدت رؤية جديدة، وتولدت أيضاً استراتيجيات جديدة للأمن، خاصة بعد أن وصل حجم الخطر والتهديد للمباني والمنشآت إلى أبعاد لم تكن تخطر على عقل، أو حتى عن تصور أجهز، حيث أن الدمار الشامل الذي لحق بمبنى مركز التجارة العالمي بمبانيه السبعة " البرجين " والخمس مباني الملحقة به، قد أظهر أن هناك جوانب امتدادية وتفاعلية تحتاج إلى تعريف، وأن للأمن مهام أخرى غير تقليدية، إلى جانب المهام التقليدية، وإلى أن تجليات العمل الإرهابي وابتكاراته ومجالات نشاطه قد أدت إلى انقلاب كافة النظريات الأمنية رأساً على عقب وإلى ضرورة ابتكار وظهور نظريات ومناهج ومداخل وأدوات جديدة للأمن، سواء كان أمن ضد أخطار:

- الحريق .
- السرقة .
- الاعتداء .
- التدمير .
- الاختراق .
- التجسس .
- التخريب للالات والمعدات وخطوط الإنتاج .
- افساد المواد الخام .
- الزلازل .
- البراكين .
- الاعاصير .
- الامواج العاتية .

وبالتالي فإن أمن المباني والمنشآت قد أضيفت له نظريات جديدة، وخصوصيات أمنية جديدة، وهي خصوصيات ارتبطت بالتطوير، وبالارتقاء، وبالتحسين، والتحديث للأدوات الأمنية، خاصة تلك الأدوات التي لا تساعد فقط على كشف الجرائم، ولكن أيضاً التي تعمل على افشال المخططات الاجرامية، وايضاها، وعدم السماح لها بأن تتم، ومن ثم فإن أدوات حماية

المباني والمنشآت، تتطور وتزداد قدراتها يوما بعد يوما، وتكشف ابتكارات جديدة، نتيجة للعلاقة التبادلية ما بين الأمن والخطر، وما بين الفعل، ورد الفعل وما بين التفاعل الإيجابي وما بين الحياة الآمنة، وما أفرزته عوامل الخطر ومصادر التهديد الموروثة والمتجددة، وبكل عناصرها، ومكوناتها، ومجالات انتشارها، وبالتالي فإن قياس الخطر الذي تتعرض له المباني والمنشآت، وتحديد مصادره، يحتاج دائما إلى معرفة جيدة بالمبنى المطلوب تأمينه ضد الخطر، وأجراء حسابات دقيقة ليس فقط للمبنى، ولكن أيضاً للمنطقة التي يقع فيها هذا المبنى، وما يحيط بها من عوامل شاملة ما يلي:

- ١- حجم المبنى المطلوب تأمينه من حيث الطول والعرض والارتفاع .
- ٢- موقع المبنى المطلوب تأمينه من حيث علاقات القرب أو البعد عن المباني الأخرى .
- ٣- وظيفة المبنى المطلوب تأمينه .
- ٤- تصميم المبنى المطلوب تأمينه من الداخل، من حيث الممرات، ومن حيث الحجرات، ومن حيث التوزيع التامسي لها .
- ٥- محتويات المبنى المطلوب تأمينه من حيث الأثاث والتجهيزات ومدى خطورتها .

ومن خلال الدراسة الدقيقة لهذه الجوانب، يتم تحديد المناهذ وأوجه الثغرات التي تحتاج إلى تأمين جيد، وإلى وضع الخطط الآمنة الجيدة لوضعها تحت الملاحظة والمراقبة الجدية، وتأمين هذه المداخل والمسارات، وإيجاد الوسائل التي تحول دون سهولة اختراقها من جانب المنظمات الإرهابية، أو المجرمين وحرمان أي منها من تحقيق أهدافها .

ويحتاج رجال الأمن إلى دراسة فنون التدمير والاختراق أي دراسة كل من:

- ١- فن التدمير The art of Distruction

ب- فنون الاختراق The art of Breaking Through

ج- فن الدخول والتوغل The art of Penetrating

وكلما كان رجل أمن الاستثمار خبيراً في هذه الفنون، كلما كان قادراً على تأمين مباني المشروع الاستثماري، ومباني منازل رجال الأعمال، ومعالجة مصادر الخطر ومكافئ التهديد .

ويتوقف تأمين مباني ومنشآت المشروع الاستثماري، ورجال الأعمال على عدة عناصر أهمها مدى وفرة الأموال والأفراد المؤهلين والمدربين على توفير الحماية الأمنية خاصة وأنها تنقسم إلى نوعان هما:

النوع الأول: الحماية الإلكترونية من خلال التجهيزات الآلية الإلكترونية والتي تحتاج إلى توافر قدر مناسب منها لتحقيق هذا الأمن والحماية، خاصة فيما يتصل بالآلات المراقبة، والآلات الاستثمارية، والآلات التعرف على الأفراد .

النوع الثاني: الحماية البشرية من خلال عناصر وأفراد الأمن الذين يتولون الحراسة، ومقابلة الزائرين، والرد على استفساراتهم، والذين يتولون أيضاً مراقبة الفرياء والدخلاء، وتأمين المباني ضد أي اختراق .

وكلما كان أمن الاستثمار فعالاً، كلما كانت قدرته فعاله في تأمين المباني والمنشآت وكلما كانت حوادث اختراق هذه المباني محدودة للغاية .

## المبحث الثاني

### أمن الافراد العاملين والمتعاملين فى المشروع الاستثمارى

تعد سلامة الارواح المهمة الاولى لاي نظام امنى فى العالم ، سواء كانت ارواح العاملين ، أو ارواح المتعاملين ، فالانسان هو اعلى الاصول الانتاجية التى تملكها أي شركة من الشركات ، فهو الاصل الوحيد القابل للتطور والانتاج طوال عمره ، وهو الاصل الوحيد القابل للابداع والاختراع ، والذي يملك المبادرة الذاتية من أجل التطوير والاصلاح .

ويشمل أمن الافراد العاملين والمتعاملين جانبين رئيسيين هما :

الجانب الأول: جانب الحماية والوقاية من تعرضهم لاي حادث أو محاولة اختراق أو عمليات القروع والتجنيد ، والاصطياد ، والوقوع فى حبال مؤمرات ومصائد للسيطرة عليهم .

الجانب الثانى: جانب العلاج والتصحيح وصيانة الولاء والانتماء للمشروع الاستثمارى ، والمبادرة .

ومن هنا فإن تأمين الارواح يعد من أهم جوانب وعمليات أمن الاستثمار ، وسواء كانت ارواح افراد دائمين سند اليهم عمل معين ، أو ارواح زائرين مؤقتين ظرفين ليس لهم عمل محدد ، وهو ما يحتاج إلى تطوير وسائل امنية فعالة لتحقيق الحماية والوقاية ومنع حدوث أي خطر للافراد .

حيث لا يقوم مستثمر بالاستثمار فى دولة أو فى منطقة جغرافية غير آمنة ، فلا تكفى القوانين أو الاعفاءات الضريبية لجذب مستثمر ، بل لا بد من وجود أمن كامل وفعال لتأمين استثماراته وحياته وحياة العاملين والمتعاملين معه .

وبالتالى يحتاج المتخصص فى أمن الاستثمار إلى تأمين وتأكيد سلامة الارواح وعدم تعرض الافراد لإي جريمة قد تحدث مما يتطلب منه ما يلى:

- ١- دراسة السبل والوسائل المختلفة لتحقيق أمن الافراد .
- ٢- وضع الخطط اللازمة لتأمين الافراد .
- ٣- وضع البرامج التنفيذية التى تحقق أمن الافراد .
- ٤- وضع مؤكيدات النجاح فى التعامل مع أي خطر يهدد أمن الافراد .
- ٥- تحقيق السبق والتفوق فى السيطرة على الاحداث الامنية من أجل ضمان وتحقيق سلامة الافراد .

حيث يتعين على نظام الأمن القيام بكافة العمليات الحماائية والوقاية، وتوفير متطلبات تحقيق أمن الافراد فى المشروع الاستثمارى، وحماية هؤلاء الافراد من العمليات الارهابية والاجرامية المحتمل حدوثها، خاصة من حيث ما يلى:-

- معرفتهم بالوضع العام للعمليات التى قد تتم والتى من المحتمل ان تحدث من وقت إلى آخر، والجهات التى يمكن ان تقوم بها، واساليبها فى اختراق نظام الأمن، وهو ما يتطلب أيضاً يقظة امنية فعالة لمنع هذا الاختراق .
- تحديد الشكل المحتمل للهجوم الارهابى أو الاجرامى على المشروع الاستثمارى أو العاملين فيه، أو المتعاملين معه، سواء داخل المشروع، أو فى الطريق من وإلى هذا المشروع، ومتطلبات توفير الوقاية والحماية لهم .
- تقييم وتحليل الموقف الامنى، خاصة فيما يتصل بتأمين الارواح، وقدرة جهاز الأمن على توفير الحماية والوقاية المطلوبة .
- تحديد متطلبات اعلان حالة الطوارئ، والاستعدادات الامنية اللازمة لهذه الحالة، والخطط اللازمة لعمليات الاخلاء للعاملين والمتعاملين فى المشروع،



واخراجهم، خاصة عند وجود احتمالات كبيرة لتمرصهم لهجوم سيتم تنفيذه  
او جارى تنفيذه ضدهم.

• تدريب وتجهيز الفرق الامنية وكافة العاملين على التصرف السريع والفعال  
فى المواقف الصعبة، خاصة الازمات الامنية، واعداد السيناريوهات البديلة  
للتعامل مع الاخطار الامنية .

ومن هنا يحتاج تأمين الارواح والافراد الى تحديد اماكن الحركة،  
وعمليات الاخلاء، واماكن التجمع، والاماكن المؤمنة ضد الاختراق  
والمحصنة ضد العمليات الاجرامية والارهابية وبالتالي تقليل الخسائر فى الارواح  
الى اقل درجة ممكنة .

ومن هنا فإن تقييم الموقف الامنى فيما يتصل بالارواح وأمن الافراد  
العاملين والمتعاملين يحتاج إلى معرفة كاملة بكافة أوضاع وجوانب احتمالات  
الخطر وكيفية التصرف عند تلقى اخطار بقرب حدوث عملية ارهابية أو  
اجرامية SHORT NOTICE، وان الموقف الامنى قد يتدهور بشكل سريع،  
ويزداد تعقيدا وتشابكا، وتصبح الخسائر فى الارواح باهظة، خاصة اذا ما  
عولج الموقف الامنى بطريقة خاطئة، أو من جانب غير متخصص أو من جانب  
افراد غير مؤهلين أو غير مدربين على التعامل مع المواقف الامنية .

ومن هنا فإن الحماية ضد القتل، والاعتقال، والخطف، واستخدام  
الأفراد العاملين والمتعاملين كدروع بشرية أو رهائن أو كورقة للضغط لتنفيذ  
اعمال غير مشروعة الخ يحتاج إلى اتخاذ الخطط والتدابير الوقائية للحيلولة  
دون حدوث ذلك.

## المبحث الثالث

### أمن البيانات والمعلومات في المشروع الاستثماري

يحتاج رجل الأمن إلى أن يفكر بعقل الطرف الآخر، سواء كان هذا الطرف مجرماً فردياً، أو عصابة إجرامية، أو منظمة إرهابية، أو جهاز مخابرات لدولة معادية أو منافسة، وبالتالي يستطيع أن يكشف الثغرات الأمنية التي من خلالها قد يتمثل الطرف الآخر وينفذ مخططة الاجرام حيث لا يوجد أخطر من ثغره جهاز المعلومات حيث البيانات والمعلومات بالغة الخطورة والسرية والاهمية، وبالتالي اذا استطاع الطرف الآخر النفاذ إلى قلب جهاز المعلومات استطاع ان يحصل على كل شيء .

إن البيانات والمعلومات أصبحت تشكل عصب الحياة وأساس كل قرار جيد يتم إتخاذهِ، وأصبح عالم اليوم عالم المعلومات، بل أصبحت المعلومات تشكل اقتصاداً قائماً بذاته، وأصبحت شركات تجارة المعلومات من أربح الشركات التي تعمل على توفير البيانات والمعلومات لمن يطلبها، ولديه استعداد لدفع " الثمن " الفعلي تحديده لكل معلومة

إن أسرار الصناعة وحقوق المعرفة وبراءات الاختراع وخطط الشركات سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الكوادر البشرية جميعها أمور بالغة الخطورة والاهمية ويصنف خاصة اذا ما وقعت في أيدي المنافسين أو الأعداء على حد سواء، بل إن عقد الصفقات التجارية، وإبرام العقود التعاقدية يتوقف على أخاطها بقدر من اليقين والسرية .

ويحتاج تأمين البيانات والمعلومات إلى ما يلي:

- ١- دراسة جيدة لنظام البيانات والمعلومات وطريقة عمل هذا النظام والعاملين فيه والمتعاملين معه .

٢- وضع نظم حماية ووقاية ضد أي محاولة اختراق لنظام المعلومات، كما وضع نظم اعاققة للدخول اليه .

٣- تطوير نظم الدفاع الذاتى .

وفى واقع الأمر، فإن نظام المعلومات فى أي شركة من الشركات، قائم على شبكة من قنوات الاتصال التى تستخدم داخل الشركة، وبالتالي يمكن القول ان نظام المعلومات يتكون من كافة الاجزاء والوحدات التى تتعلق بتجميع، عرض، وارسال البيانات والمعلومات، وهو عادة يشمل الاجهزة والتجهيزات الالكترونية، والبرامج الاليكترونية، والأفراد، ونظام الاتصالات، والبيانات ذاتها والانشطة تشمل ادخال البيانات، تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات، وتخزين البيانات والمعلومات الخاصين بالحاجة اليها، ونتاج المخرجات فى اشكال مثل التقارير الادارية .



## الفصل العاشر

### أمن رجل الأعمال



أرتقى الفكر الامنى والممارسات الامنية وبما ادى إلى سرعة كشف الجرائم، لكن ظل هناك فجوة محسوسة وملموسة فى مجالات منع الجريمة من الوقوع، وفى مجال الحد منه حدوث الجرائم الموجهة إلى رجال الاعمال، حيث كثيرا ما يستهدف رجل الأعمال من جانب منظمات الجريمة، ومن جانب اجهزة مخابرات الدول المعادية، ومن جانب المنافسين الاقوياء، وهو استهداف متعدد الجوانب ممتد الابعاد حيث يتم: -

- ١- استنزاف وقت وجهد ومال رجل الأعمال وارهاقه عصبيا ونفسيا فى مجالات تجعله غير متفرغ تماما لا استثماراته، وشغله فى قضايا ابعاد ما تكون عن عمله، والاستيلاء على امواله من خلالها طوعا وكرها .
- ٢- شغله بقضايا فرعية وجانبية تبعده عن مشروعاته التى يشرف عليها أو تلك التى يخطط لا قامتها وانشائها فى المستقبل .
- ٣- تحويله من إنسان متميز إلى مجرم مطارذ من جانب العدالة .
- ٤- دفعه إلى الهرب إلى الخارج ليظل ملاحقا من جانب اجهزة الشرطة المحلية والدولية وموصوعا باللغات من جانب المواطنين .
- ٥- إبتزازه وايقاعه تحت ضغط من جانب العديد من الاجهزة والافراد والعاملين فيها .

وبالتالى يتم القضاء على طموحات وامال واهداف رجل الاعمال، وافقاده قدرته على إدارة اعماله ومشروعاته، وافلاسها، وجعله فريسة الاوهام والقلق والخوف، وفى الوقت ذاته جعله مستغرقا فى مشاكل لا تنتهى، بما لا يتيح له فرصة استئناف نشاطه الاستثمارى، ويتهدد امه الذاتى، ويتهدد استقراره النفسى، ويتم دفعه دفعا نحو التدمير الذاتى سواء يادامانه المخدرات، أو القمار، أو النساء، أو افقاده روحه المعنوية، واصابته بالاكتئاب أو الاحباط أو

اليأس، خاصة عندما يصطدم بسلطة غاشمة، أو بقوة القاهرة ترغب فى الحد من قوته أو من سطوته، أو من طموحه كما قد يتعرض رجل الأعمال إلى الابتزاز والاستنزاف السياسى من جانب القوة السياسية<sup>(١)</sup>.

وتحتاج الدول الذكية إلى توفير مناخ جيد لرجل الأعمال ليزداد نجاحه، وإلى تأمين حاضره ومستقبله، ومن هنا فإن هناك ثلاث جوانب ارتكازية وقاعدية فى أمن رجل الأعمال هى:

**الجانب الأول:** جانب المعنى والمضمون لأمن رجل الأعمال.

**الجانب الثانى:** جانب السياق والاتجاه الأمنى لرجل العمال.

**الجانب الثالث:** جانب التشكيل والامتداد الأمنى لرجل الأعمال.

إن مهمة أمن الاستثمار لا تتوقف عند حدود الملاحقة والمطاردة الامنية لقوى الاجرام، والقضاء القبض عليها، ولكنها فى الواقع يتسع دورها لتوفير الأمن العام، أمن المجتمع الاستثمارى Investment Community، أي أمن مناخ الاستثمار على مستوى الدولة، وعناصر الجذب الاستثمارى، وأمن المشروع الاستثمارى، وأمن رجل الأعمال<sup>(٢)</sup> المستثمر وضمان عدم تعرضه لعمليات نصب أو خداع أو ابتزاز أو تعرضه للضغط والايذاء البدنى والنفسى، أو عدم وقوعه فى حبال ومصائد شبكات الاجرام المحلية والدولية، وعدم استجابته لمفريات وتهديدات لا رغامه بالانضمام اليها.

- (١) جنير بالذكر ان رجل الأعمال الحقيقى يبتعد عن العمل السياسى، الذى يتصف بالتغير والتبدل، ويتصف بالتعرض للتحول من النقيض إلى النقيض، ويقوم فقط بشراء السياسين، خاصة تمويل حملاتهم الانتخابية، ولا يدخل اليها مطلقاً فالسياسة تهر رجل الأعمال الحقيقى بينما السياسين ادواته الخفية نحو عقود المنقذات وتوفير الدعم الحكومى له، ومساعدته على تأكيد حاضره ومستقبله
- (٢) كثيراً ما يكون أكبر الاخطار منشأة من الدخل، مثل دود اى ثمره عندما تتغفن بفضلى عليها من الدخل، خاصة هؤلاء الذين ليس لهم ولاء أو التزام للشركة، وكذلك شبكات الفساد والرشوة والمصيرية



وتستخدم عصابات الاجرام وشبكات التجسس ثلاث وسائل اساسية من أجل تجنيد الخونه للاضرار بـرجل الأعمال ومشروعاتهم الاستثمارية، وهذه الوسائل هي:

### الوسيلة الأولى:

المال، سواء كصفقة مالية تتضمن مبالغ مقطوعة يحصل عليها المتواطىء ضد رجال الاعمال، أو كاجر يحصل عليه دوريا، أو مكافأة يحصل عليها عند الوصول إلى شيء، والمال بذلك يعد مقياس للثروة، ومحرك للدوافع ومحقق للاشباعات، سواء في حيازته، أو تملكه، أو نطاقه ويمد من أكثر المفريات استخداما وتأثيرا على البشر، سواء في الحصول عليه، أو عند تعرضه لخطر الفقد والضياع، وبالتالي يستخدم كوسيلة ضغط واغراء واقتناء وحيازة، ويستخدم أيضاً كعنصر تهديد وفقد وتخلي واقتطاع منه، ومن هنا يقع رجل الأعمال تحت حفظ مزدوج ناجم عن:-

- ١- محاولته الحفاظ على المحال الذي لديه وعدم فقده أو خسارته .
- ٢- محاولته زيادة عناصر الثروة لديه والحصول على مزيد من المال .

### الوسيلة الثانية:

الجنس والاشباع الجنسي، والاشباع الفريزي، سواء السوى المعتاد، أو الشاذ غير السوى، وسواء المقترب بعنف أو المقترب بسلوكيات اجرامية يعاقب عليها القانون خاصة ما يتصل بالممارسات التي تضعه تحت طائلة القانون من حيث الاقرار بالافراد الذين يشبع عن طريقهم غرائزه الدنيئة، ويمارس من خلالها عملياته القذرة، وهو ما يصل اليه رجل الأعمال عندما يصاب بالامراض النفسية، فتحطمه نوازع، وتقضى عليه انفعالاته، ويصبح هو المصدر الرئيسي لتهديد مشروعاته واستثمارته .

### الوسيلة الثالثة:

السلطة والنفوذ، والحصول على مناصب إدارية، أو سياسية، أو الارتقاء في الوظيفة والمكانة الاجتماعية، خاصة أشباع حب التملك، وحياسة النفوذ، والهيمنة والسيطرة على الأمور، وتسخير الأفراد وإخضاعهم للسيطرة

## المبحث الأول الأمن الشخصى لرجل الأعمال

يعد رجل الأعمال فى حد ذاته ثروة، وهو السراخفى فى تقدم الدول، وفى ارتقاء مستوى معيشة شعبها، فالدولة وان كانت تمتلك القدرة والقوة والمال، إلا انها تقف عاجزة بحكم البيروقراطية، أو بحكم الفساد، أو بحكم اشياء عديدة أخرى، تقف عاجزة عن اقتحام المجالات الاقتصادية التى لا تعرف ابعادها، أو تتردد أمام انتهاز الفرص الاقتصادية السانحة، أو تتلكأ وتتباطأ فى صناعة الفرص الابتكارية، تلك الغرض التى تحقق لها طفرة استثمارية هائلة، خاصة فى جذب رجال الأعمال والمستثمرين للاستثمار فيها . ولكن رجال الأعمال يقدررون على ذلك، فهم الذين يستطيعون تحريك الثوابت والجوامد، وتفعيل المتغيرات والمستجدات، وانتهاز الفرص الاقتصادية السانحة، فإن لم تكن هناك فرص اقتصادية سانحة قاموا بصناعتها وتوظيفها ومن هنا فإن أمن الاستثمار، أمن يرتبط ارتباطا قويا بأمن رجل الأعمال والمستثمر فهو المحرك الرئيسى للاستثمار والدافع للنمو والتنمية<sup>(١)</sup> واغتنام هذه الفرص .

وقد أصبح رجال الأعمال هدفا جيدا لكل من العصابات الاجرامية، وكذلك لا جبهة المخابرات الاقتصادية المعادية، بل يكاد كلاهما يشكلان عددا مشتركا لرجال الاعمال، حيث يتبعها ذات الاساليب التى من خلالها يتم الوصول إلى رجل الاعمال، واعاقه حركة اعماله واستثماراته، وبشكل جسيم

---

(١) كثيرا ما تقوم اجهزة الجاسوسية والتخريب الاقتصادى بمراقبة ومنظمة رجل الأعمال ووضعه تحت المنظار والمراقبة للوصول إلى قرائن تكين تصرفات رجل الأعمال من أجل عمل ملف تأمين وسيطرة controle file لرجل الاعمال، وبالتالي السيطرة على رجل الأعمال .

وعادة ما يتم رصد وتتبع وتحليل سلوك رجال الأعمال، وجمع كافة البيانات عنهم، وتحديد نقاط القوة والضعف لديهم للوصول إلى:-

- كافة المعلومات الحساسة، وكذلك البيانات السرية عن أعمالهم وعن معاملاتهم، وعن صفقاتهم تلك التي في دور الإعداد، والجاري مفاوضات بشأنها، وكذلك عن العقود التي تم إبرامها .
- كافة المعلومات عن سلوكهم الشخصي وعن تفضيلاتهم، وعن مزاجهم الشخصي، وكذلك عن سلوكهم الخفى، وعن ما قد يقترفونه من اثم أو خطايا فى الخفاء، أو ما يقومون به بعيدا عن أعين الرقباء فى الظلام .
- كافة المعلومات عن طريقه تفكيرهم، وتناولهم للأمور، ونمط الشخصية، ومفتاح شخصية كل منهم، وما هو المؤثر فيها، أو المدخل الذى يتم مخاطبته من خلاله، وأى الاوتار التى يتم العزف عليها للحصول على اصفاؤه وكذلك استجابته .

وعادة ما يقع رجل الأعمال ضحية، سواء لإحتذاء من جانب عصابات الجريمة، أو اختراق من جانب اجهزة التجسس نتيجة عدم يقظة أو تنبه رجل الأعمال لمجالات الخطر التى يواجهها، أو للمخططات الاجرامية التى تحاك ضده، ومن ثم يتم بنجاح مستهدفوا رجل الأعمال فى تنفيذ أهدافهم، والتى قد شمل:-

- ايقاع رجل الأعمال فى مصيدة ارتكاب الخطايا .
- ابتزاز رجل الأعمال ماديا واجباره على القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين .
- احداث قدر كبير من التوتر والقلق والاضطراب العقلى والعاطفى والنفسى لشل تفكير واضعاف قدرة رجل الأعمال .

- خطف رجل الأعمال لفترة من الزمن .
- ادخال رجل الأعمال إلى السجن، وأجراء التحفظ عليه لفترة طويلة من الوقت .

ولما كان دافع الربح الشخصي، والتنمية الذاتية، وتحقيق الذات، والاستحواذ، والتملك، والهيمنة، والنمو، والتوسع، دوافع كثيرة وغيرها تدفع رجل الأعمال إلى البحث عن الفرص الإقتصادية، وانتهازها، فإنه يتفوق على الدولة هي:-

- - سرعة انتهاز الفرص الإقتصادية .
- - سرعة توظيف الفرص الإقتصادية .
- - سرعة تحقيق الربح والعائد من الفرص الإقتصادية .

وعلى هذا تحرص الدول على تأمين وتوفير الأمن الشخصي لرجل الاعمال، وعائلته، ويشمل الأمن الشخصي لرجل الأعمال مايلي:

- ١- حماية رجل الأعمال الشخصية، خاصة من عمليات الخطف والاصطياد والاغتيال .
- ٢- حماية أسرة رجل الأعمال من الوقوع ضحية عمليات الخطف والاصطياد والايقاع في مؤامرات .
- ٣- حماية رجل الأعمال في محيطه الاجتماعي من الوقوع ضحية عمليات نصب واحتيال .

ومن ثم فإن الغواية والابتزاز والتهديد الشخصي يتسع ليشمل الكثير، سواء من الاساليب التي يتعرض لها رجل الأعمال شخصياً، أو ما يتم اصطياده من خلالها أو شمل العديد من الادوات التي تلجأ اليها منظمات الجريمة، أو

شبكات التخريب الإقتصادي، أو التجسس الصناعي والتجاري والعملى ..  
والتي من أهمها مايلي:

أولاً - أدوات الغواية والاستدراج: وتشمل هذه الادوات ما يلي:

### ١- الادهان الغريزية

كثيرا ما يقع رجل الأعمال غير المحنك ضحية الاحتيال والابتزاز الجنسي، خاصة اذا ما تم استدراجه بمكر ودهاء، من خلال جو فاسد، ومن خلال مخطط مكر خادع، فالغريزة لدى رجل الاعمال، مثله مثل أي كائن حي له متطلبات وحاجات غريزية، ومن ثم يتم دفعه دفعا إلى الوقوع فى مكيدة، حيث يتم اصطياده إلى المكروه، الذى يتعارض مع القيم والخلق الرفيع، وبالتالي اجباره بالخضوع لفرائز:

- الخوف من الفضيحة .
- الرعب من اثار الفضيحة .
- الهلع من ردود الفعل .

وتلعب العصابات الدولية على وتر الفضائح الحساس، وفى الوقت ذاته تعمل اجهزة التجسس والمخابرات سواء الصديقة أو المعادية<sup>(١)</sup> على هذا الجانب أيضا، وبالتالي يتم ارغام رجل الأعمال على الانطباع لما يملأ عليه، وعلى التجاوب مع ما هو مطلوب .

(١) من المتعارف عليه فى العمل الأمنى انه لا يوجد "صديق أو عدو" فالصدقة والعداء لا وزن لها - بل هما وكلاهما حالة ظرفية مرهونة بظروف معينة، ومن ثم يتحول الصديق إلى عدو، والعدو إلى صديق، والعمل الأمنى واحد، وجمع البينات مستمر عن كل شيء، وبأى شيء.

## ٢- الأدواء الاقتصادية والجارية

حيث تمثل الصفقات المربحة، والعقود المجزية، عوامل اغراء بالغة التأثير، وكثيرا ما يجذب رجل الأعمال إلى المجالات التي خيل له انه ربح فيها، أو انه اظهر فيها كفاءة وتفوق على المنافسين، فالنجاح مغرى بمزيد من الاندفاع، بل انه يعمى رجل الأعمال عن مشاهدة أي شيء خلافه، وتأتي مرحلة " الزهو " لتزيد من اندفاع رجل الأعمال إلى المجالات الخطرة التي قلتهم رأسماله، ونجمل حياته حجيم، حيث يقع تحت بحث الديون المتزايدة، وتتمثر مشروعاته، ويقف تحت ضغط الدائنين، ويفقد سمعته، ويفقد مهارته وقدرته، بل تزداد الضغوط عليه فيصل إلى حالة من اللاتوازن ويفقد معها الاحساس بالخطر، بل بأي شيء حيث يشمر:

بالاكتئاب	بالرغبة في تدمير الذات
بالاغتراب	بالرغبة في تدمير الآخرين
بالانفصال	بالاحباط
بالياس	

وبناء على هذه الحالات يزداد التناقض في تصرفاته العشوائية الاتجالية المدمرة، ويكون في الوقت ذاته مهينا ومستعدا للانصياع إلى أي توجيه يقدم إليه، وهنا تتحرك عصابات الجريمة المنظمة لتنفذ مخابها في مشروعاته وتجعله واحدا من رجالها، أو اجهزة المخابرات كذلك.

## ٣- الأدواء العقائدية

حيث تمثل العقيدة مجالا جيدا للايقاع برجل الأعمال، سواء في أعمال الخير التي ترهق توازناته، وتستنزف امواله، أو في تقليد السلطات عليه، أو ايقاعه تحت ضغط ابتزاز السياسيين له، أو وقوعه في مخطط لا يشغله بعوامل فرعية تقلل من نكره لعمله الاصلى، خاصة دخوله في

منازعات قضائية، أو فى صراعات وتستخدم العصابات الاجرامية واجهزة المخابرات الحيل الكثيرة الاتية:

- حيلة ابواب الخير .
- حيلة التبرعات والهبات .
- حيلة المساعدات الانسانية .

إن الخطأ الأكبر الذى يقع فيه رجل الأعمال، وهو ان يسمح بتصنيفه، حيث تجرى عمليات كثيرة لقياس اهتماماته، ومعرفة حقيقة دوافعه المكبوتة الكمينه والوصول إلى الذات الخفية لرجل الأعمال تلك الذات التى يخفيها عن الجميع، بل يخفيها حتى عن نفسه .

إن من الخطأ الكبير لرجل الأعمال أن يترك نفسه لنفسه، بل عليه دائما ان يسيطر على ذاته، وعلى نواذعه وأن يكون مدركا وواعيا أن هناك من يتابع حركته، ويحسب عليه أنفاسه ويحلل آراؤه ومواقفه، وهناك من يتابع أي بادره ضعف إنسانى تظهر منه، وهنا يتم انتهازها، ويتم تسخيرها، ويتم توظيفها لكى يرتكب خطأ، ويتحول الخطأ إلى خطيئة، وهنا تتضخم الخطيئة وفق مخطط مرسوم بدقة، وهنا تبدأ عملية الابتزاز، والسيطرة على رجل الأعمال .

إن نقاط الضعف الرئيسية فى أي رجل أعمال، هو كونه " إنسان "، أي بشر، من لحم ودم، وإن أسوأ ما يرتكبه رجل الأعمال فى حق نفسه، ان يسمح لأي من كان من البشر ان يعرف نقاط ضعفه، أو ان يتخذ نمطا حياتيا ومعيشيا ثابتا، فالنمط الثابت أمر سهل رصده، وتعبقه، وتسجيله، وبناء خطط دقيقة ومضمونه لا صلياد رجل الاعمال، وفقا لهذا النمط الثابت

ومن ثم فإن وجود نقطة ما، أو شيئا ما، بالنسبة لرجل الأعمال، يتضمن قدر من الثبات، أو من النمطية، ويرتبط بشخصية رجل الأعمال، أو بجانب



رئيسي من هذه الشخصية ، سوف يساعد على ايقاعه في مواقف يتم اصطياده فيها ، وبشكل لا يمكن تقاديه.

ومن هنا فإن رجل الأعمال الناجح عليه أن يحرص على التنوع ، وعلى اجراء التغيرات والتعديلات في اسلوب حياته ، وفي أوضاع عمله ، وفي السلوكيات والتصرفات والتوجيهات التي يقوم بها .

### ثانياً - ادوات الاصطياد والإيقاع في الشرك

حيث تستخدم العصابات الاجرامية العديد من ادوات الايقاع والاصطياد لا يقاع رجال الأعمال في اشراك وكماثن متعددة ، ومن أهم ادوات الاصطياد ما يلي:

#### ١- الصفقات الوهمية المغرية

حيث يقوم رجل الأعمال بتوجيه كل اهتمامه للحصول على هذه الصفقة ، وبأى ثمن ، ويندفع إلى بذل ما لديه من أجل الفوز بها تاركاً كل ما عداها وهنا يكون الاصطياد .

#### ٢- المغامرات المثيرة شديدة الجاذبية:

خاصة تلك التي تخاطب الذات البشرية لرجل الأعمال ، والتي تحرك تطلعاته ، وتشبع هواياته ، وتتوافق مع نفسه ، وبصفة خاصة إذا ما كان معه اصدقاء ومقرين منه.

#### ٣- عمليات الترفيه واستعادة الحيوية والنقااه والسياحة وقضاء الاجازات

#### ٤- ممارسة الهوايات

#### ٥- اعمال الخير

### ثالثاً - ادوات التوريط والتجريم

## المبحث الثاني

### أمن أسرة رجل الأعمال

يعد منزل رجل الأعمال أحد أهم مستودعات ومخازن أسرارهِ، كما يمثل مجال خطير لإزعاج رجل الأعمال وافقاده توازنه العقلي والنفسى، وافقاده سيطرته على محاور تفكيره، بل وفاقته عن متابعة أعماله، بل وصرف اهتمامه عن صفقات جارى تنفيذها أو عن عمليات استثمارية يسعى إلى تحقيقها، أو عن الالتفات إلى مخطط جارى إيقاعه فيه<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فإن أمن أسرة رجل الأعمال، أمن يشمل عدة جوانب أساسية هي:

#### الجانب الأول:

أمن منزل رجل الأعمال وتحصينه ضد أي اختراق أو تعرضه للسرقة والحريق والتجسس عليه.

#### الجانب الثاني:

أمن أفراد أسرة رجل الأعمال، خاصة أمن زوجته وابنائهِ، سواء المقيمين معه فى منزله، أو غير المقيمين فيه ولكنهم قريبين منهم ومتعلقين به ومتردددين عليه.

#### الجانب الثالث:

أمن العاملين فى منزل رجل الأعمال، سواء الخدم أو المختصين فى خدمة أسرة رجل الأعمال والمحيطين بهم والمخالطين لهم.

---

(١) كثيرا ما تسعى أجهزة الجاسوسية الاقتصادية للدول المعادية إلى اختراق منزل رجل الأعمال، خاصة إذا ما كانت عوامل الضعف ونقص الخبرة -لأسبه، طاهرة ومحددة فى أفراد هذا المنزل، ومن خلال القلاقل والاضطرابات المعقدة، يتم إيقاع رجل الأعمال فى مشاكل متعددة الجوانب، ذلك لِهَماذ قانونية واقتصادية واحتدعية سرية ... ثلثهم وقته ومحاور تفكيره وتهمله يخسر المقود، ويفقد السيطرة على توازنه ويقع ضحية أسرته.

ومن ثم فإن مصادر الخطر متعددة، ومتنوعة، ومعدة، وتحتاج كل منها إلى دراسة جيدة، وتحديد سبل التعامل معها، لمواجهة المخططات الإجرامية، حيث لا تستطيع عصابة من عصابات أو منظمة من المنظمات النيل من رجل أعمال شخصيا، فإنها تتجه إلى أسره رجل الأعمال، وتنفذ من خلالها لتحطمه، وتكسر كبريائه، وتحطم ارادته، وتدمر استقراره وتوازنه العقلي، وبالتالي تصبح أسره رجل الأعمال، أحد مجالات الضعف الرئيسية، وأحدى الثغرات القوية التي تنفذ من خلالها عصابات الجريمة المنظمة أو شبكات التجسس المعادية إلى رجل الأعمال، لتوقع به، وتحطمه، ومن ثم يحتاج الامر إلى زيادة الوعي والادراك الشامل بالاحطار التي تحيق برجل الأعمال من خلال محيط اسرته، والتي تشمل ما يلي:

#### ١- زوجة رجل الأعمال سواء العلنية أو الخفية

وهي أولى نقاط الضعف القاتلة لرجل الأعمال الناجح، فكثيرا ما تصبح الزوجة الفيورة مصدر ازعاج شديد لرجل الأعمال، خاصة اذا ما تم احاطتها بقوى شيطانية لتدبير الفضائح لرجل الأعمال، أو للسياسي المحترف، خاصة ان كثيرا ما تكون اسرار رجل الأعمال البالغة الدقة، تكون في متناول زوجة حمقاء، وتمتد بها قوى شيطانية احاطت بها، خاصة اذا ما كانت هذه الزوجة لديها أنشطة اجتماعية أو سياسية، أو لديها تطلعات ذاتية، أو استطاعت احدى العصابات جرفها في تيار الرذيلة، أو وضعها في اطار نشاط يمكن ابتزازها من خلاله لا فشاء اسرار زوجها، أو ارهاقه ذهنيا وعصبيا وماديا، أو جعلها تستولي على مستندات تدينه وتجعله يقع تحت طائلة القانون، خاصة اذا ما كان يرتكب مغالطات قانونية، أو انحدر إلى مجال غير قانوني مثل دفع الرشاوى لتسيير اموره وهكذا .

## ٢- أبناء رجل الأعمال

وهى نقطة ضعف رجال الأعمال الكبرى، فكثيرا ما يكون الابناء مصدر القلق الرهيب لرجل الاعمال، خاصة وان الابناء فى سن المراهقة لا يدركون بل يعمشون اوهام اللحظة، تلك الاوهام التى تصور لهم انهم اذكى من والدهم، أو انهم افضل من والدهم، وابنهم آله تطلب وتأمّر، وعلى الجميع ان يستجيبوا وان ينحنوا لهم، سواء طوعا أو كرها، فلهذه النفوذ، ولديهم سطوة المال، ولديهم فوق ذلك، وذلك النوع من الجنون جنون تألية الذات، وتضخيم الذات، والرغبة فى تجربة كل شيء، فى الوقت الذى يكون نقص المعرفة وحدائث الخبرة، وانعدام الحكمة، والرغبة فى المغامرة، وخواص التجربة دوافع لا رتكاب حماقة، تلو حماقة، وبالتالي الوقوع ضحية أي مؤامرة تستهدف رجل الأعمال .

## ٣- عشيقه رجل الأعمال

كثيرا ما يكون رجل الأعمال عرضه لعملية اصطياد تستخدم فيها كافة اشكال الفجائية وهنون الفجائية THEART OF SEDUCTION، وقد أصبحت مدارس المخابرات الإقتصادية ومدارس التجسس تقوم بتدريس هذا الفن، إلى جانب بيوت الدعارة المحترقة دوليا ومهنيا، ويقع ضحيتها سنويا مئات أن لم يكن الاف من رجال الأعمال والسياسين واصحاب النفوذ، وتملك هذه البيوت الآف من:

- النساء المحترفات المؤهلات والمدربات جيدا على فن الاغراء والفجائية .
- الشباب من الرجال المؤهلين والمدربين على فن الاغراء والفجائية .
- البيوت الامنه المريحة PEACEFUL SAFE OUSES، والتى توفر قضاء نهاية اسبوع عاطفية مسلية FUN ROMANTIC WEEKEND بعيدا عن الازعاج والتطفل، وهى فى واقع الأمر تمثل قمة التطفل، حيث يتم تصوير وتسجيل

اللقاءات التي تتم في هذه البيوت الآمنة، سواء من قبل أجهزة الأمن والتجسس، أو من جانب الشركات المنافسة، واستخدام ما تم تسجيله عند الحاجة إليه، لتدمير رجل الأعمال، أو لا بتزازه، أو للسيطرة عليه ولإجباره على القيام بعمل معين، أو الامتناع عن عمل معين .

وعادة ما تستخدم ضد رجل الأعمال كافة الحيل الماكرة التي تقنعه أنه بعيد عن أعين الدخلاء والغريباء والرقباء، في حين يكون تحت الرصد والتتبع، وتحت سيطرة الأجهزة الإلكترونية التي تحصي عليه أنفاسه .

### ٤- أمن العاملين في منزل رجل الأعمال "الخدم" :

يمثل الخدم أو العاملين في منزل أسرة رجل الأعمال نقطة ضعف خطيرة، خاصة إذا لم يحسن اختيارهم، أو كان لدى أي منهم ميول للخيانة، أو استطاعت إحدى الجهات المعادية لرجل الأعمال تجنيدهم، أو زرعهم داخل المنزل وكثيراً ما يتم الحصول على أسرار أسرة رجل الأعمال من خلال الخدم خاصة أن تلك الفئة كثيراً ما تقع ضحية حالة من "السخط" على رجل الأعمال أو أي من أفراد أسرته إذا ما أساء معاملتهم أو تعرضوا لا اعتداء عليهم، وبالتالي كرد فعل إنتقامي مع وجود قليل من عناصر الاغراء والفجوة يتم الايقاع بهم بسهولة، والحصول منهم على أدق الاسرار الخاصة برجل الأعمال بل أن كثيراً ما يكون هؤلاء الخدم مصدرو تسريب للاسرار بالغة الحساسية، سواء عن رجل الأعمال، أو عن أسرة رجل الأعمال، أو عن أسرة رجل الأعمال ومن ثم فإن على رجل الأعمال ان يعمل على استبدال الخدم من وقت إلى آخر، وان لا يسمح باستمرار أي خادم لديه أي صفات من الصفات الآتية:

- |               |             |                  |
|---------------|-------------|------------------|
| - حب الثروة   | - التطلع    | - حب الفضول      |
| - الحمس       | - حب التجسس | - الجشع          |
| - عدم الامانة | - الخيانة   | - عادة الاستيلاء |
| - عادة السرقة |             |                  |

## ٥-اصدقاء الزوجة والابناء:

كثيراً ما يتم اختراق شركات رجال الأعمال عن طريق اصدقاء الزوجة والاولاد، خاصة عندما لا يكون لدى أي منهم خبرة أو دراية بفنون الغواية والايقاع في مصادد العصابات وشبكات التجسس<sup>(١)</sup> وكثير من اصدقاء الزوجة والابناء لديهم نقاط ضعف، ومن خلال هذه النقاط، يتم استقطابهم والسيطرة عليهم، ودفعهم دفعا إلى التعامل مع زوجة رجل الأعمال أو ابنائه، والتأثير عليهم، أو الحصول على معلومات منهم، خاصة في ظل انشغال رجل الأعمال وبعده عن تأمين بيته واولاده أو في ظل تصاعد الالطماع والاضطراب التي تحيط برجل الاعمال، خاصة مع النجاحات المتواصلة التي يحققها، سواء نجاحاته المتصلة بالانتاج، أو التسويق، أو التمويل، أو الكوادر البشرية وبالتالي يبدأ الاعداء في تدبير المؤامرات لا صطياد أي من يكون لديه نقطة ضعف من اصدقاء الزوجة والاولاد ومن له تأثير على أي منهم سواء كانوا:

- زملاء الدراسة في الجامعة أو المراحل السابقة .
- زملاء ممارسة الرياضة .
- اصدقاء السوء .
- الحلاق، والميكانيكي، والسائق، ومؤدى الخدمات الخاصة .
- الطبيب المعالج (خاصة الاطباء النفسيين) .
- المساج والتدليك ومراكز الصحة .

(١) كثيرا ما تتجسس شركات ومنظمات ارميلية وتجسسية في الحصول على أدق الاسرار من خلال زرع أو تجنيد أو اصطياد أبناء رجال الأعمال وزوجاتهم، وبصفة خاصة من خلال الادنية الرياضية والاجتماعية

## ٦ - اصدقاء النادي لرجل الأعمال:

على الرغم من أن رجل الأعمال الحقيقي لا يجد وقتاً للذهاب إلى نادى اجتماعى أو رياضى بانتظام، إلا أن كثيراً ما يحتاج رجل الأعمال إلى التحدث لصديق صديق حقيقى، وبالتالي فإنه يقوم بتنظيم لقاء معه، فى النادى الرياضى لقاء فيه الكثير من الدفء فى المشاعر، وفيه استعداد كبير للكلام وللحديث والدرشه حيث كثيراً ما يحتاج رجل الأعمال إلى قضاء وقت مع اصدقاء النادي، ورغم أن هذا يعد من قبيل الندره، إلا أن بعض رجال الأعمال يفضلون الذهاب مبكراً إلى نادى رياضى معين لممارسة رياضة المشى، والتحدث إلى صديق، أو ممارسة رياضة بدنية للاحتفاظ باللياقة البدنية، خاصة حمامات الساونا والتدليك

وقد يفضل رجل الأعمال الذهاب إلى نادى صحى خاص، وفق مواعيد محدده مسبقاً، وهناك يلتقى باصدقائه المقربين، ومن خلال هؤلاء الاصدقاء يمكن لا جبهة المخابرات، وكذلك الشركات المنافسة تجنيد بعضهم ودفعهم دفعا للحصول على معلومات من رجل الأعمال .

ومن هنا فإن الأمن الشخصى لرجل الأعمال يحتاج دائماً إلى تأكيد، وإلى رعاية وعناية خاصة، حيث يتعين حماية رجل الأعمال شخصياً من الآتى:-

- أى محاولة لا ختراق امنه الشخصى، والتسلل إلى ذاته، والتأثير عليه سلباً، وافقاده توازنه واتزانة النفسى والعاطفى والعقلى، والتأثير على قدرته على الحكم على الامور .
- أى محاولة لا يقاعه فى حياثل شياك خادعة أو مؤامرات مأكرة، وابتزازه واجباره على سلوك معين، أو الامتناع عن سلوك معين، أو تنفيذ ما يطلب منه رغم ارادته .

• أى محاولة لتشويه سمعة رجل الأعمال، وهدم عناصر الثقة فيه، والنيل منه، وتجريحه، أو تجريمه، ومن ثم القضاء على رجل الأعمال وعلى مشروعاته .

وعندما يكون الأمن يقطا فإنه يعمل على تأمين وحماية ووقاية رجل الأعمال من أي خطر يهدده ذاتيا، أو أي من أفراد أسرته، أو أي من المخالطين له، أو المقرين من الأسرة .

وكلما كان أمن الاستثمار فعالا ومدركا وواعيا بخطورة الاوضاع والمواقف الحرجة التي قد تحيط أفراد أسرة رجل الأعمال، كلما استطاع ان يحقق أمن رجل الأعمال ويحافظ على استمراره في تأسيس وبناء وتوسعة مشروعاته .



## المبحث الثالث

### أمن معاملات رجل الأعمال

تشمل معاملات رجال الأعمال الصفقات التجارية، صفقات المبادلات صفقات التصدير، صفقات التوريد، وصفقات التصنيع لحساب الغير، كما قد تنسج لتشمل التوسعات فى خطوط الإنتاج الحالية لمواجهة طلب ظهر فى الافق، أو انشاء مصانع ووحدات إنتاج جديدة أو اجراء تحديث وتطوير لتكنولوجيا ونظم الانتاج، وهى فى مجموعها عقود وارتباطات ذات تأثير على صحة وسلامة المشروعات الحالية والمستقبلية التى يقوم بها رجل الأعمال، وهو ما يحتاج إلى كفاءة وقدرة خاصة فى تأمين وأمن هذه العقود والاتفاقيات خاصة اذا ما كانت تتصل بتأمين احتياجات المشروعات الاستثمارية من حيث المدخلات ومستلزمات التشغيل أو من حيث نظام التشغيل وانتظامه بمعدلاته القياسية المرغوبة، أو من حيث مخرجاته ومنتجاته التى انتجها وبالتالي فإن أمن المعاملات يتسج ليشمل ما يلى :

- أ- أمن عمليات الإنتاج وما يتصل بها من عقود واتفاقيات ومعاملات حاضرة فورية أو معاملات مستقبلية آجله .
- ب- أمن عمليات التسويق، سواء كان محليا، أو دوليا، وما يتصل بها من أمن عمليات بحوث السوق لتطوير المنتجات، أو أمن عمليات الترويج للاعلان والاعلام، والبيع الشخصى وتنشيط التعاقدات .
- ج- أمن عمليات التسعير، وما يتعلق به من أمن السياسات السعرية، وما يتصل بها من نظم تسعير تفاضلية، وسياسات خصم الدفع، فضلا عن اسعار الجملة والتجزئة وحوافز البيع .
- د- أمن عمليات التوزيع سواء كان توزيعا شاملا واسما ومفتوحا او كان توزيعا انتقائيا طبقا ومقلقا .

ومن هناك فإن الوفاء بالعقود، وتنفيذ الصفقات وفقا وما تم الاتفاق عليه يكاد يتوقف على توافر أمن المعاملات .

وهي عمليات بالغة الأهمية ، قائمة على عناصر من: -

- ١- الثقة بين اطراف العقود .
- ٢- الاحترام لشروط وبنود التعاقدات .
- ٣- الدقة في تنفيذ الصفقات من حيث:-
- ٤- المواصفات القياسية المتعاقد عليها .
- ٥- التوقيت الخاص بالتوريد.
- ٦- الحجم والعدد والنوع والجودة ومصادر التوريد .
- ٧- شروط التركيب والصيانة وخدمات ما بعد البيع .
- ٨- الاسعار وشروط السداد والدفع .
- ٩- عمليات التدريب والاشراف على الإنتاج .

وكل عنصر من هذه العناصر قابل للتأثر بعمليات التخريب العمدي، وبالتالي التأثير على سمعة ومكانة المشروع، وهي صفقات تشكل نتائجها نتائج الاعمال، وهي كصفقات تصبح مجال امن، سواء كانت:

- ١- صفقات تجريبية عارضة وموقتة مرهونه بطرد منها .
- ٢- صفقات دائمة ومستمرة قائمة تربطهما علامات دائمة ومستمرة .
- ٣- ان هذه الصفقات تعنى الكثير، سواء للمشروع الاستثماري، أو لرجل الاعمال، للدولة ككل، وسواء من حيث:-
- ٤- الدخل المتحقق عنها .
- ٥- التوظيف والعمالة وفرص العمل التي توفرها .

وكثيراً ما يتم احتراق أمن معاملات رجل الأعمال من خلال عدة مصادر رئيسية أهمها المصادر الاتية:

#### المصدر الأول: نائب رجل الأعمال

حيث كثيراً ما يفضل بعض رجال الأعمال اختيار نائب له يتولى الأعمال التنفيذية والادارية، بينما يتفرغ رجل الأعمال إلى المهام الخطيرة وعقد الصفقات وإبرام العقود والاعداد للمشاريع المستقبلية، ومن ثم فإن جانب كبير من الأعمال التنفيذية يقوم بإسنادها إلى نائبه، فإذا ما تم تجنيده أو السيطرة عليه دمر رجل الأعمال.

#### المصدر الثاني: أحد المدراء التنفيذيين لدى رجل الأعمال

كثيراً ما يقع أحد المدراء ضحية مخطط إجرامي، سواء نتيجة الوقوع فى بدائن مخطط إجرامي لعصابة إجرامية، أو نتيجة وقوعه تحت طائلة شبكة تجسس، أو ان يتم زرعه وتجنيدّه من قبل جهة خارجية ترغب فى الحصول على اسرار رجل الأعمال الذى يعمل لديه ومن ثم الحصول منه على ما يعد سراً، أو دفعه للقيام بسلوك معين أو الامتناع عن سلوك معين.

#### المصدر الثالث: سكرتيرة رجل الأعمال

وهى اخطر المصادر التى تتطلع عن قرب على اسرار العمل وتحيط عن قرب بكل ما يحدث فى الشركات وتملك السكرتيرة قدرات غير عادية للوصول إلى اسرار الشركات، وكذلك للتأثير على قرارات متخذ القرار، وتوجيهه إلى ما هو مطلوب، سواء بعرض معلومات أو بإخفاء معلومات لديها.

#### المصدر الرابع: السائق الشخصى لرجل الأعمال

حيث يقوم السائق بحكم اتصاله بمعرفة الكثير عن اسرار رجل الأعمال، كما انه بحكم الوقت الذى يقضيه مع رجل الأعمال يستمع إلى مكالماته الشخصية والعملية، وبالتالي يعرف الكثير الذى لا يجب البوح به والذي تسعى للحصول عليه كثير من الجهات.

#### المصدر الخامس: السعاه والأعمال فى مكتب رجل الأعمال

وهم من أخطر مجالات النفاذ إلى اسرار رجل الاعمال، بل والى امنه الذاتى، خاصة المسئولين عن كل من نظافة المكتب، وعن احضار المشروبات إلى رجل الاعمال، وكلاهما يمكن أن يصل إلى الاسرار، أو القيام بعمليات اضرار لرجل الاعمال، فضلا عن أن كثير من البيانات والمستندات تقع بين ايديهم، ويمكنهم القيام بنسخها أو تصويرها، والمتاجرة فيها لمن يدفع الثمن.

المصدر السادس: افراد شركات الأمن والحراسة والنظافة فى مكتب رجل الاعمال:

على الرغم من كونهم مسئولين عن الأمن فى الشركات، إلا أن اختراق أيأ منهم يكون سبباً فى انقاذ رجل الأعمال ومشروعاته منهم، حيث يمكن عن طريق هذا الاختراق، الوصول إلى أدق اسرار رجل الاعمال، وافشال صفقاته، والفاء العقود المبرمة مع مشترين محليين واجانب، واصابة رجل الأعمال بخسائر.

#### المصدر السابع: العاملين الجدد والمتطلعين للمحققين حديث بمكتب رجل الاعمال:

حيث يكون هذا العامل غير خبير بأساليب التجسس، أو يعانى من متاعب بدء الحياة العملية، ومن ثم يسهل ايقاعه فى مصيدة، ويتم ابتزازه من خلالها، واجباره على خيانة رجل الأعمال والتجسس عليه، خاصة وأن الموظف أو العامل الجديد، يكون سهلا ايقاعه والتأثير عليه من خلال ثلاث عناصر هى:

#### العنصر الأول: النساء أو الجنس

حيث يكون تأثير الجنس على الشباب أكبر من تأثيره على الناضجين والشيخوخ.

### العنصر الثاني اطمال

حيث يكون الموظف والعامل الجديد دخله قليل، ويتطلع إلى زيادة هذا الدخل. ومن ثم يكون لديه استعداد أكبر للتأثر بالمغريات المالية والانجراف في تيار جمع ومنهم المال بصرف النظر عن مصدره .

### العنصر الثالث: السلطة والمركز الوظيفي

حيث يتطلع الموظف الشاب إلى اعتلاء مركز وظيفي أفضل، ومن خلال الوعد بمركز أعلى، أو بالمساعدة على الحصول على ترقية، يمكن السيطرة على هذا الموظف وتجنيد وجعله مصدر للمد بالمعلومات والبيانات عن رجل الأعمال وأنشطته ومعاملاته .



**الفصل العاشر عشر**  
**التحالفات الاستراتيجية الامنية لأمن الاستثمار**





مع عولة الجريمة المنظمة لم يعد الخطر يهدد دولة واحدة، بل أصبح خطر حرب الارهاب المصالح يهدد اكثر من دولة، فعالمنا المعاصر يهوج بالعديد من المخاطر الامنية التى يتجاوز اثرها وتأثيرها ونتائجها حدود دولة بعينها، بل ليشمل اكثر من دولة، وقد يتسع ليشمل جميع أنحاء العالم فالجريمة لم تعد بسيطة، بل ممتدة ومتشابكة ومعقدة ومن اهمها:

- ١- الجريمة المنظمة العولية global crime التى يتعرض لها أمن الاستثمار على مستوى العالم بكامله، والذى أصبح خطرها يهدد نظام الاستثمار العالمى ومستقبل أمن الاستثمار على مستوى العالم، ولم تعد تستطيع دولة معينة تجنب هذا لا ثر.
- ٢- الجريمة المنظمة العالمية inter national التى تهدد اكثر من دولة، تجتاحها واحدة تلو الاخرى، فارضة تأثيرها منتجة اثارها، سواء على مناخ الاستثمار أو على المشروعات الاستثمارية والمستثمرين، وفى اكثر من دولة.
- ٣- الجريمة المنظمة الاقليمية regional تلك الجريمة التى تهدد أمن الاستثمار فى مجموعة من الدول، يضمها اقليم جغرافى معين، وتؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا على عمليات الاستثمار التى تتم فى دول الاقليم الجغرافى.
- ٤- الجريمة المنظمة متعدية الجنسية trans national وهى جريمة ترتكبها منظمات اجرامية قوية، عصابات اجرام يكون لها مركزها الذى نشأت منه، والقائم فى دولة بعينه من الدول، لكنها تمتد باذرعها وشبكاتها الاجرامية إلى دول اخرى، وتقوم بتنفيذ جرائمها فى هذه الدول، باستخدام فروع لها فى هذه الدول فروع تخضع لسيطرة وهيمنة المنظمة الاجرامية القائمة فى دولة الام.

٥- الجريمة المنظمة متعددة الجنسية multi national، والتي تشارك فيها عصابات من أكثر من دولة، ويقوم بها مجرمين من جنسيات مختلفة، حيث تتولى كل عصابة اجرامية تنفيذ جزء من المخطط الاجرامى، خاصة عندما تتمتع كل عصابة من هذه العصابات بقدرتها على الاستقلال الذاتى، وعلى العمل المستقل عن غيرها من العصابات، خاصة على مستواها المحلى، وفى الوقت ذاته فانها قد يتمثل إلى علاقات التكامل مع غيرها من العصابات، أو العمل لحسابها وغالبا ما قد تستخدم بعض اجهزة الجاسوسية والاستخبارات هذا النمط فى عملياتها للاضرار بأمن الاستثمار فى دول أخرى بذاتها .

٦- الجريمة المحلية ذات التأثير الدولى local التى يقوم بها عصابة محلية لها تأثير ونفوذ دولى طامح ومؤثر ومسيطر على دول أخرى، سواء باعتبار ان هذه الجريمة عابرة للحدود، او ان نتائجها سوف تلقى باثرها وتأثيرها على دول أخرى يحاوره، مثل تدمير مصنع معين يستخدم مواد خام تستورد من دولة أخرى، أو يصدر انتاجه المطلوب استخدامه فى دولة أخرى فيؤثر على مصاعد التوريد ويؤثر على حسن انتظام واستقرار دول تحتاج إلى منتجاته .

ومن هن فإن أمن الاستثمار متعدد الجوانب، لا يجب ان يؤخذ ايا من جوانبه على حده، بقدر ما يمتنع ان ينظر اليه بشكل شامل ومتكامل، يحيط بالأسباب، والنتائج، والفواعل والعوامل المصاحبة لا لحداته الامنية .

ولما كانت موارد الدول الفقيرة تعجز عن توفير الاطار والعمل الامنى، فانها تتجه إلى التعاون من أجل توفير حد امنى من الأمن للاستثمارات القائمة لديها بالفعل، وعدم تعريض امنها للاختراق، وذلك بالتعاون مع:-

- دول أخرى تربطها مصالح امنية .
- منظمات امنية تقوم بممارسة مهام الأمن وتشرف على أمن الاستثمار .

• - أجهزة أمن ومخابرات ومكافحة جاسوسية تعمل على توفير الحماية لأمن الاستثمار.

• - شركات أمن متخصصة في توفير الحماية والوقاية ومعالجة الحوادث التي قد يتعرض لها أمن الاستثمار .

وتتطلب هذه الأنواع من الجرائم التي يتعرض لها أمن الاستثمار نوع من أنواع التعاون بين الدول وبعضها البعض، بل وإيجاد منظمات عالمية ودولية للتعامل مع هذا الخطر الداهم والذي قد يفوق قدرات كل دولة على حده للتعامل معه، ومن ثم تحتاج إلى إيجاد قدر من التنسيق coori nationl بين بعضها البعض، سواء من أجل:

١- إيجاد مساحة تقاهم امنى بين اجهزة الأمن فى الدولة وبين اجهزة الأمن فى الدول الأخرى حول المصالح والمنافع التي تحميها كل منها من أجل تأمين الاستثمار والاستثمارات فى كل دولة .

٢- إيجاد قاعدة تعاون امنى بين اجهزة الأمن فى الدولة وبين اجهزة الأمن فى الدول الأخرى من أجل حماية الاستثمارات فى كل دولة بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة .

٣- إيجاد أساس لتبادل الخبرات والمساعدات الامنية والتدريب والتعليم والمهارات الامنية بين الدولة والدول الأخرى من أجل حماية المشروعات الاستثمارية .

٤- وضع اطار للعمل الامنى المشترك والتكامل ما بين اجهزة الأمن فى الدولة والدول الأخرى فيما يتعلق بأمن الاستثمار والمشروعات الاستثمارية، خاصة فيما يتصل:

• تشكيل فرق المهام الامنيه المشتركة لمعالجة خطر معين يتعرض له أمن الاستثمار فى كل منهم .

- التكامل في المعالجات الامنية للخطر الذي يتعرض له أمن الاستثمار
- مع الشرطة على مستوى الاتحاد الإقتصادي والوحدة الإقتصادية والسوق الإقتصادية المشتركة .

5- تنسيق وتوحيد القوانين والتشريعات والمصطلحات والمفاهيم الامنية وايجاد اللغة المشتركة بين المؤسسات والمنظمات والاجهزة الامنية المختلفة المرتبطة بأمن الاستثمار .

إن هذه الجوانب وغيرها في حقيقتها وابعادها وجوانبها تكاد تتوقف على فهم حقيقة وضرورة التحالفات alliances من أجل معالجة الاخطار التي تهدد أمن الاستثمار وهو ما سيتم العرض له بايجاز على النحو التالي:

## المبحث الأول

### مفهوم وأهمية التحالف الامنى الاستراتيجى لأمن الاستثمار .

نحن نعيش فى عصر الكتل والتحالفات الاستراتيجية الاستثمارية، تلك التحالفات التى صبغت عالمنا المعاصر، عالم الكيانات والكتل الاستثمارية فائقة الضخامة، ديناصورية الحركة والاتجاه، وأصبحت لفة التعاون فى الاستثمار المشترك هى أساس العمل الاستثمارى، ومقوم رئيسى فى التعامل مع المخاطر والتهديدات التى يحتاج الاستثمار، والتى تمارسها عالم الجريمة المنظمة، وما يتطلبه ذلك من تعاون وتحالف فى التصدى لها ومواجهتها خاصة على المستوى الدولى، فالجريمة الحديثة أصبحت مكافحتها ومقاومتها أكبر من امكانيات دول بعينها، فما بالك بدولة صغيرة محدودة الامكانيات، ومن هنا فإن التحالف الامنى الاستراتيجى بين الدول بعضها البعض يكون هو الملاج الناجح فى مثل هذه الامور، ليس فقط لمعالجة الجرائم عندما تحدث، ولكن وهو الأهم لتوفير الحماية والوقاية من هذا الحدث، خاصة حماية مناخ الاستثمار، وحماية عناصر الجذب الاستثمارى من ان تتعرض لخطر يهدد بنيانها ويهدم اعمدتها .

### أولاً: مفهوم التحالف الأمنى لتحقيق أمن الاستثمار

عندما تترابط قوى دولية، وتتكتل من أجل تحقيق هدف امنى معين، سواء من أجل:

- أ- الحد من الخطر ومن الممارسات الاجرامية التى تمارس لتهديد أمن الاستثمار فى الدول اعضاء التحالف .
- ب- خفض معدلات ممارسة الجرائم الفردية والمنظمة الممارسة ضد أمن الاستثمار فى الدول اعضاء التحالف .

- ج- القضاء على بؤر الاجرام وعلى عصابات الجريمة المنظمة التي تمارس جرائمها ضد أمن الاستثمار والمستثمرين في الدول اعضاء التحالف .
- د- نزع مصادر القوة لدى عصابات الجريمة المنظمة وادماجها بتوجيه ضريات قاضية لها في اماكن تواجدتها في الدول اعضاء التحالف .
- هـ- تقييد حركة المجرمين واطفاء عصابات الجريمة المنظمة ووضع عراقيل تحول دون قيامهم بالممارسات الاجرامية ضد أمن الاستثمار في الدول اعضاء التحالف .
- و- اعداد ترتيبات أمنية قوية يكون من نشأتها تحقيق أمن الاستثمار والمحافظة على هذا الأمن في دول التحالف .
- ز- تحقيق توازنات الاستثمار، سواء توازنات الحركة الاستثمارية .
- ح- تقليص المخاطر سواء الكمي أو النوعي، والتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن الاستثمار .

ويقصد بالتحالف الأمني إجراء شكل من أشكال التعاون بين طرفين أو أكثر لتحقيق الأمن سواء في إطاره الكلي والشامل، أو جانب من جوانبه أو جزء من أجزائه وتوفير الأمان والاستقرار والطمأنينة التي تحتاج إليها عمليات أمن الاستثمار والمستثمرين، سواء ما كان متصلاً بالآتي: -

- مناخ الاستثمار في الدولة أو المنطقة الاستثمارية .
- أمن الدولة وجاذبية الاستثمار فيها .
- أمن المناطق الاستثمارية .
- أمن المشروع الاستثماري .
- أمن رجل الأعمال المستثمر .

ولكل جانب من هذه الجوانب الرئيسية افرع أمنية مشتقة، يتعين تحقيق الأمن فيها، خاصة مع تنوع العمليات الامنية، وتشعب مجالاتها، وهو الامر الطبيعي مع تطور الجريمة، ومع دخول المنظمات الاجرامية إلى مجالات لم تكن تستطيع الوصول اليها من قبل، ومن ثم أصبحت معالجة الجرائم التي يتعرض لها أمن الاستثمار تحتاج إلى تحالف امنى قوى، تحالف من أجل امتلاك القوة الامنية الشاملة، سواء ماديا أو فكريا أو بشريا حتى يتم القضاء على مصادر التهديد الامنية التي تهدد عمليات الاستثمار والمستثمرين .

### ثانياً: أهمية التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار

للتحالف الامنى أهمية قصوى من أجل تحقيق أمن الاستثمار، حيث يؤدي التحالف إلى القضاء على الصراع بين الدول المتحالفة، والذي تستفيد من وجوده عصابات الاجرام المنظم، ويجعل الدول تتجنب الخلافات والنزاعات، ويزيد من درجة التعاون المشترك بين كل منها من أجل القضاء على عناصر التهديد والخوف، وفي الوقت ذاته يعمل على امتلاك الدول المتحالفة عناصر قوة وادوات افضل للحماية والوقاية، والقضاء على الجريمة فى مهبها وفى موطنها وعدم السماح بامتدادها إلى خارج الحدود، وليس فقط للتدخل السريع عند حدوث الخطر الامنى، ومن هنا فإن أهمية التحالف الامنى تدور حول المحاور الرئيسية الاتية:-

- 1- توفير التكلفة وزيادة العائد الامنى، حيث توزع تكاليف تحقيق الأمن على عدد أكبر من الدول، وفي الوقت ذاته الوصول إلى عائد افضل سواء فى رصد وتتبع عصابات الاجرام والارهاب، أو فى تحليل المواقف الامنية، أو فى توجيه الضربات الامنية الوقائية والاستباقية لتحقيق الوقاية على المستوى الجمعى الكلى لدول التحالف .

- ٢- امتلاك وسائل افضل للمعالجة الامنية والقضاء على الخطر الذى يهدد أمن الاستثمار، خاصة وان دول التحالف سوف تصبح كأنها دولة واحدة ومن ثم تستطيع كل منها ان تحصل على ما ترغبه من معدات امنية تكون لدى الدول الأخرى .
- ٣- تبادل الخبرات والبيانات بين اطراف التحالف وبما يحقق مزيد من الفاعلية الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .
- ٤- الاستفادة من المزايا المطلقة النسبية والتنافسية لأمن الاستثمار فى دول التحالف الامنى .
- ٥- تحقيق مزيد من الفاعلية الأمنية .



## المبحث الثاني

### أنواع التحالفات الامنية الاستراتيجية لأمن الاستثمار

فى عالمنا المعاصر لم تعد هناك دولة مهما كان حجمها أو قوتها قادرة على حماية وتأمين نفسها من منظمات الارهاب ومن عصابات الجريمة المنظمة، وبالتالي فقد أصبحت جريمة تهديد أمن الاستثمار جريمة ذات طابع خاص، جريمة تنصف بكونها معقدة، ومتشابكة أو متداخلة، ويشارك فيها اطراف عديدة، تهمهم صراعات المصالح، وحروب المكاسب، واختلالات المنافع، وتسعى كل منهم إلى الاضرار والخراب والدمار .

وبالتالى تحتاج الدول إلى تكوين تحالفات الجريمة المنظمة والقضاء على الفساد والارهاب، وتحقيق الأمن بإبعاده وجوانبه الامتدادية، وفى الوقت نفسه توفير نظم الحماية والوقاية ضد أي اختراق امنى يحدث من أي قوى عالمية أو محلية أو حدوث تحالف اجرامى بينهما للاضرار بالمصالح الوطنية .

ويمكن تقسيم التحالفات الامنية إلى قسمين رئيسيين هما :

#### القسم الأول: التحالف الامنى البسيط

وهو تحالف له هدف محدد يتم تحقيقه بسهولة ويسر، وبدون تكلفة، اوجهد كبير، خاصة فى مجالات التعليم والتدريب وصقل المهارة .

#### القسم الثانى: التحالف الامنى المركب

وهو تحالف مركب متعدد الوجود ومتعدد الجوانب تتداخل فيه العديد من العناصر والعوامل ذات العلاقات المتداخلة .

ولكل نوع منها اهميته وخصائصه وضرورته، ويحتاج الامر إلى التعامل معه من خلال ادوات امنيه فعاله حتى يؤتى ثماره ويحقق نتائجه .

كما يمكن تصنيف الائتمان إلى نصفين أساسيين هما:

**الصف الأول:** تحالف مؤقت زمني مرحلي

وهو تحالف يرتبط بتوقيت معين ويهدف معين ويعملية معينة، وينتهي بانتهاأ ايا منه، وهو تحالف تجريبي، عادة مايتم تكراره واستخدامه عدة مرات.

**الصف الثاني:** تحالف دائم مستمر

وهو تحالف قائم على مصالح امنية دائمة ومستمرة، ويرتب هذا التحالف أوضاع امنية تتصف بالمداومة والاستمرار.

وايا كان نوع التحالف الامني، فإنه يحتاج إلى رعاية كاملة، ويحتاج إلى دعم، حتى ولو كان هذا التحالف مجرد تعاون ومشاركة في عملية معينة، وانتهى بانتهائها، خاصة وان العمل الامني قائم على التجربة، وعلى اكتساب الخبرة والمعرفة، وعلى التعامل مع الآخرين، سواء بتقديم المعاونة لهم، أو الحصول على مساندتهم.

حيث تعدد أنواع التحالفات الامنية والتي يمكن لنا التعرف على اهمها من الأنواع الآتية:

**النوع الأول:** تبادل المعلومات الامنية لتحقيق أمن الاستثمار.

**النوع الثاني:** العمل الامني بالوكالة لتحقيق أمن الاستثمار.

**النوع الثالث:** العمل الامني لحماية الاستثمارات المشتركة.

**النوع الرابع:** عمل الامني المشترك لتحقيق أمن الاستثمار.

**النوع الخامس:** لإماج الامني والوحدة الامنية لتحقيق أمن الاستثمار.

ولكل نوع منها خصائص ومواصفات يتعين توافرها، كما ان عليه معاذير يجب توخيها، والحذر منها، والعمل على تجنبها، وفيما يلي عرض موجز لخصائص ومحتوى ومضمون هذه الأنواع الرئيسية

### أولاً: التحالف الأمني في مجال تبادل المعلومات الامنية لتحقيق أمن الاستثمار:

نحن نعيش في عصر المعلومات، عصر اقتصاد المعرفة، وهو اقتصاد أصبح يحكم معاملاته قائماً بذاته، وهو اقتصاد الاستثمار والمستثمرين جاذب، واصبحت العمليات الاستثمارية لا تتم في غيبة عن المعلومات، بل ان تأمين الاستثمار أصبح في حاجة إلى توفير البيانات والمعلومات، خاصة في مجال الوقاية والحماية، ومن ثم فإن اجهاض مخططات القوى الاجرامية ضد أمن الاستثمار، يحتاج ألا إلى معرفة كل البيانات والمعلومات المتاحة عنها، وعن اساليبها الاجرامية، وما يمكن ان تقوم به من تهديد وضرب الامن، والقضاء على محاولات الاستثمار في الدولة، ولأمن المشروع الاستثماري، أو أمن رجل الأعمال المستثمر ومن ثم يحتاج إلى توفير المعلومات وتبادلها لتحقيق هذا النوع من الأمن

### ثانياً: التحالف الأمني من خلال العمل الأمني بالوكالة لتحقيق أمن الاستثمار

وهو من أهم التحالفات ذات الطابع السري، حيث قد تحول الاوضاع الامنية الخطيرة إلى عدم القدرة على توجيه أو دون تصويب أو اجراء ضربه وقائية ضد عصابات اجرامية معينة، تقييم في خارج البلاد، ومن ثم يتم اجراء تحالف امنى مع اجهزة الأمن في تلك الدولة وجعلها تقوم هى بتوجيه الضربة الامنية الوقائية إلى هذه العصابات الاجرامية، والعمل بالوكالة عن جهازنا

الأمنى، ويضاف إلى ذلك القيام بعمليات الملاحقة الأمنية واسعة النطاق وفي حقيقة الامر، فإن العمل بالوكالة متعدد الوجود، فبدائية من عمليات الرصد، إلى عمليات التتبع، إلى عمليات توجيه الضربات الوقائية .

#### ثالثاً: التحالف الامنى المشترك لحماية الاستثمارات المشتركة

حيث يتطور التحالف الأمنى إلى درجة أعلى، حيث تقوم فرق أمنية مشتركة من أطراف التحالف الأمنى، بتقديم الحماية الامنية للاستثمارات المشتركة، سواء فيما يتصل بالحراسة الامنية، أو بعمليات التدخل الامنى السريع لمعالجة مواقف أمنية طارئة أو حوادث أمنية ذات علاقة بهذه الاستثمارات المشتركة .

#### رابعاً: التحالف الامنى المشترك لتحقيق أمن الاستثمار

وهو نوع ارقى من حيث التدخل فى عمليات تحقيق أمن الاستثمار، حيث يشارك كل طرف من اطراف التحالف بموارد مادية وبشرية لتحقيق الأمن المشترك، وان كانت الادوار الامنية والعلاقات التنظيمية وحدود التنسيق والتعاون تأخذ شكل الاتفاق، إلا انها لا تصل إلى أبعاد الدمج أو الوحدة الامنية .

#### خامساً: الاندماج الامنى الكامل، الوحدة الامنية الكاملة لتحقيق أمن

#### الاستثمار:

وهى قمة التحالف الأمنى، حيث يصبح جميع الاطراف طرفاً واحداً، وجميع الاجهزة جهازاً واحداً، وتصبح جميع النظم نظاماً واحداً . ويتم تحقيق عملية الدمج بأساليب متعددة، وفى اطار مراحل متتابعة، وفى اطار توحيد كل ما يلى: -

- القيادة الامنية لأمن الاستثمار .
  - الهيكل التنظيمي والاداري لجهاز أمن الاستثمار .
  - التوصيف الوظيفي والوصف الوظيفي والمهام الخاصة بكل وظيفة من وظائف الهيكل والبنيان الاداري لجهاز أمن الاستثمار .
  - المصطلحات التعاريف واللغة المستخدمة في الاوامر الادارية الصادرة عن جهاز أمن الاستثمار .
  - المعايير والمقاييس التي تقيس الاداء وعمل الافراد في جهاز أمن الاستثمار .
- وفي هذا الاطار يتم تخطيط انشاء التحالف الامنى لحماية أمن الاستثمار

### المبحث الثالث

#### كيفية تحقيق التحالف الامنى الاستراتيجى لأمن الاستثمار .

التحالف لا يحدث فجأة، أو نتيجة قرار انفعالى، بل هو قرار عاقل رشيد، يتم دراسته من جانب خبراء متخصصين، يقومون بتحديد كفاءة جوانبه وابعاده الامتدادية، ومراحله التى يتم تحقيقه عبرها، وبالتالي فإنه يخضع للمناهج العلمية بشكل كامل، وإذا كان هذا يتجه إلى التحالف بصفة عامة، فإنه ينصرف إلى التحالف الأمنى بصفة خاصة، فالتحالف تفرضه حاجة حقيقية ماسة اليه، وفى الوقت ذاته تحكمه طلعات وتوجهات تتطلبها امال وطموحات، واطماع امنية ظرفية، واطوار دائمة تهدد أمن الاستثمار، وبالتالي تتطلب كل حركة سلامة التوجه وتتطلب أيضاً سلامة التوجيه، حيث يحتاج تحقيق التحالف الامنى إلى خطة ذكية ليس فقط لتعظيم المكاسب الامنية، ولكن أيضاً لتخفيف التكاليف والاعباء، خاصة وأن العمل الامنى يحتاج إلى جهد كبير فى مجال بناء التحالفات الامنية، ويتم تحقيق وانشاء هذا التحالف الامنى على خطوات ومراحل تدريجية على النحو التالى:

#### الخطوة الأولى:

اجراء الدراسات والبحوث الدقيقة لا وضاع أمن الاستثمار فى كل دولة من دول التحالف الامنى، وتحديد وتشخيص الاخطار التى تواجهها كل منها، وبالتالي تحديد مصادر الخطر الامنى الذى قد يتعرض له كل من مناخ الاستثمار فى الدولة المضيفة للاستثمارات، أو الخطر الذى يهدد المشروع الاستثمارى، أو الخطر الذى يهدد رجل الأعمال المستثمر، وبالتالي تحديد نوع ومصادر توفير الاحتياجات الامنية، سواء اللازمة لمعالجة الخطر الامنى، أو للوقاية منه ومنع حدوثه، ودراسة النظم والتشريعات والقواعد والقرارات الاستثمارية المختلفة، وما تحتاج اليه من تنسيق وما يستوجب اتحاده من

خطوات نحو تقريب وتوحيد هذه التشريعات والمصطلحات الامنية المستخدمة فى دول التحالف الامنى، وفى الوقت نفسه تقريب النظم الامنية ذاتها بين اجهزة أمن الاستثمار المتحالفة، ومن ثم فإن هذه الخطوة تعد الاساس والقاعدة الرئيسية لا نطلاق عملية التحالف وتظهر مدى الحاجة اليه خاصة فى ظل المتغيرات والمستجدات الامنية التى طرأت على مسرح العمليات، سواء الارهابية، أو تلك المجالات شديدة الخطر التى تهدد أمن الاستثمار .

### الخطوة الثانية:

تحديد المنافع والمكاسب الامنية التى ستمود على اعضاء التحالف من القيام بهذا التحالف، وتحديد حجم التكاليف المتعين تحملها، وبالتالي حساب كل ما يتصل بعمليات التحالف، سواء من الناحية الفنية الامنية، أو من حيث العبء المالى والادارى، وكذلك من حيث المنافع الإقتصادية والاستثمارية التى سيتم الحصول عليها، خاصة مع تطور هذا النوع من التحالفات وتنظيمه لمكافحة مجالات وجوانب أمن الاستثمار، سواء على المستوى الكلى القومى العام، أو على المستوى الجزئى الخاص المرتبطة والمتحقق لعميل معين أو رجل اعمال معين أو لعملية معينة وتساعد هذه الخطوة على تحديد ما يلى: -

- الأسباب والمبررات التى دعت إلى اجراء التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار.
- الدوافع والبواعث التى حثت وحرضت على اجراء التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار .
- قوى الدفع الذاتى واصحاب المصلحة والحرص على اتمام التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار .

• وعندما يملك التحالف قوة الدفع نحو الوحدة والاندماج، والاصرار على مواصلة العمل الجاد من أجل بلوغ قمة التحالف والارتقاء بفاعليته وقوته، وبالتالي عدم السماح بحدوث ارتداد أو انتكاسة، أو أرجاء أو تأخير أو تجميد لعملية التحالف.

### الخطوة الثالثة:

وضع خطة بناء التحالف الامنى، وتحديد المهام والاعمال والوظائف المطلوب القيام بها، والاهداف المتعين الوصول اليها، وتحديد التوقيتات القياسية المعيارية اللازمة للقيام بهذه الاعمال، وما يتصل بها من هياكل ادارية وتنظيمات وتوجيهات وقرارات ذات اطار عام، أو ما يتعلق بها من اجراءات ادارية ووظائف وما تتضمنه من اعمال لا سنادها إلى افراد بذاتهم أو إلى منظمات امنية بذاتها، والتي يتعين ان يكون ذات ارتباط كامل بعملية التحالف الامنى، وما هو متعلق بالآتى: -

١- جداول الأعمال الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .

٢- برامج الأعمال الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .

٣- ضوابط وقيود الأعمال الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .

ومن ثم تدبير الموارد وحشد الامكانيات، وبما يساعد على الوصول إلى هذا التحالف فى مجالاته المختلفة .

### الخطوة الرابعة:

تتفيذ الخطة، حيث يتم توزيع المهام والاعمال على المختصين، واسناد العمليات التنفيذية التى من خلالها يتم تكوين وبناء التحالف الامنى، ويتم القيام بتنفيذها بالشكل الذى يحقق الآتى:



- الدقة الكاملة والتي لا يسمح فيها بوجود أي انحراف وخطأ فى عملية بناء التحالف الأمنى ومن ثم ضمان قوة البناء ومناسبته فى الاحاطة والاشراف على امنى الاستثمار وتحقيق الحماية والوقاية الامنية للاستثمار فى كافة مجالاته، وفى كافة مراحله .
- الفاعلية الكاملة فى مواجهة الاحداث الامنية والحد من خطورتها وما يتصل بها من عمليات تشغيل وإدارة التحالف الأمنى، وتناول ومعالجة الاخطار الامنية، والحد والوقاية منها لتحقيق أمن الاستثمار .
- القدرة على التفوق على عناصر الخطر وعلى مجالات التهديد، وابقاء كافة الامور تحت السيطرة الامنية، وعدم السماح بحدوث أي انفلات امنى، أو حدوث فلالق ومتاعب امنية من أي نوع .

#### الخطوة الخامسة:

متابعة التنفيذ حيث، تحتاج العمليات الامنية إلى متابعة جيدة، واشراف عن قرب للتأكد من ان كل شىء يتم وفقاً لما هو مخطط له، وأنه لا يوجد أي قصور، أو انحراف عن المطلوب الوصول اليه، أو تحقيقه، وان هناك من يرصد ويحلل ويراقب بفاعلية، وعن قرب عمليات بناء بنيان التحالف الأمنى، وان كل شىء يتم على الوجه الصحيح سواء فيما يتصل بمدى قدرة التحالف الأمنى على إنتاج الخدمات الامنية المرتفعة القيمة والمائد، أو على تطوير هذه الخدمات والارتقاء بها لتصبح اكثر توافقاً مع احتياجات الواقع الأمنى ومتطلبات تحقيق أمن الاستثمار، خاصة مع التطور السريع الذى يحدث فى عالم الجريمة، أو اقدر على توفير واتاحة هذه الخدمات الامنية بشكل شامل وكامل يحقق الأمن ولايولد عناصر خطر أو تهديد جديدة، حتى لا يكون هناك ثغرات، أو اختلالات امنية، وبالتالي تتم متابعة التنفيذ من جانب المتخصصين فى بناء التحالفات الامنية، خاصة ما يتصل بعمليات عديدة من أهمها:

- تقريب وتوحيد الفكر الامنى والرؤية الاستراتيجية لا أعضاء التحالف وما يحتاج اليه هذا الامر من توحيد المصطلحات الامنية، وتوحيد التعاريف والمفاهيم، بل واللغة المستخدمة فى هذا الامر، وبما يساعد على تحقيق التقارب الفكرى السريع داخل بنيان التحالف الامنى .
- بناء الهيكل التنظيمى والمؤسساتى للكيانات الادارية المشرفة على تحقيق أمن الاستثمار، وان يتمتع هذا الهيكل بقدر مناسب من المرونة حتى يتوافق مع المتغيرات والمستجدات التى تحدث وتطرأ على الواقع الامنى .
- تدريب واعداد الكوادر البشرية اللازمة للعمل فى اطار التحالف الامنى واكسابها الخبرة والقدرة على التعامل مع الاحداث الامنية المختلفة التى تهدد أمن الاستثمار، وعلى تحقيق السبق والاستباق وتوجيه الضربات الوقائية الاستباقية لعناصر الاجرام، قبل ان يقوموا بارتكاب جرائمهم .
- تحديد المهام وتوزيع الادوار وفقا للعمليات والاولويات والتوقيتات اللازمة والمحددة زمانا ومكانا، والمعنونة تنظيميا وافرادا والواجبات المتعين القيام بها.

وكلما كان التحالف مترابط ومتعاون قائم على المشاركة، وعلى امنهم المشترك، وعلى الادراك والوعى المتبادل بخطورة ما يتعرض له أمن الاستثمار، كلما كان استمرار هذا لتحالف الامنى قائما، وكلما كان محققا لأهدافه

## خاتمة

الخطر قائم فى كل مكان وفى كل زمان، وفى أي اتجاه، وفى أي موقف، وفى أي حركة، وفى أي سكون لكن الامر لا يحتاج إلى مبالغة امنية، كما انه أيضاً لا يحتاج إلى استرخاء امنى فالتحول والتهوين امران فى غاية الخطورة فى التعامل فى التعامل مع الخطر بصفة عامة، ومع الاخطار التى يتعرض لها الاستثمار بصفة خاصة ومن ثم يحتاج الامر إلى رشاده عقلية لموازنة الامور رشاده توازن ما بين التكلفة والعائد، وما بين توازنات الخطر الداهم والأمن المطلق بحيث لا يكون هناك افراط، ولا يكون هناك تقريط بل يكون هناك فعل امنى ومفاعله امنية وبالتالي ينحصر الخطر ولايتحقق شره فى اطار من الوقاية والحماية والاحتراز وفى الوقت ذاته سميذا عن التكاليف الجسيمة التى ترهق موازنات الدول والشركات ورجال الأعمال وفى الوقت توفير قدر مناسب من الحماية الامنية .

حيث لا يوجد نظام أمن فى العالم، مهما بلغت مناعته وقوته، يخلو من ثغره ما، أو لا يمكن اختراقه من هذه الثغره، خاصة ان متغيرات ومستجدات الأمن تفتح المجال واسعا أمام كل الاحتمالات، فالواقع يفرض ذاته، والجديد فى مجالات الخطر ومصادر التهديد كثيرة، والاباحث والمبتكرات تزداد يوما بعد يوم والجريمة تتطور بتطور الادوات والوسائل والطرق والاساليب واصبحت الجريمة تتعدى نطاق الجريمة الفردية، جريمة اللحظة العابرة إلى واقع الجريمة المنظمة التى تقوم بها عصابات دولية منظمة لديها منالامكانات ومن القوة ما يزيد عن امكانات الدول والحكومات بل انها استطاعت ان تسخر بعض الدول والحكومات لخدمة مخططاتها الاجرامية سواء من خلال ثغره ايصال مسئولين فاسدين إلى سدنة الحكم، وافساد مسئولين فى الحكومات ومن ثم تعمل منظمات الجريمة واجهزة الجاسوسية، والمخابرات، على اكتشاف هذه

الثغرة، في مكان ما، وأن تدخل إلى جسد الكيان الإداري للدولة، وتعمل على إعطابه من خلالها وما أسهل أن تستخدم غطاء الاستثمار والمشروعات الاستثمارية للوصول إلى ذلك، وما أسهل أن تستخدم عقولها الإجرامية المدبرة لاكتشاف هذه الثغرة في نظام أمن الاستثمار للنفاذ منها، وتحقيق أهدافها الإجرامية من خلالها .

ومن هنا تبدأ مهمة أمن الاستثمار وهي مهمة متعددة الجوانب تشمل كل من الوقاية الأمني، والعلاج الأمني معاً، والوقاية للحيلولة دون انجاح مخططات الإجرام، والعلاج لما قد يحدث من عمل إجرامي ومن هنا تكون للسريه وللعمل السري المنظم اهتمام بالغ وحيوى لتحقيق الأمن والاستقرار، وهو ما يتطلب وجود جهاز شرطه قادر على مواجهة الخطر، وتحقيق أمن الاستثمار، ومعايشته واقفاً حياً ملموساً.

فعندما يتحقق الأمن يذهب ويتلاشى الخطر، وعندما يزداد الأمن يزداد الادخار، ويزداد معه الرغبة في الاستثمار، و تزداد أيضاً الرغبة في ممارسة أنشطة اقتصادية ذات عائد ومردود ودخل، يؤثر من الدخل القومي ويحسن من مستوى المعيشة، ويحقق القيمة المضافة، ويحقق التكوين الرأسمالي، ويدعم التراكم الرأسمالي وهو ما تحققه المشروعات الاستثمارية سواء تلك الجديدة تماماً، أو التوسعات الإضافية في المشروعات القائمة وهي استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، أي تزداد الرغبة في التوسع في المشروعات القائمة، والرغبة في إنشاء مشروعات جديدة تماماً اما عندما يسيطر الخوف، فإن الشك والتردد والقلق يزداد، وعدم الثقة بالمستقبل تتنامى، وتخلق بيئة غير مستقرة تقود

المستثمرين إلى عدم الاستثمار بل والهروب من الاماكن الخطرة إلى اماكن اخرى افضل واكثر اماناً<sup>(١)</sup> .

ومن هنا كان ارتباط أمن الاستثمار، بمدى انتشار (ثقافة) الأمن بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة حتى يستطيع افراد المجتمع التعامل مع متغيرات ومستجدات الأمن الإقتصادي، ومع قضاياها الشائكة، و قراءة الحالات الأمنية، وتحليلها بشكل موضوعي، خاصة ان هناك قدر كبير من التشابك بين العديد من الجوانب الارتباطية في كل حاله منها، وبين أمن الاستثمار، و تأثير كل منها: السياسي، والإقتصادي، والاجتماعي، على الاستثمار بشكل عام، وبالأستثمار الدولي بشكل خاص وقضاياها الأمنية .

وإذا كان تناول هذا الموضوع يحتاج إلى رؤية ونظرة شاملة فإنه أيضاً يحتاج إلى استيعاب للمتغيرات والمستجدات، فطلى سبيل المثال ان فتح الابواب على مصراعها أمام الأموال الاجنبية إلى منطقة جغرافية معينة، سوف يؤدي في غياب الضوابط المشروعه إلى تسرب اموال الجريمة المنظمة إلى هذه المنطقة، بل إلى اتجاهها إلى اقامة مشروعات فساد تدمر شباب المجتمع، وتزيد من امراضه الثقافية<sup>(٢)</sup>، وامراضه الاجتماعية وعلى الرغم من ان لجذب رؤوس الأموال قد يكون ناقصاً ومجدياً، ألا أن ما قد يحدث من تفكك اجتماعي وبنمار اخلاقي قد يدفع إلى مكافحته ومطاردته دون هوادة .

(١) في اوقات التلق والاضطراب يحفز المستثمرين عن الدخول في اي استثمارات جديدة، وتحويل استثماراتهم الحالية إلى سيولة نقدية، يتم تحويلها إلى مكنترات عينية ملموسة في شكل احوار كريمة، أو اراضى في دولة اخرى غير تلك التي تشهد اضطرابات ومن ثم فإن التلق بعد أكبر طارد لأي استثمارات، سواء كانت محلية أو دولية

(٢) كثيراً ما تقوم عصابات الجريمة المنظمة مثل المافيا والياكوزا والباندت بانشاء علب الليل، وإدارة شبكات الدعارة، وحلقات الاغتصاب، وتجارة المخدرات، وابتزاز السلسين، وغسل الأموال وجميعها جرائم تؤثر على هيكل القيم ونسق الماديات ونميج للتقاليد الحاكمة لسلوك افراد المجتمع، ونصيب المجتمع بالتمزق والاهتراء، والاضطراب والتهيه، فضلاً عن حله من الاغتراب والفلاوعي باهمية التقدم والارتقاء .

لقد ضيقت أجيال متلاحقة من شعوب، لم تهزمها طلاقات المدافع والقنابل في حروب عالمية طاحنة بل هزمها وكسر ارادتها الجريمة المنظمة وهزمها امراض الفساد، التي ارتبطت بفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الاجنبية فأتجهت إلى (علب الليل)، وإلى (الدعارة)، و إلى المخدرات، والقمار، و السكر، والعريضة فازدادت تخلفا ولم تتقدم أن الجريمة الاقتصادية المنظمة Crime Organize

عندما تتمكن من أي اقتصاد تدمره، وتجعله يقع في ازمات متلاحقة، وتصنع ازمه ثقه بين المواطن وصانع القرار السياسي بل تجعل هناك ازمة ثقه طاحنه يعيشها متخذ القرار مع نفسه، فيتردد في اتخاذ أي خطوات أو قرارات ايجابية مستسلما لما يتم ويحدث من تدمير لاقتصاد الدولة وتراجع معدلات النمو، والانكماش والركود .

إن أمن الاستثمار قضية القضايا التي يجب ان تناقش من منظور شامل ومتكامل، خاصة في ظل تيار العولمة الاجتياحية التي يدمج اقتصاد الدول في الإقتصاد العالمي، ويجعل من الجميع اقتصاد واحد مفتوح، دون قيود، أو حواجز وهو ما يحتاج إلى مزيد من الفاعلية الأمنية، سواء في مواجهة الخطر الحالي، أو ذلك الخطر القادم من عالم المجهول .

## الفهرس

١٥.....	الفصل الأول فلسفة أمن الاستثمار.....
٣٢.....	المبحث الثاني العلاقة بين الأمن والاستثمار.....
٤٠.....	المبحث الثالث لماذا أمن الاستثمار.....
٥٧.....	الفصل الثاني الجوانب الرئيسية العامة لأمن الاستثمار.....
٦٦.....	المبحث الأول أهمية أمن الاستثمار.....
٧١.....	المبحث الثاني أنواع أمن الاستثمار.....
٧٦.....	المبحث الثالث مجالات أمن الاستثمار.....
٧٩.....	الفصل الثالث الجوانب الرئيسية الخاصة لأمن الاستثمار.....
٨٣.....	المبحث الأول كيف يتحقق أمن الاستثمار.....
٨٧.....	المبحث الثاني مهام أمن الاستثمار.....
٩٣.....	المبحث الثالث بنية أمن الاستثمار.....
٩٥.....	الفصل الرابع المنهج العملي المنظومي لأمن الاستثمار.....
١٠٠.....	المبحث الأول تكوين منظومة أمن الاستثمار.....
١٠٤.....	المبحث الثاني الارتقاء بإداء منظومة أمن الاستثمار.....
١٠٧.....	المبحث الثالث تفعيل منظومة أمن الاستثمار.....
١١١.....	الفصل الخامس إدارة عمليات أمن الاستثمار.....
١٢٢.....	المبحث الأول تخطيط عمليات أمن الاستثمار.....
١٢٧.....	المبحث الثاني تطوير الهيكل التنظيمي لأمن الاستثمار.....
١٣٠.....	المبحث الثالث توجيه ومتابعة عمل أمن الاستثمار.....
١٣٥.....	الفصل السادس تقييم مدى كفاءة أمن الاستثمار.....
١٤٠.....	المبحث الأول المقاييس الكمية لأمن الاستثمار.....
١٤٣.....	المبحث الثاني المقاييس الرمزية لأمن الاستثمار.....
١٤٥.....	المبحث الثالث المقاييس النوعية لأمن الاستثمار.....

١٤٩	الفصل السابع متى يتحقق أمن الاستثمار
١٥٤	المبحث الأول الصورة النموذجية المثلى لأمن الاستثمار
١٥٦	المبحث الثاني الصورة التفاعلية لأمن الاستثمار
١٥٩	المبحث الثالث الصورة الابتكارية لأمن الاستثمار
١٦٣	الفصل الثامن أمن الدولة الاستثمارى
١٦٨	المبحث الأول أمن مناخ الاستثمار فى الدولة
١٧٣	المبحث الثاني أمن جاذبية الاستثمار
١٧٧	المبحث الثالث أمن المزايا التنافسية للدولة
١٨١	الفصل التاسع أمن المشروع الاستثمارى
١٨٦	المبحث الأول أمن المباني والمنشآت فى المشروع الاستثمارى
١٨٩	المبحث الثاني أمن الأفراد العاملين والمتعاملين فى المشروع الاستثمارى
١٩٢	المبحث الثالث أمن اللياقات والمعلومات فى المشروع الاستثمارى
١٩٥	الفصل العاشر أمن رجل الأعمال
٢٠١	المبحث الأول الأمن الشخصى لرجل الأعمال
٢٠٨	المبحث الثاني أمن أسرة رجل الأعمال
٢١٥	المبحث الثالث أمن معاملات رجل الأعمال
٢٢١	الفصل الحادى عشر التحالفات الاستراتيجية الامنية لأمن الاستثمار
٢٢٧	المبحث الأول مفهوم واهمية التحالف الامنى الاستراتيجى لأمن الاستثمار
٢٣١	المبحث الثاني أنواع التحالفات الامنية الاستراتيجية لأمن الاستثمار
٢٣٦	المبحث الثالث كيفية تحقيق التحالف الامنى الاستراتيجى لأمن الاستثمار
٢٤١	خاتمة
٢٤٥	الفهرس





مطابع الجار الهندسية/القاهرة

تجس ٢٥٤٠٢٥٩٨ عسول. ١١.١٢٢٣٤٩٠١١





## صدر أيضاً للناشر في مجال الإدارة

- مفهوم و مراحل و أخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية
- بحوث العمليات
- تنمية مهارات التواصل الشفوي و الإستماع و التحدث
- إدارة المخزون
- التخطيط لإدارة الكوارث و أعمال الإغاثة
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها
- تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق التقليدي
- الإدارة بالحب و المرح
- مهارات النجاح
- إدارة ضغوط العمل
- سيناريو الأزمات والكوارث - تطبيقات عملية
- د / مدحت محمد أبو النصر
- أ / اليمين فالتة
- د / راشد محمد عطية
- أ / اليمين فالتة
- د / جمال حواش
- أ / رابع خوني - أ / رقية حساني
- د / عبدالله فرغلي
- د / مدحت محمد أبو النصر
- ترجمة أ / أيمن الشربيني
- د / جمعه سيد
- د / جمال حواش

● سلسلة تنمية المهارات الإدارية و عددها عشرون كتاباً

### إبتراك للطباعة والنشر والتوزيع

شارع حسين كامل سليم - المازة - مصر الجديدة - القاهرة  
ت : ٢٤١٧٢٧٤٩ - فاكس : ٢٤١٧٢٧٤٩ - ص.ب : ٥٦٦٢ هليوبوليس غرب - رمز بريدي ١١٧٧١  
E-mail: etraccom@gmail.com

